إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المدققين الداخليين في المصارف العاملة في قطاع غزة.

The extent of using analytical procedures by internal auditors in operating banks in Gaza Strip

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name: اسم الطالب/ة: اسماعيل محمد مطر

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: 15 / 02 / 2016

الجامعة الإسلامية بغـزة
عمادة الدراسات العليـــا
كليـــــــــة التجـــــارة
قسم المحاسبة والتمويـــل

مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المدققين الداخليين في المصارف العاملة في قطاع غزة.

The extent of using analytical procedures by internal auditors in operating banks in Gaza Strip

إعداد
الطالب: إسماعيل محمد مطر

إشراف الدكتور
علي عبدالله شاهين

قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

2015م/1437هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي ١١٥٠

الرقم Ref ...../ع.س/٣٥/
التاريخ Date ٢٠١٥/٠٥/٠٩

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **اسماعيل محمد اسماعيل مطر** لنيل درجة الماجستير في كلية *التجارة*/ قسم المحاسبة والتمويل وموضوعها:

مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المدققين الداخليين في المصارف العاملة في قطاع غزة

The Extent of Using Analytical Procedures by Internal Auditors in Operating Banks in Gaza Strip

وبعد المناقشة التي تمت اليوم السبت ٢٠ رجب ١٤٣٦ هـ، الموافق ٢٠١٥/٠٥/٠٩م الساعة الثانية مساءً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. علي عبد الله شاهين	مشرفاً ورئيساً
د. ماهر موسى درغام	مناقشاً داخلياً
د. صبري ماهر مشتهى	مناقشاً خارجيًا

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية *التجارة*/ قسم المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي و للدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 هاتف ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

سورة النساء الآية (113)

إهداء

- إلى الذي شق نور رسالته ظلمات الكون، فأضاء مشارق الأرض ومغاربها بعلمه وعمله وأخلاقه حبيب القلوب وطبيبها رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام....
- إلى من منحتني الحب والحنان ما يكفيني لمحبة الناس وعلمتني من الصبر ما يكفيني لمواصلة المشوار وأحبت أن تراني في هذا المقام والدتي العزيزة
- إلى روح والدى الحنون الذي علمني أن أرتقي بحكمة وصبر.
- إلى بنت الأكرمين، رفيقة دربي والتي تحملت الصعاب بجانبي أيام دراستي زوجتي الحبيبة
- إلى مهجة فؤادي ونور قلبي ابنتي رغدا

إليهم جميعا أهدى ثمرة جهدي المتواضع

الباحث

إسماعيل محمد مطر

رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين (سورة النمل : آية 19).

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه الحمد لله على فضله وامتنانه الحمد لله على كرمه واحسانه الحمد لله على توفيقه في اتمام هذه الدراسة والتي نأمل من الله عز وجل أن تكون عوناً لأهل العلم والتعليم وأصلى وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين وبعد:

كما يسرني ويشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى مشرف الرسالة الدكتور الفاضل/ علي عبدالله شاهين على كل ما قدمه من النصح والارشاد والتوجيه والتي كان له عظيم الأثر في إخراج هذه الرسالة بشكل لائق ومميز.

ويسعدني في هذا المقام أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور الفاضل/ ماهر درغام والدكتور الفاضل/ صبري مشتهى على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة واثرائها بملاحظاتهما لإخراجها بالشكل السليم.

كما أتقدم ببالغ الشكر والتقدير للسادة المحكمين لاستبانة الدراسة كل باسمه ولقبه لما أضافوه من قيمة علمية ساعدت على إخراج الاستبانة بالشكل العلمي السليم.

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في مد يد العون والمساعدة في إخراج هذه الرسالة على وجه لائق ومميز وأسأل الله العظيم أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم.

والله ولي التوفيق

الباحث

إسماعيل محمد مطر

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المدققين الداخليين في المصارف العاملة في قطاع غزة، ويتكون مجتمع الدراسة من جميع المدققين الداخليين في البنوك العاملة بقطاع غزة والبالغ عددهم (25) مدققاً، يعملون في عدد (11) بنك من البنوك العاملة في قطاع غزة، وتم استرداد (25) استبانة، وبعد فحص الاستبيانات تم استبعاد استبانة، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة (24) استبانة. واعتمد الباحث لإجراء الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما اعتمدت على أسلوب الاستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

1. يتم استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب تحليلية وصفية من قبل المراجع الداخلي أعلى من المتوسطة، حيث يتم متابعة نظام الرقابة الداخلية ومتابعة الإجراءات المتعلقة بالتغيرات التي تحدث في أوضاع الموظفين.
2. يتم استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب كمية تعتمد على التحليل المالي (التحليل النسبي- تحليل الاتجاه- تحليل انحرافات الموازنة) من قبل المراجع الداخلي في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية بدرجة أعلى من المتوسطة حيث يقوم المدقق بمقارنة بعض النسب المالية الفعلية في البنك مع نفس النسب المالية المماثلة لها لسنوات سابقة مثل نسب السيولة ونسب الربحية للتعرف على مدى وجود احتمال تحريف يتسم بالمادية ، يقوم المدقق بمقارنة النتائج الفعلية مع الاهداف المخطط لتحديد الانحراف ومعرفة الأسباب.
3. هناك معوقات تحد من عمليات تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات على النحو المطلوب، ويظهر ذلك من خلال عدم الاهتمام بالملاحظات التي يظهرها تقرير المدقق وعدم متابعتها كما لا يتم متابعة أداء نظام الرقابة الداخلية الامر الذي يحد من قدرة المراجعين على تطبيق الإجراءات التحليلية للمراجعة.

وخلصت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها :-

1- يجب الاهتمام من قبل البنوك العاملة في قطاع غزة بالمدققين الداخليين من ناحية التدريب والتأهيل المستمر لهم ودفعهم إلى استخدام الأساليب الحديثة في عملية المراجعة ومنها إجراءات المراجعة التحليلية.

2- يجب الاهتمام بدرجة أكبر بموضوع المراجعة التحليلية باعتبارها وسيلة من الوسائل الحديثة في عملية المراجعة ولما لها من أهمية كبيرة في إنجاز وقت المراجعة وتخفيض تكلفتها.

3- يتعين إعطاء الاهتمام الكافي من قبل الادارة المصرفية بتقرير المدققين الداخليين ومتابعة تصويب الملاحظات التي تتضمنها التقارير المتعلقة بنتائج المراجعة.

Abstract

This study aimed to identify the extent of the use of analytical review by internal auditors in operating in the Gaza Strip bank processes, consists study population consisted of all internal auditors in the labor Gaza Strip banks totaling (25) auditor, working in a number (11) Bank of banks operating in the Gaza Strip, it was to recover (25) questionnaire, and after examining the questionnaires were excluded questionnaire, bringing the number of questionnaires under study (24) questionnaire. And it adopted a researcher for the study descriptive and analytical approach, also adopted the method of questionnaire to collect data from the study sample.

The results showed the following:

1. The use of analytical procedures analytical methods and descriptive by the internal auditor highest middle, where it is the follow-up system of internal control and follow-up procedures relating to changes in the staffing situation.
2. Analysis is used for analytical procedures in ways that amount depends on the financial analysis Alencba- analysis Alatjah- deviations budget analysis) by the internal auditor in light of international standards of internal auditing degree higher than the medium where the checker by comparing some of the actual financial ratios in the bank with the same proportions similar financial precedent for years, such as liquidity ratios and profitability ratios to identify the extent there is a possibility distortion characterized by materialism, the checker by comparing actual results with planned objectives to determine the deviation and find out the reasons.
3. There are obstacles limit the application of analytical procedures in the audit as required by operations, and it appears that through lack of attention to the remarks shown by the auditor's report and the lack of follow-up and not follow up the performance, which limits the ability of auditors to apply analytical procedures for the review of the internal control system.

The study concluded that a set of recommendations, including- :

1. Attention must be paid before operating in the Gaza Strip bank internal auditors of continuous training them and push them to the use of modern methods in the review process, including the analytical review procedures hand.
2. Attention should be given a more analytical review the subject as a way of modern means in the review process and because of its great importance in the completion of the review and reduce the cost at the time.
3. Must be given adequate attention by the banking department of the report of the internal auditors and follow-up correction observations contained in the reports on the results of the review.

قائمة المحتويات

•	الموضوع	الصفحة
•	الآية	أ
•	الإهداء	ب
•	الشكر والتقدير	ج
•	ملخص الدراسة باللغة العربية	د
•	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	هـ
•	قائمة المحتويات	و
•	قائمة الجداول	ح
•	قائمة الأشكال	ك
•	الفصل الأول: الإطـــار العـام للبحـــث	1
•	1-1 المقدمة.	2
•	1-2 مشكلة الدراسة.	3
•	1-3 أهمية الدراسة.	4
•	1-4 أهداف الدراسة.	4
•	1-5 فرضيات الدراسة.	4
•	1-6 متغيرات الدراسة.	5
•	1-7 الدراسات السابقة.	6
•	الفصل الثاني: التدقيق الداخلي ودوره في المصارف	17
•	2-1 مقدمة.	18
•	2-2 مفهوم الرقابة والتدقيق الداخلي.	19
•	2-3 وظيفة التدقيق الداخلي.	20
•	2-4 أنواع التدقيق الداخلي.	21
•	2-5 أهداف التدقيق الداخلي.	22
•	2-6 أهمية التدقيق الداخلي.	23
•	2-7 أساليب التدقيق الداخلي.	23
•	2-8 معايير التدقيق الداخلي.	24
•	2-9 دور المدقق الداخلي في قياس الكفاءة والفاعلية.	25

•	2-10 التدقيق الداخلي في المصارف.	**27**
•	2-11 الاعتبارات التدقيقية الخاصة بالعمل المصرفي.	**28**
•	2-12 أسس ومتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف.	**28**
•	2-13 ضوابط التدقيق الداخلي في المصارف الفلسطينية.	**29**
•	2-14 خطة التدقيق الداخلي في المصارف.	**31**
•	**الفصل الثالث: *الإجراءات التحليلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة***	**33**
•	3-1 مقدمة.	**34**
•	3-2 التطور التاريخي للمراجعة التحليلية.	**35**
•	3-3 تعريف الإجراءات التحليلية.	**37**
•	3-4 أهمية المراجعة التحليلية.	**38**
•	3-5 أهداف المراجعة التحليلية.	**41**
•	3-6 مراحل تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية.	**43**
•	3-7 إجراءات المراجعة التحليلية في المرحلة النهائية لعملية المراجعة.	**47**
•	3-8 متطلبات المراجعة التحليلية.	**47**
•	3-9 أهداف استخدام المدقق للإجراءات التحليلية.	**48**
•	3-10 أهمية تطبيق الإجراءات التحليلية.	**49**
•	3-11 كفاءة وفاعلية الإجراءات التحليلية في تحقيق أهداف التدقيق.	**51**
•	3-12 مراحل تطبيق الإجراءات التحليلية في المراجعة.	**52**
•	3-13 خطوات الإجراءات التحليلية.	**55**
•	3-14 أساليب الإجراءات التحليلية.	**56**
•	3-15 المعيار الدولي (520) الإجراءات التحليلية.	**65**
•	**الفصل الرابع: *الطريقة والإجراءات***	**70**
•	4-1 منهج الدراسة.	**71**
•	4-2 مصادر الدراسة.	**71**
•	4-3 مجتمع الدراسة.	**71**
•	4-4 عينة الدراسة.	**72**
•	4-5 أداة الدراسة.	**74**
•	4-6 صدق الإستبانة.	**76**

•	4-7 ثبات الاستبانة.	**80**
•	4-8 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.	**82**
•	**الفصل الخامس: *نتائج الدراسة وتفسيرها***	**86**
•	**الفصل السادس: *النتائج والتوصيات***	**95**
•	6-1 النتائج.	**96**
•	6-2 التوصيات.	**97**
•	6-3 المراجع.	**98**
•	6-4 الملاحق.	**107**
•	ملحق رقم (1) الاستبيان بصورته الأولية	**108**
•	ملحق رقم (1) الاستبيان بصورته النهائية	**115**
•	ملحق رقم (3) أسماء المحكمين	**122**

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
جدول رقم (1) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس .	**72**
جدول رقم (2) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر.	**72**
جدول رقم (3) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.	**73**
جدول رقم (4) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي.	**73**
جدول رقم (5) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة.	**73**
جدول رقم (6) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي.	**74**
جدول رقم (7) يوضح الأوزان الرقمية لفقرات البحث وفق مقياس ليكرت الخماسي.	**75**
جدول رقم (8) يوضح مستويات الموافقة على فقرات وأبعاد ومحاور البحث وفقاً لقيمة الوسط الحسابي ودرجة الأهمية.	**75**
الجدول (9) يوضح معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الأول: (استخدام الإجراءات التحليلية) مع الدرجة الكلية للمحور.	**76**
الجدول (10) يوضح معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الثاني" استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب تحليلية وصفية " مع الدرجة الكلية للمحور الثاني.	**77**
الجدول (11) يوضح معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الثالث "استخدام الإجراءات	**78**

التحليلية بأساليب تحليلية كمية تعتمد على التحليل المالي" مع الدرجة الكلية للمحور الثالث.	
الجدول (12) يوضح معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الرابع " استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب تحليلية كمية إحصائية متقدمة" مع الدرجة الكلية للمحور الرابع .	**79**
الجدول (13) يوضح معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الخامس "معوقات تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات" مع الدرجة الكلية للمحور الخامس.	**79**
الجدول (14) يوضح معاملات الارتباط بين نصفي كل محور من محاور الاستبانة .	**81**
وكذلك الاستبانة ككل قبل التعديل ومعامل الثبات بعد التعديل.	**81**
الجدول (15) يوضح معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة وكذلك للاستبانة ككل.	**82**
جدول رقم (16) يوضح نتائج إختبار إعتدالية التوزيع الطبيعي.	**84**
الجدول (17) يوضح تحليل فقرات المحور الأول.	**86**
الجدول (18) يوضح تحليل فقرات المحور الثاني.	**88**
الجدول (19) يوضح تحليل فقرات المحور الثالث.	**90**
الجدول (20) يوضح تحليل فقرات المحور الرابع.	**91**
الجدول (21) يوضح تحليل فقرات المحور الخامس.	**92**
الجدول (22) يوضح تحليل محاور الدراسة مجتمعة.	**93**

الفصل الأول

الإطـــار العـام للبحـــث

1-1 المقدمة.

2-1 مشكلة الدراسة.

3-1 أهمية الدراسة.

4-1 أهداف الدراسة.

5-1 فرضيات الدراسة.

6-1 متغيرات الدراسة.

7-1 الدراسات السابقة.

1-1 المقدمة:

تشهد العقود الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل الشركات والمؤسسات في الدول المتقدمة بالتدقيق الداخلي، وقد تمثل هذا الاهتمام في نواح متعددة يأتي في مقدمتها تزايد اهتمام الشركات بإنشاء ادارات مستقلة للتدقيق الداخلي مع العمل على دعمها بالكفاءات التي تمكنها من تحقيق الأهداف بالكفاءة والفعالية (القطناني، 2004: 3).

ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى هذا الاهتمام هو فصل الإدارة عن الملكية وكبر حجم المشروعات وظهور الشركات متعددة الجنسيات والشركات الدولية والتي تمتاز بتعدد مالكيها وتعقيد عملياتها. لذلك من الواجبات الأساسية للإدارة إن تضع أنظمة للرقابة الداخلية تكفل حسن سير العمل والالتزام لسياسات وتعليمات الإدارة العليا أو الشركة الأم. لقد تطورت إجراءات وعمليات المراجعة الداخلية من أساليب المراجعة التقليدية إلى الأساليب الحديثة المنبثقة عن الجمعيات المهنية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والتي أهمها تخطيط وتنفيذ أنشطة المراجعة بحيث يتم تركيز جهود إدارة المراجعة الداخلية نحو المجالات الأكثر خطورة وذات الأهمية الكبرى في المنشأة(السعد، 2008: 16).

ومع اتساع نشاط الشركات في الآونة الأخيرة وتعددت أقسامها وفروعها سواء كانت تلك الشركات صناعية أو تجارية أو خدمية بغية المحافظة على رؤوس الأموال المستثمرة فيها وضمان نجاحها في أداء مهامها، فقد برزت الحاجة الملحة لوظيفة التدقيق الداخلي للمساهمة في تحقيق تلك الأغراض باعتبارها تمثل جزءاً أساسياً من وظيفة الرقابة الداخلية التي تسعى لضمان تحقيق تلك الأهداف جنبا إلى جنب مع الأدوات والوظائف الأخرى(العمري وعبد المغني، 2006: 13).

وفي هذا السياق تأتي البنوك في مقدمة تلك المنشآت التي تحتاج إلى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية حيث تفرض عليها البنوك المركزية ضرورة تطبيق المعايير الدولية والتي نصت عليها المنظمات المهنية العالمية (لجنة بازل)، كما أن قيام البنوك بتطبيق إجراءات المراجعة التحليلية يعد مطلبا مهما في مواجهه المخاطر التي تتعرض لها تلك البنوك.

ونظرا للأهمية التي تحتلها إجراءات المراجعة التحليلية في نفس الإطار فقد أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبة (IFAC) في عام 1983 دليل المراجعة الدولي رقم (12) بعنوان (الإجراءات التحليلية) والذي تم تعديله في عام 1988 ليحل محله معيار المراجعة الدولي رقم (520) ليشمل مفهوم الإجراءات التحليلية وأهميتها ومراحل تطبيقها ودرجة الاعتماد عليها، وغيرها من الأمور المتعلقة بالإجراءات التحليلية الأخرى.

وقد أشار المعيار الدولي للتدقيق رقم (520) (الإجراءات التحليلية) إلى أنه يجري تقيم المعلومات المالية من خلال تحليل العلاقات المقبولة بين كل من البيانات المالية وغير المالية، الأمر الذي أدي إلي زيادة من دور المراجعة التحليلية في عملية المراجعة اذ اصبح يتطلب استخدامها خلال عملية تخطيط المراجعة وكذلك اغلب مراحل الفحص ، وعند الانتهاء من اعمال المراجعة، وبالتالي فقد أصبحت المراجعة التحليلية تستخدم لمساعدة المراجع الداخلي على تخطيط طبيعة وتوقيت إجراءات المراجعة الواجب القيام بها، هذا ونظرا إلى كثرة العمليات المالية التي تتم في النظام المصرفي ولما لها من أهمية وحساسية شديدة ، فان عدم توافر الوقت الكافي للمراجع لفحص كافة العمليات المالية أدت إلى انتشار استخدام المراجعة التحليلية كأداة لتحديد مسار عملية المراجعة بناءً على المؤشرات التي يعتمدها المراجع قبل وضع برنامجه أو الشروع في التدقيق.

وفي ضوء ما سبق ولما كان الجهاز المصرفي الفلسطيني بحاجة إلى إجراءات لضبط أدائه ومتابعة دقة وسلامة عملياته ، تبرز الحاجة إلى قيام مدققي الحسابات الداخليين إلى القيام بالمراجعة التحليلية لدى أدائهم دورهم بدءاً من مرحلة التخطيط وانتهاءً بإعداد التقرير النهائي بنتائج عملية المراجعة.

1-2 مشكلة الدراسة:

في ضوء ما سبق فإن قيام المراجع الداخلي بتطبيق إجراءات المراجعة التحليلية عند اضطلاعه بعمله يعد من أهم متطلبات الأداء الذي يؤدي الى تحقيق الأهداف التي يسعى إليها، خاصة عندما يتعلق الأمر بالنظام المصرفي الذي يتمتع بحساسية شديدة في علاقته مع المودعين والجهات الائتمانية.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول السؤال التالي:

"ما مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المدققين الداخليين في المصارف العاملة في قطاع غزة؟"

وتتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى قيام المدقق الداخلي باستخدام الإجراءات التحليلية غير الكمية في المصارف العاملة في قطاع غزة؟
2. ما مدى قيام المدقق الداخلي باستخدام الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة في المصارف العاملة في قطاع غزة؟

3. ما مدى قيام المدقق الداخلي باستخدام الإجراءات التحليلية الكمية المتقدمة في المصارف العاملة في قطاع غزة؟

1-3 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال معالجتها لموضوع حيوي ومهم بالنسبة لممارسي مهنة المراجعة عموماً والمراجعين الداخليين على وجه الخصوص، إذ أن تسليط الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بإجراءات المراجعة التحليلية يسهم في تطوير وظيفة التدقيق الداخلي والنهوض بها إلى المستوى المطلوب، خاصة أنها تتعلق بأداء القطاع المصرفي الذي يعتبر عصب الحياة الاقتصادية، وبالتالي فإن الوقوف على هذا الدور يقوم به المدقق الداخلي وتقييمه سوف يدفع بسبل الارتقاء بدور وأداء المراجعين الداخليين تمكيناً لهم من خدمة الفئات المختلفة بشكل أفضل بالإضافة إلى الأهمية تجاه الأطراف المشرفة والمنظمة لمهنة التدقيق في قطاع غزة وصولاً بها إلى المستوى المنشود.

1-4 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام الإجراءات التحليلية من قبل المراجعين الداخليين من خلال:

1- الوقوف على المفاهيم المرتبطة بالإجراءات التحليلية في المراجعة وآليات تطبيقها.

2- الوقوف على دور معايير الأداء المهني ودورها في ضبط عمليات التدقيق الداخلي للبنوك.

3- التعرف على المفاهيم التطبيقية للإجراءات التحليلية غير كمية (الوصفية) للقيام بأعمال المراجعة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع غزة.

4- التعرف على المفاهيم التطبيقية للإجراءات التحليلية الكمية التي تعتمد على (التحليل النسبي- تحليل الاتجاه- تحليل انحرافات الموازنة) في البنوك العاملة في قطاع غزة.

5- التعرف على المفاهيم التطبيقية لإجراءات التحليلية بشكله الشامل والتي تشمل (الأساليب التحليلية الوصفية والأساليب الكمية التي تعتمد على التحليل المالي والأساليب الكمية الإحصائية المتقدمة).

1-5 فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولي: يستخدم المراجع الداخلي إجراءات تحليلية غير كمية (وصفية) لدى قيامه بأعمال المراجعة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع غزة.

- الفرضية الثانية: يستخدم المراجع الداخلي إجراءات تحليلية كمية تعتمد على (التحليل النسبي- تحليل الاتجاه- تحليل انحرافات الموازنة) في البنوك العاملة في قطاع غزة.
- الفرضية الثالثة: يستخدم المراجع الداخلي إجراءات كمية متقدمة (تحليل الانحدار- نموذج التخطيط المالي- نموذج التدفق النقدي - تحليل السلاسل الزمنية) في البنوك العاملة في قطاع غزة.

1-6 متغيرات الدراسة:

أولاً: المتغير التابع:

مدى استخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق .

ثانيا: المتغير المستقل:

- استخدام **(الإجراءات التحليلية غير الكمية)** أساليب تحليلية وصفية.
- استخدام **(الإجراءات التحليلية الكمية البسيطة)** أساليب كمية تعتمد على التحليل المالي (التحليل النسبي- تحليل الاتجاه- تحليل انحرافات الموازنة).
- استخدام **(الإجراءات التحليلية الكمية المتقدمة)** أساليب كمية إحصائية (تحليل الانحدار- نموذج التخطيط المالي- نموذج التدفق النقدي - تحليل السلاسل الزمنية).

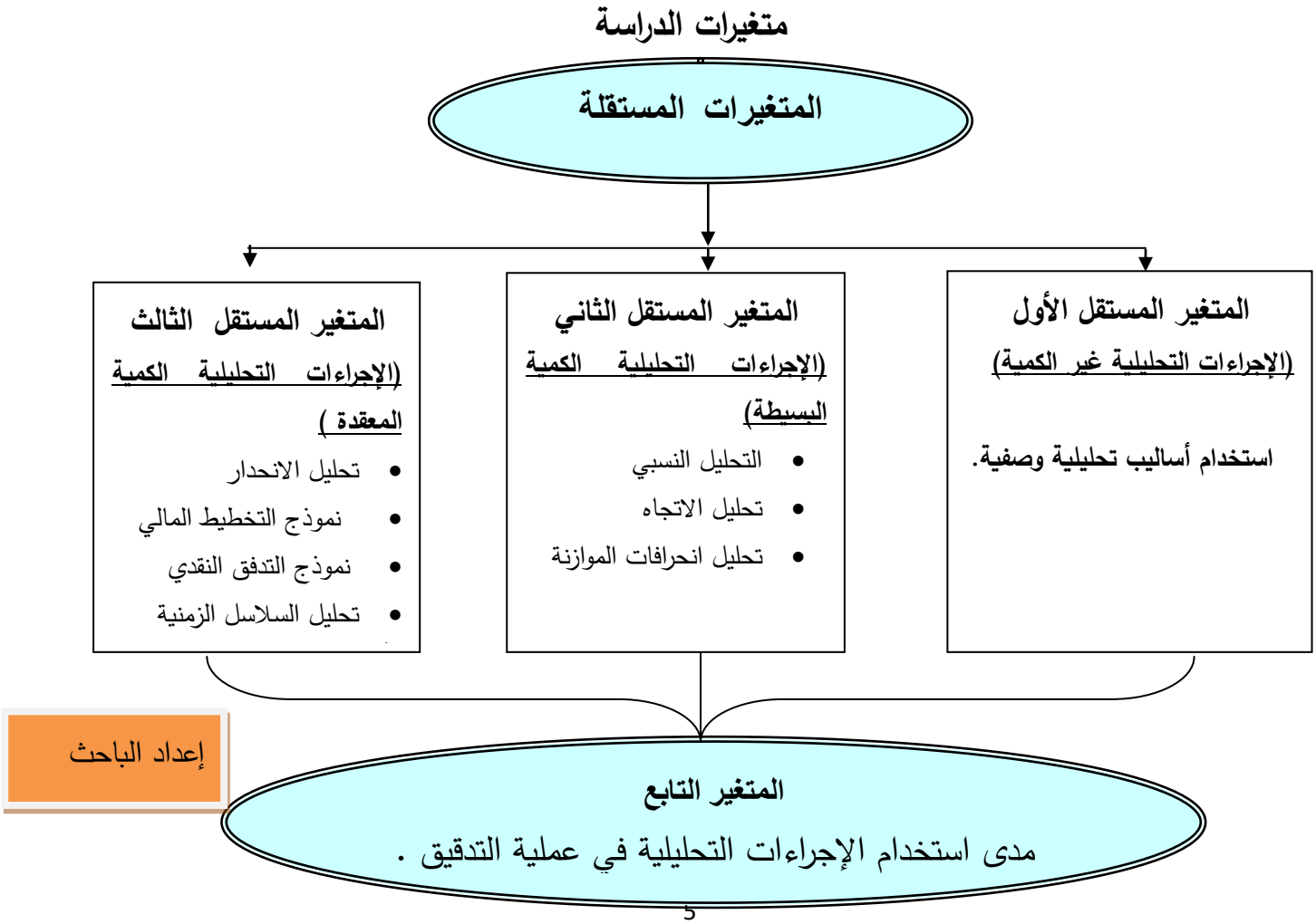

إعداد الباحث

1-7 الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية

1- دراسة (الربضي، 2013)، بعنوان:" دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة العمل التدقيقي من وجهه نظر المحاسب القانوني الأردني.

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي دور المراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تقليص فجوة التوقعات المعقولية والأداء في بيئة التدقيق الأردنية، كما هدفت إلي التعرف على مدى اعتماد المحاسبين القانونيين الأردنيين على الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات، وما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات، تعزى للمتغيرات الديمغرافية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت على عينة علي عينة عشوائية مجتمع الدراسة المكونة من (556) محاسب قانوني أردني مسجلين في جمعية المحاسبيين الأردنيين.

وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك دور واضح للمراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تضيق فجوة المعقولية في بيئة التدقيق الأردنية، كما كان لها دور واضح في تضيق فجوة الأداء. كما يوجد دور في تضييق فجوة المعقولية.

وفي ضوء النتائج توصل الباحث إلي مجموعة من التوصيات أهمها: العمل على توعية المجتمع المالي بواجبات المحاسب القانوني من خلال الندوات والمحاضرات التي تهدف إلي نشر وعي الرأي العام بوظيفة المحاسب القانوني وأهدافها. وتعميق مفهوم المراجعة التحليلية في بيئة التدقيق الأردنية وأهميتها في تحقيق مستوى عال من المصداقية والموثوقية في القوائم المالية لدى المستثمرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة في الشركة موضوع التدقيق، وبذلك تتقلص الفجوة بين أصحاب القرار وبين ما يبذله المحاسب القانونين من جهود لإظهار قوائم مالية ذات مستوى عال من الاعتمادية.

2- دراسة (أبو شرخ، 2012)، بعنوان:" أثر استخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة كأداة على للرقابة على الأداء واكتشاف الانحرافات " دراسة تطبيقية على مكاتب التدقيق في قطاع غزة .

هدفت الدراسة إلى بيان اثر استخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة كأداة للرقابة على الأداء واكتشاف الانحرافات، ولتحقيق ذلك تم التعرض إلي المقومات الأساسية التي تنطوي عليها عمليات القيام بالإجراءات التحليلية من خلال الأدوات والوسائل اللازمة في هذا الخصوص.

وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم إعداد إستبانة وتوزيعها على مجتمع الدراسة المتمثل في مكاتب المراجعة العاملة في قطاع غزة بعدد (71) مبحوثاً.

وكان من أهم نتائج الدراسة قيام مكاتب المراجعة باستخدام كل من توقعات العميل وتوقعات المراجع لأغراض توفير تأكيدات تتعلق بدقة البيانات المالية، وتحديد البنود التي تتطلب بذل المزيد من الجهود لتحديد مواطن الضعف والعمل على زيادة الاحتياجات اللازمة بشأنها، إلى جانب القيام بمتابعة تقييم مدى كفاءة المخصصات المتعلقة بالديون المشكوك فيها والإفصاح عنها وفقا للأصول الواجبة، فضلا عن قيام مكاتب المراجعة باستخدام البيانات غير المالية لأغراض الرقابة وتحقيق أهداف المنشأة.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة العمل علي توفير دعائم تطبيق الإجراءات التحليلية وتعزيز وتوعية المدققين بمفهوم ومقومات تطبيق تلك الإجراءات كأداة رقابية ومؤشر يوفر التكلفة والجهد والوقت المبذول، وضرورة قيام الجمعيات المهنية الفلسطينية بالعمل على تطوير الأداء المهني للمراجعين وفقاً لما اقتضت به المعايير المراجعة الدولية، والتأكيد على ضرورة تطبيق الإجراءات التحليلية في الكشف عن مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

3- دراسة (قريط، 2009) ، بعنوان: "مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في الجمهورية العربية السورية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المراجعين السوريين ، ومعرفة المراحل التي يستخدمون فيها تلك الإجراءات خلال مراحل المراجعة المختلفة ، وكذلك التعرف على مدى أهمية إجراءات المراجعة التحليلية بالنسبة للمراجعين السوريين ، فضلا عن فحص درجة إدراكهم للمتطلبات الأساسية لمعيار التدقيق الدولي رقم (520) والخاص بإجراءات المراجعة التحليلية.

وقد توصلت الدراسة إلى تدني مستوى استخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة، وان هناك تفاوتا في استخدام تلك الإجراءات ، وذلك على الرغم من استخدامها في جميع مراحل المراجعة ، كما أن المراجعين لا يدركون بوضوح أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في تنفيذ عملية المراجعة التي يقومون بها ، إلي جانب انخفاض مستوى إدارتهم لمتطلبات الأساسية لمعيار التدقيق الدولي رقم (520) الخاص بإجراءات المراجعة التحليلية.

وكان من أهم توصيات الدراسة: ضرورة عقد الدورات التدريبية وورش العمل والندوات الخاصة للتعريف بإجراءات المراجعة التحليلية لمراجعي الحسابات في سورية.

4- دراسة (عبد الوهاب، 2009) بعنوان "كفاءة استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في مراجعة حسابات الشركات الصناعية للدواء: دراسة ميدانية في سوريا".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المحاسبين القانونيين في سوريا ومعوقات الاستخدام وأهمية الاستخدام من وجهة نظر المحاسبين القانونيين، وبالتالي التوصل إلى معرفة كفاءة استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في تدقيق حسابات الشركات الصناعية للدواء، ومعرفة الفروق بين المحاسبين القانونيين وفقاً للقطاع الذي يرتكز فيه عملاء التدقيق ووفقاً للمواصفات العامة لمجتمع الدراسة وبين استخدامهم للإجراءات التحليلية.

وكان من اهم نتائج الدراسة هو استخدام المحاسبون القانونيون إجراءات المراجعة التحليلية بشكل محدود عند تدقيق البيانات المالية، ولا يوجد فرق في أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية حسب القطاع الذي تتم فيه عملية التدقيق من وجهة نظر المحاسبين القانونيين في سوريا.

وأوصت الدراسة بضرورة استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في تدقيق حسابات الشركات الصناعية للدواء بكفاءة عالية.

5- دراسة (النوايسة، 2008)، بعنوان:" مدى تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات" دراسة ميدانية من وجهة نظر المدقق الخارجي في الأردن

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات من وجهة نظر المدقق الخارجي في الأردن، وبيان مدى إدراك أهمية ومعوقات تطبيق هذه الإجراءات، بالإضافة إلى دراسة أثر المركز الوظيفي، وأتعاب التدقيق وخبرة المدقق على مدى تطبيق الإجراءات التحليلية، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، فقد تم تصميم إستبانة (80) مدققا يعملون لدى مكاتب التدقيق.

وكان من أهم نتائج الدراسة إدراك المدقق لأهمية جودة التدقيق والإجراءات اللازمة لها والتحليل الكمي المتقدم.

وكان من أهم توصياتها ضرورة تطوير أداء المهنة والاهتمام بالموازنات التخطيطية، وتطبيق أفضل للإجراءات التحليلية. وإيجاد تشريع يلزم الجهات المستفيدة من تقرير المدقق بمتابعة وتصويب أية ملاحظات يتضمنها.

6- دراسة (نصار وبهرامي، 2008) بعنوان: "أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل التدقيق التي يباشرها مراجع الديوان ومدى الاعتماد عليها من واقع دليل التدقيق العامل لديوان المحاسبة"

هدفت هذه الدراسة إلي بيان أهمية تطبيق الإجراءات التحليلية في عملية المراجعة وفقاً لما جاء في دليل المراجعة العام، والتي يجب أن تشتمل على أنشطة رئيسية وهي مرحلة التخطيط التنفيذي،

ومرحلة تحديد وجمع أدلة الإثبات، ومرحلة جمع وتفسير نتائج المراجعة، وكل من هذه المراحل يتطلب تطبيق الإجراءات التحليلية وذلك من خلال عمل المقارنات للأرصدة والبيانات، ثم تحديد أدلة الإثبات التي من خلالها يمكن للمراجع أن يتوصل إلي أسباب هذه التغيرات والتي بدورها قد تكشف عن وجود أخطاء أو غش أو وجود أنشطة جديدة تمارسها الجهة محل المراجعة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم تطبيقها على عينة من مراجعين الحسابات في دولة الكويت.

وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها وجود قصور في استخدام الإجراءات التحليلية لعدم الإلمام التام بمحتوي دليل المراجعة العامة لديوان المحاسبة، وأن تطبيق الإجراءات التحليلية تساعد المراجع على تحديد مواطن الضعف والأرصدة غير العادية عند مقارنة وتحليل البيانات المالية وغير المالية، كما تساهم الإجراءات التحليلية في تحقيق كفاءة وفاعلية عملية المراجعة وذلك لأنها تساعد المراجع على تحديد الأخطاء والمشاكل المحتملة مما يترتب علية تقليل مخاطر الاكتشاف.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة إعداد برامج تدريبية خاصة بالإجراءات التحليلية للتعريف بأهميتها وكيفية تطبيقها في المراحل المختلفة من عملية المراجع وذلك لضمان تطبيق هذه الإجراءات بشكل فعال، وتوعية الجهات الخاضعة لرقابة الديوان لإعطاء هذه الجهات مفهوم واضح عن التخصصات وصلاحيات الديوان، وحث المراجعين على ضرورة المشاركة في العمل الرقابي من خلال تبادل الخبرات بهدف تنمية وصقل خبرات جميع المراجعين.

7- دراسة (مخلوف، 2007) بعنوان: "المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية" في البنوك التجارية الأردنية.

هدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى معرفة مدى تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، وذلك من خلال مقارنة إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في البنوك التجارية الأردنية، ومعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها والصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1978م، كما تناولت هذه الدراسة تقييّماً لمدى ملاءمة هذه المعايير للتطبيق في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر مدراء وكادر التدقيق الداخلي. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تم إعداد استبانه موجهة إلى مدراء وكادر التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.

وكان من أهم نتائج الدراسة: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية وبين عدد العاملين في التدقيق الداخلي، عدد سنوات الخبرة المصرفية للعاملين في التدقيق الداخلي، عدد فروع البنك، وكما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي ،والتخصص العلمي للمدققين الداخليين، وكما أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك التجارية الأردنية تقوم بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف.

وكان من أهم توصياتها لضرورة تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، وأن تكون دائرة التدقيق الداخلي تتبع تنظيمياً إلى لجنة التدقيق.

8- دراسة (الهاجري، 2007) بعنوان: "مدى اعتماد إجراءات المراجعة التحليلية عند صنع وتنفيذ خطة التدقيق: دراسة ميدانية في الكويت".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى اهتمام واستخدام المحاسبين القانونيين في دولة الكويت بأسلوب المراجعة التحليلية في نطاق عملهم وممارستهم اليومية لنشاطهم المهني، إلى جانب معرفة مدى عملهم وتعاملهم مع المحددات والمعوقات التي تواجه عملية استخدام هذا الأسلوب في التدقيق ومدى تأثير هذه المحددات والمعوقات على ذلك. ولتحقيق هذه الأهداف تم تصميم استبانه تم تصنيفها بشكل ينسجم مع طبيعة المتغيرات التي شملتها فرضيات الدراسة، وتم توزيعها على أفراد مجتمع الدراسة المؤلف من المحاسبين القانونيين في دولة الكويت.

وكان من أهم نتائج الدراسة: أن هناك نسبة كبيرة من المحاسبين القانونيين في دولة الكويت يستخدمون المراجعة التحليلية وأساليبها المختلفة، كما أن نسبة كبيرة منهم يدركون أهمية استخدام هذا الأسلوب في عملية التدقيق. كما أوضحت الدراسة أن مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت توفر دليل إجراءات المراجعة التحليلية، وأن المحاسبين القانونيين ينهجون النهج العلمي والعملي السليمين ويطبقون المعايير الدولية التي تسهم في تطوير مهنة التدقيق ورفع كفاءة وفاعلية الأداء المهني إلى جانب استيعابها لمحددات ومعوقات ذلك.

وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد إجراءات المراجعة التحليلية عند صنع وتنفيذ خطة التدقيق

9- دراسة (أبو سمهدانة، 2006) بعنوان: "مجالات مساهمة المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة".

هدفت الدراسة إلى تقديم الاقتراحات اللازمة لتشجيع مراجعي الحسابات القانونيين في قطاع غزة على استخدام المراجعة التحليلية لدى فحص القوائم المالية بالنظر إلي دورها في تخفيض مخاطر عملية المراجعة إلى أدنى حد مقبول ، فضلا عن زيادة الالتزام من قبل المراجعين بتطبيقها عند فحص القوائم المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن المجتمع المالي المكون من المستفيدين من خدمات المراجعة يجمعون على توافر المعرفة المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة ، وان النسب المالية المستخرجة من خلال المراجعة التحليلية يقيس مدى فعالية الشركة في استخدام مواردها المالية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة اهتمام الجمعيات المهنية على تشجيع مراجعي الحسابات على استخدام الأساليب الحديثة في عملية المراجعة ومنها المراجعة التحليلية وذلك لتطوير مهنة المراجعة في فلسطين.

10- دراسة (باجليدة، 2006) بعنوان: "مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل مدققي الحسابات في الجمهورية اليمنية".

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية البسيطة والمتقدمة من قبل المحاسبين القانونيين في الجمهورية اليمنية، ومدى إدراك أهمية هذه الإجراءات بشكل عام والمتطلبات الأساسية لمعيار التدقيق الدولي (520)الخاص بالإجراءات التحليلية بشكل خاص.
ولتحقيق هذه الأهداف تم تصميم استبانه تم توزيعها على (124) محاسباً قانونياً خارجياً مرخصاً بمزاولة مهنة تدقيق الحسابات.

توصلت الدراسة إلى أن المحاسبين القانونيين في الجمهورية اليمنية يستخدمون الإجراءات التحليلية البسيطة ولا يستخدمون الإجراءات التحليلية المتقدمة، كما أن هناك إدراكاً بأهمية استخدام الإجراءات التحليلية. كما أن الدراسة لم تظهر وجود علاقة بين خبرة المحاسبين القانونيين واستخدامهم لإجراءات المراجعة التحليلية البسيطة والمتقدمة، كما أظهرت عدم إدراك المحاسبين القانونيين اليمنيين بالمتطلبات الأساسية لمعيار التدقيق الدولي رقم (520) الخاص بالإجراءات التحليلية ووجود العديد من العوائق التي تحد من استخدامهما، وعدم المعرفة الكافية بالأنواع المختلفة للإجراءات التحليلية، وكذلك عدم توفر ميزانيات تقديرية لدى المنشأة محل التدقيق للمقارنة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة استخدام إجراءات المراجعة التحليلية حتي يتمكن المحاسبين القانونيين اليمنيين بالمتطلبات الأساسية لمعيار التدقيق الدولي رقم (520).

11- دراسة (الخاطر والسامرائي، 2005) بعنوان: "المراجعة التحليلية لدى مدققي الحسابات في قطر".

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى اهتمام واستخدام المحاسبين القانونيين في دولة قطر للمراجعة التحليلية سواء كانوا من العاملين في مكاتب التدقيق القطرية، أو ممن يعملون في مكاتب التدقيق غير القطرية وتعمل في قطر. ولتحقيق هذه الأهداف تم تصميم استبانه معدة لهذا الغرض.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن المحاسبين القانونيين في قطر والعاملين في مكاتب التدقيق يستخدمون المراجعة التحليلية الواردة في دليل التدقيق الدولي رقم (12) وبشكل أكثر من المتوسط إذ بلغ متوسط نسبة الإجابات 67%. وإجراءات المراجعة التحليلية الأكثر استعمالاً من قبل المحاسبين القانونيين في دولة قطر، فقد كانت حسب أهمية التحليل التفصيلي لبنود القوائم المالية ثم مقارنة المعلومات المالية مع المعلومات المقابلة لها للسنوات السابقة، بعد ذلك جاءت دراسة عناصر

المعلومات المالية واتجاهاتها اعتماداً على خبرة المؤسسة ثم مقارنة المعلومات الفعلية مع النتائج المتوقعة.

12- دراسة (مصطفى، 2004) بعنوان: "قياس أثر المعلومات المالية وغير المالية على أداء الإجراءات التحليلية لأغراض تخطيط عملية المراجعة–دراسة تجريبية – المملكة العربية السعودية".

هدفت الدراسة إلي قياس وفحص الأهمية النسبية للمعلومات المالية وغير المالية عند أداء المراجع الخارجي للإجراءات التحليلية في مرحلة تخطيط عملية المراجعة، باعتبار أن إغفال كلا النوعين من المعلومات قد يضعف من قدرة المراجع على صياغة توقعات دقيقة لمفردات القوائم المالية، نظراً لأن نقص العناية الواجبة بالمعلومات غير المالية قد ينجم عنه الإخفاق في تعديل جهود اختبارات المراجعة تبعاً للمخاطر المحتملة.

وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن المراجعين يركزون أساساً وبدرجة أكبر على المعلومات المالية في تحديد مستوى نطاق المراجعة، وفي المقابل يستفيدون من المعلومات غير المالية كأدلة ثانوية معززة. وأظهرت النتائج أيضاً حدوث أكبر توسيع لنطاق المراجعة عندما تشير كل من المعلومات المالية وغير المالية إلى اتجاه أداء المنشاة نحو التراجع.

وكان من أهم توصيات الدراسة: ضرورة قياس أثر المعلومات المالية وغير المالية على أداء الإجراءات التحليلية لما لها أهمية كبيرة في تخطيط عملية المراجعة

13- دراسة (غرايبة، 2003) بعنوان: "مدى تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 520 "الإجراءات التحليلية" من قبل مدققي الحسابات في الأردن".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المدققين الأردنيين بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (520) الخاص بالإجراءات التحليلية، وكذلك علاقة حجم المكتب وخبرة المدقق وارتباط المكتب مع مكاتب تدقيق دولية على تطبيق الإجراءات التحليلية، والتعرف على معوقات تطبيق هذا المعيار.

وخلصت الدراسة إلى أن أسلوب المقارنات من أكثر الأساليب استخداما، يليه أسلوب تحليل النسب، كما أن الإجراءات التحليلية تستخدم في كل مراحل التدقيق، لكن مرحلة الإجراءات الجوهرية هي من أكثر المراحل استخداما، وأن الإجراءات التحليلية تؤدي إلى كشف ما نسبته (21 %) إلى (40%) من الأخطاء، ولم تظهر الدراسة أية علاقة بين خبرة المدقق واستخدامه للإجراءات التحليلية، بينما أظهرت وجود علاقة بين حجم المكتب واستخدامه للإجراءات التحليلية مع وجود علاقة عكسية بين ارتباط المكتب مع شركات تدقيق دولية واستخدام الإجراءات التحليلية، وفيما يتعلق بالمعوقات، فقد تبين أن ضعف كفاءة المدقق وعمل المدققين في مكاتب تدقيق فردية أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق الإجراءات التحليلية.

وكان من أهم توصيات الدراسة: ضرورة تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 520 "الإجراءات التحليلية" من قبل مدققي الحسابات في الأردن.

14- دراسة (جربوع وحلس،2002) بعنوان: "المراجعة التحليلية ومدى استخدامها من قبل مراجعي الحسابات القانونيين".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قيام مراجعي الحسابات في قطاع غزة في فلسطين باستخدام التحليل المالي كأحد أنواع الإجراءات التحليلية، وتم استخدام للمنهج الوصفي التحليلي والمنهج العلمي اللذان تناولتهما الدراسة في إطارها النظري، إلي جانب بعدها الميداني التطبيقي الذي يتعلق بالوقوف على محددات مراجعة القوائم المالية واعتباره تحدٍ كبير للمراجع الخارجي من خلال الاستبيانات التي تم إعدادها لهذا الغرض.

وأظهرت نتائج الدراسة: أن المراجعين يستخدمون المراجعة التحليلية في بداية عملية المراجعة، وذلك لتحديد نطاق عملية المراجعة ومواضع المخاطرة، وعلى الرغم من إقرار جميع المراجعين الذين شملتهم الاستبانة بأهمية المراجعة التحليلية في إعداد برنامج المراجعة، إلا أن أكثر من نصفهم أفاد بأنه لا يمكن الاعتماد على المراجعة التحليلية كوسيلة وحيدة في مراجعة الحسابات.

وكان من أهم توصيات الدراسة: ضرورة استخدام المراجعة التحليلية من قبل مدققي الحسابات في فلسطين.

ثانياً : الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Kent and Stewart , 2006) بعنوان: "مدى استخدام الشركات الاسترالية المدرجة في السوق للمراجعة الداخلية".

"The use of intern audit by Australian companies"

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى استخدام الشركات الاسترالية المدرجة في السوق للمراجعة الداخلية بشكل طوعي وتحديد العوامل التي دعت هذه الشركات لإنشاء وظيفة التدقيق الداخلي، وذلك عبر استبيان وزع على الشركات الاسترالية المدرجة في البورصة وقد اعتمدت الدراسة تعريف معهد المدققين الداخليين كمفهوم يحدد نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطرة والحوكمة كعوامل تشجع على تبني وظيفة التدقيق الداخلي حيث تم اجراء مسح يشمل جميع الشركات المدرجة في البورصة.

وكان من أهم نتائج الدراسة :وقد وجدت الدراسة أن ثلث الشركات الاسترالية فقط تقوم باستخدام المراجعة الداخلية كوظيفة وفق مفهوم معهد المدققين الداخليين وان العامل الأساسي وراء ذلك هو حجم الشركة كما أشارت الدراسة وجود علاقة قوية بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية وكذلك وجود علاقة قوية بين التدقيق الداخلي والقدرة علي إدارة المخاطر وأشارت إلي وجود علاقة غير قوية

بين الحوكمة ووجود التدقيق الداخلي في الشركة كما استنتجت الدراسة ضرورة تقوية العلاقة بين التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق وأوصت بضرورة دعم طواقم المراجعة الداخلية بموظفين علي قدر من المهنية والكفاءة.

2- دراسة (Samaha, Khaled, And Mohamed Hegazy ,2005) بعنوان: "الإجراءات التحليلية: دراسة تطبيقية على شركات المراجعة في مصر".

Analytical procedures" among big 4 versus non big 4 audit firms in Egypt

هدفت الدراسة إلي تحليل معايير المراجعة الدولية المتعلقة بالإجراءات التحليلية، ومدى استخدامها في مصر خلال المراحل الرئيسية في المراجعة أخذة في الاعتبار حجم الشركات كعامل أساسي، ومدي إدراك المراجعين لفاعلية الإجراءات التحليلية في تحقيق أهداف المراجعة. ولتحقيق ذلك أجريت دراسة على (100) شركة مصرية يتم تداول أسهمها في البورصة، وذلك من خلال (14) شركة تدقيق كبري شركات تدقيق عادية في مصر، وقد أستخدم أسلوب البحث التجريبي وتم تصميم استبانة لمعرفة مدى الاعتماد على الإجراءات التحليلية.

وتم التوصل إلي بعض النتائج أهمها: الانخفاض النسبي في استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل بعض مراجعي الحسابات المصريين مع تفاوت في استخدامها بين أربع شركات تدقيق كبري شركات تدقيق عادية في مصر، كما بينت الدراسة أن المرجعين في شركات المراجعة الكبري يستخدمون إجراءات المراجعة التحليلية بشكل كبير مقارنة مع الشركات المراجعة العادية، كما أشارت النتائج إلي عدم وجود ثقة في نتائج إجراءات المراجعة التحليلية كإجراءات تحقق جوهرية.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة العمل على زيادة استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المراجعين المصريين في جميع مراحل المراجعة، والعمل على زيادة التدريب المهني والإدراك لدى المراجعين المصريين عن الإجراءات التحليلية وآلياتها وأساليبها وأدواتها وتفعيل دور الجمعيات المحاسبية في مصر لأداء دورها بهذا الخصوص.

3- دراسة كلا من (Jantan,et ,2005)، بعنوان: "مدى التزام الشركات المدرجة في السوق المالي الماليزي بمعايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين".

Internal auditing practices and internal control system

هدفت الدراسة إلي تحديد مدى التزام الشركات المدرجة في السوق المالي الماليزي بمعايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين وكذلك تحديد ما إذا كان الالتزام بهذه المعايير يؤثر علي نظم الرقابة الداخلية في هذه الشركات.

وقد استنتجت الدراسة أن مهنية وبراعة وموضوعية أقسام المراجعة الداخلية في الشركات المدرجة في السوق الماليزي للأوراق المالية تؤثر بشكل ملحوظ علي كفاءة نظم الرقابة الداخلية فيها، كما أن

نطاق التدقيق الداخلي وللأداء المهني في أقسام التدقيق الداخلي تأثير علي سمات الاتصال و الإعلام الخاصة بنظام الرقابة الداخلية وسمات بيئة نظام الرقابة الداخلية، كما بينت هذه الدراسة أن عملية إدارة قسم التدقيق الد اخلي وأداء عمل التدقيق وخطة التدقيق الداخلي و التقرير عن عمل التدقيق الداخلي تؤثر بشكل ملحوظ علي سمات تقدير المخاطر الخاصة بنظام الرقابة وكذلك أنشطة الرقابة الداخلية.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة التزام الشركات المدرجة في السوق المالي الماليزي بمعايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين.

4- دراسة (law,willett ,2004) بعنوان: "قدرة الإجراءات التحليلية على الإشارة لوجود أخطاء في العمليات التجارية".

The ability analytical procedures to signal transaction errors"

هدفت الدراسة إلي اختبار مدى فاعلية الإجراءات التحليلية في المراجعة، واستخدام الحاسوب في تصدير مقدرتها على اكتشاف الأخطاء والانحرافات، وتم اجراء الدراسة من خلال استخدام مجموعتين من البيانات أحداهما مجموعة معيارية يتم المقارنة والاستدلال بنتائجهما للكشف عن الأخطاء والتحريفات، ثم استخدام المنهج التجريبي من خلال نموذج محاكاة محوسب يمثل المجموعة المعيارية.

وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها: ان استخدام التقييمات المعيارية يؤدي إلي تحسن الأداء، والعكس في حال كانت البيانات المعيارية عشوائية، وأن النماذج المعيارية الموضوعة على أسس علمية تصلح للبحث في بيانات مالية مستقبلية أكثر تعقيداً، وأن تطبيق أسلوب النماذج وأسلوب تناول الأخطاء المحتملة بشكل أوسع يؤدي إلي نتائج مفيدة في وقت مبكر، وأوصت باستخدام نماذج المحاكاة والأساليب الإحصائية الحديثة ونظرية التكلفة الاقتصادية عند إنشاء أي خط محاسبي حيث أن الأرقام المتولدة من العمليات الاعتيادية الضمنية تحمل المزيد من الأخطاء.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة استخدام الإجراءات التحليلية لما لها دور في تقليل أخطاء العمليات التجارية.

5- دراسة (Donnel ,2002) بعنوان: "العلاقة بين خبرة المدقق في تحديد الأخطاء وفعاليته في تطبيق الإجراءات التحليلية".

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثر هذه العلاقة بزيادة خبرة المدقق، ومن أجل تحقيق ذلك صنفت الخبرة إلى ثلاثة مستويات، وتم استخدام دراسة الحالة وذلك بمشاركة (28) مدققا من الولايات المتحدة، وخلصت هذه الدراسة إلى أن المدققين من ذوي الخبرات الأعلى هم الأفضل في إعطاء التفسيرات والتحليلات الدقيقة لأسباب الأخطاء أكثر من ذوي الخبرات الأقل.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة وجود خبرة للمدققين لما لها دور كبير في تحديد الأخطاء وفعاليته في تطبيق الإجراءات التحليلية.

6- دراسة (Cho and Lew, 2000) بعنوان: "تطبيق شركات التدقيق للإجراءات التحليلية في المراحل المختلفة".

"Analytical Review Applications among Large Audit Firms in Hong Kong".

هدفت الدراسة التي أجريت في هونج كونج إلى التعرف على مدى تطبيق شركات التدقيق للإجراءات التحليلية في المراحل المختلفة، ومدى الإدراك بأهمية هذه الإجراءات. ولتحقيق ذلك تم تصميم استبانه تم توزيعها على شركات التدقيق في هونج كونج وكان عددها (290) استبانه.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الإجراءات التحليلية المطبقة في هونج كونج تتأثر بالمعايير المحلية والمعايير الدولية المتعارف عليها، وان هذه الإجراءات تستخدم بشكل كبير في المراحل النهائية للتدقيق، وأن هناك علاقة ايجابية بين تصنيف المحاسب القانوني واستخدامه للإجراءات التحليلية.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة تطبيق شركات التدقيق للإجراءات التحليلية في المراحل المختلفة لما لها دور كبير في تحديد الأخطاء وفعاليته في تطبيق الإجراءات التحليلية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين أنها ألقت الضوء بالتحليل والمناقشة على استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المدققين الداخليين، حيث تناولت جوانب متعددة تشمل الإجراءات التحليلية، والمراجعة التحليلية ومدى ارتباطهما بعوامل أخرى تساهم في ضبط أداء عمليات المراجعة الداخلية وتأتي هذه الدراسة لتقدم تحليلاً متعمقاً للعلاقة بين الإجراءات التحليلية للمراجعة كجزء من الإجراءات الجوهرية التي يجب أن يقوم بها المراجعون الداخليون في ظل المراجعة الداخلية، ومدى استخدامهم لهذه الإجراءات في القطاع المصرفي الفلسطيني.

وبالتالي فإن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة بأنها تأخذ بعداً نظرياً و تطبيقياً بتسليطها الضوء على دور المدقق الداخلي في استخدام الإجراءات التحليلية للمراجعة الداخلية في المصارف العاملة في البيئة الفلسطينية التي تتميز بوجود مخاطر عالية مما يعزز تحقيق أهداف البحث في تقييم دور المدقق الداخلي حول استخدام الإجراءات التحليلية للمراجعة، وبالتالي الإسهام في تعزيز دوره في تقييم الأداء و إجراء التحليلات اللازمة بجوانب العمل المصرفي والاستفادة من نتائج عمله في تزويد الإدارة المصرفية بالمعلومات اللازمة لتطوير الأداء والارتقاء به إلى أفضل صورة اللازمة تحقيقها لأغراض المجتمع المالي والمصرفي في فلسطين.

الفصل الثاني

التدقيق الداخلي ودوره في المصارف

2-1 مقدمة.

2-2 مفهوم الرقابة والتدقيق الداخلي.

2-3 وظيفة التدقيق الداخلي.

2-4 أنواع التدقيق الداخلي.

2-5 أهداف التدقيق الداخلي.

2-6 أهمية التدقيق الداخلي.

2-7 أساليب التدقيق الداخلي.

2-8 معايير التدقيق الداخلي.

2-9 دور المدقق الداخلي في قياس الكفاءة والفاعلية.

2-10 التدقيق الداخلي في المصارف.

2-11 الاعتبارات التدقيقية الخاصة بالعمل المصرفي.

2-12 أسس ومتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف.

2-13 ضوابط التدقيق الداخلي في المصارف الفلسطينية.

2-14 خطة التدقيق الداخلي في المصارف.

2-1 مقدمة:

إزاء التقدم العلمي والتقني في جوانب الحياة، تحتاج المصارف التي تشمل خدماتها العالم أجمع أن تحمي نفسها من المخاطر التي تتعرض لها من جراء تعاملها المالي المتنوع، فهي بهذا الجانب ينبغي أن تمتلك نظام رقابي وتدقيقي محكم يتم من خلاله تلافي المخاطرة أو الحد منها، وبالتالي تقليص الخسائر التي تتعرض لها المصارف إلى أقل ما يمكن أو تلافي تلك المخاطر والنجاة منها وبالتالي المحافظة على هذه المصارف ودعمها للقيام بأعمالها وبما يمكنها من تحقيق المنافسة.

ويعتبر التدقيق الداخلي من الوسائل المهمة لإدارة المؤسسات للتأكد والتحقق من التزام الوحدات الإدارية بالسياسات المالية، والإدارية، والتشريعات، والأنظمة المالية والإدارية، والسياسات العامة المتبعة فيها، ويعتبر إقامة نظام سليم للتدقيق الداخلي والمحافظة عليه، والتأكد من سلامة تطبيقه، التزاما قانونيا يقع على عاتق المؤسسة، ومصدر هذا الالتزام هو واجب المنشأة القانوني بإمساك حسابات منتظمة، حيث إنه لا يمكن تصور وجود حسابات منتظمة بدونه، فضلاً عن الضرورة العملية لمثل هذا النظام لكي تؤدي المؤسسة أعمالها بطريقة سليمة وبكفاءة (جربوع، 2002: 100). فكلما ازدادت الحاجة إلي التدقيق الداخلي بسبب اعتماد المدقق الخارجي على العينات الإحصائية وحدوث تركيز كبير على ظاهرة التحليل المالي والغش والتلاعب.

وظهر تدقيق الحسابات الداخلي كوظيفة مستقلة بعد ظهور وتواجد تدقيق الحسابات الخارجي بزمن طويل، وقد أدت عوامل وأسباب كثيرة ومتعددة إلى ضرورة تواجده خاصة بعد كبر حجم المنشآت وتوسعها رأسياً وأفقياً وشدة الحاجة إلى البيانات والتقارير الملائمة، التي تتطلبها حاجة المستويات العليا في إدارة المنشأة، كي تطمئن على سير العمل في كافة النشاطات الداخلية، ومدى ملاءمته مع ما هو مخطط ومرغوب، وسعيا إلى توفير الحماية الكافية لأصول المنشأة، وتقييم أداء كافة المستويات المسؤولة، والتشجيع على تحقيق الكفاية والكفاءة الإنتاجية والإدارية في المنشأة (الوقاد وودیان، 2010، 203).

وتشهد مهنة التدقيق الداخلي تطوراً غير مسبوق، ويعود هذا التطور إلى أن أدوات الرقابة داخل منظمات الأعمال أصبحت تختلف اختلافاً كبيراً عما كانت عليه الحال في المنظمات التقليدية في معظم فترات القرن العشرين، حيث تعتمد منظمات الأعمال اليوم على المعلومات، كما أنها أصبحت كثيفة المعرفة نتيجة للدخول في عمليات بالغة التعقيد والتخصص عبر عدد من الصناعات والقطاعات على المستوى الدولي؛ وعليه فقد تغير هدف المنظمة ووظيفتها، وتغيرت حاجة المنظمات للرقابة وأضحت مهنة التدقيق الداخلي من الوظائف المساندة في هذه المنظمات، والعمود الفقري

لمنظمات الأعمال بسبب حاجة الإدارة إلى معلومات موثوق بها عن كل جوانب النشاط في المنظمة (جمعة، 2006: 142).

نظراً للأهمية التي تتمتع بها وظيفة التدقيق الداخلي وما لها من دور في تحقيق أهداف المؤسسات والعمل على إدارة مخاطرها، ويتطلب الأمر الوقوف على أبعاد هذه الوظيفة ودورها في ضبط الأداء الداخلي للمؤسسة.

2-2 مفهوم الرقابة والتدقيق الداخلي:

على الرغم من كل المعايير التي وضعت من أجل الوصول إلى الحيادية والموضوعية في إعداد التقارير الرقابية من قبل أجهزة الرقابة في الشركات و على وجه التحديد القطاع المصرفي ، ظهرت هناك حاجة ملحة لتحقيق الاهداف المنشودة .

لذا فإن الفكر المحاسبي يبرز أهمية ودور الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في كافة منظمات الأعمال، لما تمتلكه من خبرة وفهم معرفي متراكم في بيئة العمل، والقدرة على دعم كافة الإدارات وتحفيزها من أجل تحقيق أهداف المنظمة وحماية وجودها واستمراره ا، عليه يمكن القول بأن الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي يتضامنان معًا للوصول إلى أهداف المنظمة.(لطفي، 2006: 67).

ويعتبر التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي ترتكز عليها المؤسسات، فقد عُرف بأنه: مجموعة من الأنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل المؤسسة تنشئه الإدارة بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، والتأكد من كفاية الاحتياطيات المستخدمة لحماية أصول وممتلكات المشروع، والتحقق من إتباع الموظفين للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وقياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء مهامها واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها وذلك حتى تصل المؤسسة إلى درجة الكفاءة الإنتاجية القصوى في ضوء القدرات الحالية" (الخطيب، 2010: 130).

وعرفته لجنة المنظمات الراعية لإطار الرقابة الداخلية المتكامل (COSO) التدقيق الداخلي بأنه هو:" عمليات تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة، يتم تصميمها لتعطي تأكيدً ا معقولا حول تحقيق المؤسسة لأهدافها في النواحي التالية: كفاءة العمليات وفاعليتها، والاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها" (إبراهيم، 2009: 21).

كما عرف معهد المدققين الداخليين الأمريكي نظام الرقابة الداخلية في النشرة الخاصة برقابة وتدقيق النظم الخاصة بقسم الأبحاث التابع له بأنه:" مجموعة من العمليات والوظائف والأنشطة والنظم الفرعية والأشخاص الذين اجتمعوا معًا أو تم فصلهم من أجل ضمان تحقيق الأغراض والأهداف"

كما عرفه معهد المدققين الداخليين وفقا لما ورد في المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي بأنه: "نشاط مستقل، وموضوعي واستشاري، مصمم ليزيد من قيمة الشركة، وتحسين عملياتها، إذ يساعدها على تحقيق أهدافها من خلال منهجية منتظمة ومنضبطة لتقييم وتطوير فعالية إدارة المخاطر، وضبط وإدارة وترشيد العمليات" (صبح، 2007 : 32).

وقد عرف (عبد الله، 2007) التدقيق الداخلي بأنه " مجموعة من أنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل المشروع تنشئه الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المشروع وفي التحقق من إتباع موظفي المشروع للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم ، وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها ، وذلك حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى".

2-3 وظيفة التدقيق الداخلي:

في نهاية القرن التاسع عشر حدث تطور منطقي لوظيفة التدقيق الداخلي وهو نشاط التقييم لمساعدة الإدارة في حكمها على كيفية التنفيذ للأنشطة المختلفة داخل المنظمة، كما تم تأسيس معهد المدققين الداخليين عام (1941) للعمل على رفع مستوى الوظيفة في الولايات المتحدة الأمريكي ة، حيث كان ينظر إلى هدف المدقق الداخلي هو تخفيض كلفة المدقق الخارجي.(الصواف ، 2011: 22). كما أن هناك العديد من المهام التي يجب أن يضطلع بها الأشخاص المكلفون بمهام التدقيق الداخلي أهمها(Pickett, 2010, P314-P:315):

أولاً: مساعدة الإدارة: يعتبر التدقيق الداخلي نشاط موضوعي واستشاري حيث إنه يوفر المشورة والمساعدة للإدارة بطريقة تتناسب مع احتياجاتها، إلى جانب دوره الأساسي في توفير تأكيد موضوعي ما إذا كانت المنشأة تدير أو لا تدير المخاطر بشكل جيد، بالإضافة إلى دوره في تقديم الاستشارات الإدارية اللازمة لخدمة الشركة بهدف تحسين وتطوير أدائها.

ثانياً: زيادة قيمة الشركة: يعد التدقيق الداخلي عنصراً فاعلاً في زيادة قيمة الشركة بحيث يشكل قاعدة لخدمة العملاء من خلال المنافع التي يؤديها لكافة الأطراف المتعاملة معه، لذلك ينبغي أن تكون القيمة المضافة من قبل المدقق الداخلي راسخة في أذهانهم لتكون بمثابة الموجه إلى سلامة الأداء.

ثالثاً: تحسين عمليات المنشأة: يعمل التدقيق الداخلي على تحسين عمليات المنشأة فلم تعد مهمة المدقق الداخلي هي التفتيش والفحص، وإنما المساهمة في التحسين المستمر للمنشأة.

رابعاً: المساعدة على تحقيق الأهداف: يساعد التدقيق الداخلي المنشأة على تحقيق أهدافها باعتباره ركناً أساسياً من متطلبات الحوكمة وإدارة المخاطر التي تهدد أهداف المنشأة، فضلاً عن دوره في البحث عن نجاح المنشأة على المدى الطويل.

خامساً: تقييم وتطوير عمل المنشأة: تقوم عملية التدقيق الداخلي على مقارنة ما هو مخطط بما هو فعلي ولضمان مراقبة جيدة يتوجب استخدام تقنيات التقييم التي يتم تطبيقها بطريقة مهنية ونزيهة لتعطي نتائج موثوق بها، كما تساعد عملية التقييم في تحسين عمليات المنشأة، إلا أن العديد من المدققين يهملون جانب تقييم العمل عند عملية التدقيق فيكتفوا بطرح بعض الأسئلة على الموظفين ويقوموا بفحص مجموعة من السجلات وبذلك تكون النتائج غير موثوق بها. (Pickett, 2010, P314).

سادساً: المساعدة في إدارة المخاطر: لما كانت مهام التدقيق الداخلي قد تطورت كنتيجة طبيعية لتطور واتساع مهام وعمليات المنشآت والتوجه نحو العولمة وضرورة تحقيق متطلبات الجودة، فقد أصبح دور المدقق الداخلي ممتداً ليشمل المساعدة في إدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية إضافة إلى دوره التقليدي وبالتالي لم يعد التدقيق الداخلي يركز على المعاملات والصفقات التي حدثت في الفترات السابقة ليحدد فعالية النظام بل أصبح من مهام التدقيق الداخلي تحديد المخاطر التي يمكن أن تؤثر سلباً على أداء المنشأة والعمل على ابتكار تقنيات وطرق للتحكم في هذه المخاطر.

فإدارة المخاطر تعتبر تحدياً للمدققين فمن جهة يجب أن يساعد المدقق الداخلي الإدارة على وضع سياسات لإدارة فعالة للمخاطر ومن جهة أخرى يجب أن يساهم في وضع ومتابعة تنفيذ الأحكام والمعايير الصارمة للأداء. فإدارة المخاطر يجب أن تتضمن تحديد وتقييم وإدارة ومراقبة الأحداث المحتملة لتقديم تأكيدات معقولة بأن المنشأة تدير مخاطرها على النحو الذي يمكّنها من تحقيق أهدافها، وإعطاء توصيات لتحسين الكفاءة والفعالية لعمليات المنشأة وصولاً إلى الأهداف المنشودة.(Kagermann and author, , 2008,143).

2-4 أنواع التدقيق الداخلي:

هناك العديد من الأنواع التي تندرج تحت إطار التدقيق الداخلي، تتمثل فيما يلي (إبراهيم، 2009، ص23):

- التدقيق المالي: ويقصد به تحليل النشاط الإقتصادي للمؤسسة وتقيم الأنظمة المحاسبية وأنظمة المعلومات والتقارير المالية، ومدي الإعتماد عليها.

- تدقيق الالتزام: ويقصد به مراجعة الضوابط الرقابية والمالية والتشغيلية والعمليات للحكم على جودة وملائمة الأنظمة التي وضعها للتأكد من الالتزام بالأنظمة والتشريعات والسياسات والإجراءات.
- التدقيق التشغيلي: ويقصد به المراجعة الشاملة للوظائف المحتفلة داخل المنشأة، للتأكد من كفاءة وفاعلية وملاءمة هذه الوظائف من خلال تحليل الهياكل التنظيمية وتقييم مدى كفاءة الأساليب الأخرى المتبعة للحكم على مدى تحقيق أهداف المنشأة من خلال هذا الوظائف وشمل عملية تقييم جودة أسلوب إدارة المخاطر والرقابة ضمن نطاق أهداف المنشأة.

2-5 أهداف التدقيق الداخلي :

لقد حددت نشرة معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام (1978) في مقدمتها أن هدف التدقيق الداخلي الرئيسي هو مساعدة جميع أعضاء المنشأة على تأدية مسؤولياتهم بفاعلية، ويتم ذلك من خلال قيام التدقيق الداخلي بتزويدهم بالتحليلات والتقويمات والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تهم الأنشطة التي يتم مراجعتها، ولقد حدد الخطيب أهداف التدقيق الداخلي في الآتي (الخطيب، 2010، ص 136):

- مراجعة وتقويم متانة وكفاية تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية ، والرقابة على العمليات الأخرى، والعمل على جعلها أكثر فاعلية وبتكلفة معقولة.
- التحقق من مدى الالتزام بسياسات المنشأة وخططها و إجراءاتها الموضوعة.
- التحقق من مدى وجود الحماية الكافية لأصول المنشأة من جميع أنواع الخسائر.
- التحقق من إمكانية الاعتماد أو الوثوق بالبيانات الإدارية التي تتولد داخل المنشأة.
- تقويم نوعية الأداء المنفذة على مستوى المسؤوليات التي كلف العاملين بالقيام بها.
- تقديم التوصيات المناسبة لتحسين عمليات المنشأة وتطويرها.

من خلال ما سبق يتضح عظم المسؤولية الملقاة على عاتق المدقق الداخلي، فالإضافة إلى مسؤولياته التقليدية يتعين عليه التأكد من سلامة المعلومات ومقارنة ما هو مخطط بما هو فعلي على أرض الواقع وتقويم الأداء، بالإضافة إلى اهداف أخرى يتعين على المدقق أخذها بعين الاعتبار تتعلق بإجراء الدراسات ورفع الكفاية الإنتاجية وتقصي أسباب المشكلات التي تحدث في مجال العمل، فالمدقق الداخلي هو العنصر الأساس في نجاح المنشآت المالية.

2-6 أهمية التدقيق الداخلي:

لقد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في وقتنا الحالي، وأصبحت نشاطاً تقويمياً لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة، بهدف تطوير هذه الأنشطة ورفع كفايتها الإنتاجية، وتعود أهمية هذه الوظيفة للخدمات التي تقدمها للإدارة في مختلف المجالات، بحيث اعتبرت هذه الوظيفة كصمام الأمان في يد الإدارة، وتظهر أهمية التدقيق الداخلي للإدارة من خلال تقديم الخدمات التالية (الخطيب، 2010: 133).

1. خدمات وقائية: حيث تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود الحماية الكافية للأصول، وحماية السياسات الإدارية من الانحراف عند التطبيق الفعلي لها.
2. خدمات تقويمية: حيث تعمل هذه الوظيفة على قياس وتقويم فاعلية نظم الرقابة وإجراءاتها في المشروع، ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة.
3. خدمات إنشائية (بناءة): حيث تقوم هذه الوظيفة باقتراح التحسينات اللازمة على الأنظمة الموضوعة داخل المشروع، وتطمئن الإدارة على سلامة ودقة المعلومات المقدمة لها.

إن وجود إدارة مستقلة للتدقيق الداخلي يحقق مجموعة من المنافع والفوائد أهمها:

1. تجنب التكاليف المرتفعة التي تتطلبها عملية التدقيق المستمرة من قبل المدقق الخارجي (الخريسات، 1998: 43).
2. يشكل التدقيق الداخلي أداة فعالة تستخدمها الإدارة في رصد فعالية العمليات والتقيد بسياسة الشركة (الخطيب، 2010: 135).
3. التأكد من دقة المعلومات الواردة في التقارير المالية، بالإضافة إلى تقيد الوحدات المحاسبية، المختلفة بالتعليمات المحددة لإعداد هذه التقارير بكل دقة وكفاءة (الخريسات، 1998: 43).

مما سبق يتضح أن وظيفة التدقيق الداخلي لها دور بالغ الأهمية في المؤسسات المالية والشركات وتنبع هذه الأهمية من خلال حمايتها للأنظمة المعمول بها في المؤسسة، وكونها صمام الأمان الذي تعتمد عليها إدارة المؤسسات في التحقق من الاداء المالي للمؤسسة.

2-7 أساليب التدقيق الداخلي

لكي يحقق التدقيق الداخلي أهدافه يتعين على المدقق الداخلي القيام بما يلي(القبطان،2006: 178):

1. فحص ودراسة وتحليل أنظمة الرقابة والضبط الداخلي وتقييم مدى كفايتها وفعاليتها.
2. التحقق من وجود أصول المنشأة وصحة قيدها بالدفاتر وكفاية وسائل حمايتها من الخسائر بكافة أنواعها.

3. مراجعة الدفاتر والسجلات وفحص المستندات لاكتشاف الأخطاء والتلاعب ومنع تكرار حدوثها مستقبلا، ويراعى عند انتقاء القيود لمراجعتها أن تكون القيود المختارة ممثلة لجميع أنواع القيود في الدفاتر، وأن تكون ممثلة لعمل كل موظف وأن تكون في فترات مختلفة على مدار السنة.
4. التحقق من صحة البيانات الحسابية الظاهرة بالقوائم المالية أو التقارير التي تعدها الإدارات المختلفة والإدارة العليا.
5. تقييم نوعية الأداء في تنفيذ السياسات المقررة.
6. إبداء التوصيات لتحسين أساليب العمل.
7. التحقيق من مدى مراعاة السياسات الموضوعة للخطط المرسومة والالتزام بها.
8. تحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة بتقديم الخدمات لأعضاء الإدارة.

2-8 معايير التدقيق الداخلي :

تتم أنشطة التدقيق الداخلي في بيئات ثقافية وقانونية متباينة، وتتم كذلك داخل منظمات تتباين في أهدافها وأحجامها وهياكلها التنظيمية، كما تتم من خلال أشخاص داخل وخارج المنظمة وقد تؤثر تلك الفروق على ممارسة أنشطة التدقيق الداخلي في البيئات المختلفة (جمعة، 2009، ص 34).

فقد أصدر المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين المعيار رقم (2) الخاص بالممارسة المهنية لتوصيل النتائج الخاصة بالتدقيق الداخلي وقد تضمن ما يلي(الوقاد وديان ، 2010،ص 209):

1. يجب إعداد تقرير مكتوب وموقع بعد اكتمال فحص مدقق الحسابات، وقد يتم إعدادها مكتوبة أو شفهية، ويتم توصيلها بصورة رسمية أو غير رسمية.
2. وجوب مناقشة النتائج والتوصيات مع المستويات الإدارية المعنية قبل إصدار التقرير النهائي المكتوب.
3. أن تتصف التقارير التي يصدرها المدقق الداخلي بالموضوعية والوضوح والاختصار.
4. يجب أن تعرض التقارير الغرض من إعدادها والنطاق والنتائج، كما ينبغي أن تحتوي على تعبيراً واضحاً لرأي المدقق الداخلي.
5. يجب أن تتضمن التقارير التوصيات اللازمة للقيام بالتحسينات المستقبلية والأداء المرضي والتوصية بالعمل التصحيحي اللازم.

6. وجوب أن يقيم مدير التدقيق الداخلي أو من ينوب عنه تقرير التدقيق قبل إصداره، كما يجب تحديد الأشخاص الذين سوف يوزع عليهم التقرير.

وبناءً على ما سبق فإن معايير التدقيق الداخلي تساهم في تحقيق العديد من الاهداف من خلال (جمعة، 2009، ص34):

- تحديد المبادئ الأساسية التي تعبر عن الصورة التي ينبغي أن تكون عليها ممارسة التدقيق الداخلي.
- وضع إطار لأداء وتعزيز أنشطة التدقيق الداخلي.
- وضع أساس لقياس أداء التدقيق الداخلي.
- تعزيز وتحسين العمليات التنظيمية بالمنشأة.

2-9 دور المدقق الداخلي في قياس الكفاءة والفاعلية.

لقد أدت التطورات الحديثة في التدقيق الداخلي إلي المناداة بدور أكبر للمدقق الداخلي في عملية قياس الكفاءة والفاعلية لجميع أنشطة المشروع وتنادي المجاميع المهنية بدور أكبر للمدقق الداخلي في هذا المجال وذلك عبر زيادة دوره في مجال التدقيق الإداري وتدقيق العمليات وعلى رأس هذه المجاميع معهد المدققين الداخليين (IIA) حيث أوضح التعريف المعتمد إلي أن هذه التدقيق الداخلي مصمم أساساً لإضافة القيمة وتحسين عمليات المنظمة (80: 2001, IIA) كما أشار إلي ذلك الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) حيث نصت معايير التدقيق الدولية إلي أن نطاق التدقيق الداخلي يشمل مراجعة الجدوى الاقتصادية للعمليات وكفاءتها وفاعليتها ومن ضمنها الضوابط غير المالية للمنشأة وكذلك اختبار المعلومات المالية والتشغيلية (213: 2001 , IFAC) وقد أشار المجمع العربي للمحاسبين إلي أنه حدث تطور منطقي في وظيفة التدقيق الداخلي وهو نشاط التقييم وذلك لمساعدة الإدارة في حكمها على كيفية تنفيذ الأنشطة المختلفة داخل المنشأة (المجمع العربي للمحاسبين أ، 2001: 228).

وعليه فإن نطاق التدقيق الداخلي يتضمن فحص وتقييم كفاءة وفاعلية الأداء وأن ذلك يشتمل على ما يلي:

1- مراجعة مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية ونزاهتها.

2- مراجعة النظم الموضوعة للتأكد من الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح والتي يكون لها تأثير جوهري على العمليات والتقارير.

3- مراجعة وسائل الحفاظ على الأصول والتحقق من وجود تلك الأصول.

4- تقييم كفاءة استخدام الموارد المستخدمة.

5- مراجعة العمليات أو البرامج للتأكد من أن النتائج تتمشي مع الأهداف الموضوعة والتأكد من أن البرامج تنفذ حسب الخطة (الصبان وآخرون، 1996: 136).

ويؤكد (جمعة، 2009) علي أنه لإجراء الخطوات الإجرائية السباقة لابد من إجراء مراجعة شاملة تتعلق بـ:

- مراجعة الأفراد.
- مراجعة الإنتاجية للقسم.
- مراجعة نوعية العمل.
- مراجعة جودة التقارير وانسيابها.
- مراجعة التكاليف.
- مراجعة حجم الأعمال.

ويرى (الهواري وآخرون، 1987) أن عملية التدقيق الداخلي تتطلب استخدام كل المعايير الوصفية والمعايير الكمية في فحص وتقييم الأداء الإداري ويقصد بالمعايير الوصفية ما يجب أن تكون عليه نوعية الأداء الإداري مضافاً إليها المسئوليات الاجتماعية والقانونية والرقابية للإدارة بمعني أن تعكس هذه المعايير ما يجب أن يكون عليه الأداء الإداري بالنسبة لهذه المسئوليات، أما المعايير الكمية فهي تلك المعايير التي تتميز بإمكانية إخضاعها للقياس العيني أو المالي بدرجة معقولة من الدقة مثل معايير التكلفة والنسب المالية والموازنات التخطيطية(الهواري وآخرون، 1987: 388).

وفي هذا الصدد إلي فإن إدارة الوحدة الاقتصادية هي المسؤولة عن وضع معايير التشغيل لقياس الاستخدام الاقتصادي لمواردها، ويتم ذلك حسب من خلال الاستناد إلي استراتيجية المنشأة حيث تقوم الشركات بترجمة رؤيتها ورسالتها إلى استراتيجيات عمل فرعية تتسم بالواقعية وإمكانية التحقيق على ضوء الموارد المتوفرة من رأس المال والعنصر البشري وغيرها ومن خلال هذه الاستراتيجي الفرعية يتم استنباط الأهداف الفرعية التي تتسم بالقابلية للقياس والإنجاز وهنا يبدأ دور المدقق الداخلي في الموضوع حيث أن المدقق الداخلي يكون مسئولاً عن تحديد التالي (رضوان، 1983: 82):

1. وجود معايير تشغيل لقياس اقتصادية وكفاءة العمليات.
2. أن هذه المعايير مفهومة وقد تم العمل بها.

3. أن هذه الانحرافات عن هذه المعايير قد تما إخبار المختصين بها وأن الإجراءات التصحيحية قد تمت.

4. تنفيذ التدقيقات المرتبطة بالاستخدام الاقتصادي والكفء للموارد.

5. بيان سوء استخدام الموارد والتسهيلات.

كما ويشير (يحيي والعلي، 2003) إلى أن دور المدقق الداخلي يتعدي ذلك إلى:

1. اقتراح بعض أساليب الاستخدام لتلك الموارد على ضوء الأهداف الموضوعة.

2. دراسة احتياجات الإدارات والأنشطة والعمليات تمهيدا لتخصيص تلك الموارد تخصيصا أمثل.

3. دراسة الاحتياجات الإضافية للقوى العاملة وحالات البطالة المقنعة.

وتشير بعض الدراسات إلي ضرورة أن يوكل المدقق الخارجي هدف إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة للمشروع حيث إن درجة استقلاله وحياده تؤهله لذلك وأن يوكل إلى المدقق الداخلي تحقيق هدف ترشيد الإدارة نظراً لمعرفته بأحوال وظروف المشروع بدرجة أكبر من المدقق الخارجي وذلك لتواجده المستمر في المشروع.

2-10 التدقيق الداخلي في المصارف

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في المصارف لما لها من أثر في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، وتدعيم الحوكمة المؤسسية وكذلك المساهمة في تقييم وإدارة المخاطر، مما يعزز فرص الاستغلال الأمثل للموارد وصولاً إلى الجودة الشاملة وبالتالي الصمود في وجه المنافسة.

وتعود أهمية التدقيق على أعمال المؤسسات المصرفية واستخدام أكثر الأساليب والمنهجيات الحديثة في التدقيق، للدور المركزي الذي تقوم به المصارف التجارية في الحياة الاقتصادية بالدول المختلفة، وتتسم المصارف التجارية في تأديتها لأعمالها بثلاث سمات مهمة تميزها عن غيرها من المنشآت، و تتعلق هذه السمات بالربحية، والسيولة والأمان، وترجع أهمية هذه السمات إلى تأثيرها الملموس على أوجه أنشطتها المتمثلة في قبول الودائع وتقديم الائتمان والاستثمار في الأوراق المالية (موسى وآخرون، 2009: 93).

كما تعد وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف داخل المصرف لما لها من أثر كبير على سير العمل داخله وصولا إلى تحقيق أهدافه المتمثلة في تعظيم ربحية المساهمين وضمان استمرارية العمل فيه والحفاظ على القوة السوقية للسهم ومن ثم الحفاظ على ودائع العملاء.

2-11 الاعتبارات التدقيقية الخاصة بالعمل المصرفي

تتميز عملية التدقيق الداخلي في المصارف عن غيرها من المنشآت الأخرى باعتبارات معينة في ضوء الطبيعة الخاصة للعمل المصرفي (صبح، 2007: 318):

- طبيعة المخاطر المرتبطة بالمعاملات المصرفية.
- الاعتماد الكبير على أنظمة الحاسوب لمعالجة المعاملات.
- تأثير التعليمات والتشريعات التي تعمل ضمنها.
- التطور المستمر للخدمات الجديدة والممارسات المصرفية، والتي قد لا تتناسب أحياناً مع مستوى التطورات في المبادئ المحاسبية والممارسات التدقيقية التي تتطلبها.

2-12 أسس ومتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف

لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات المصرفية يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي:

أولاً: الأسس الإدارية:

تعتبر الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء المصرفي من الأهمية بمكان، لغرض تحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي وذلك من حيث (إبراهيم، 2009: 110):

- وضوح الأهداف الرئيسة والثانوية للمصرف؛ حيث يسترشد المسئولين بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها.
- تقسيم العمل حيث يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم، وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة.
- تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل؛ بحيث يمكن محاسبة المسئول في كل قسم أو دائرة عن أوجه القصور في عمله، بعد إعطاء قدراً من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه.
- تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأية تغيرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الأداء

المستهدف من أجل تحليل الوضع وإيجاد حلول عملية له، بالإضافة إلى مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل المصرفي، ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ.

ثانياً: الأسس المالية والمحاسبية:

ينبغي على دائرة التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات المصرفية، وأهمها (عبد الله، 2002: 9):

- **مراقبة السيولة:** وهي تعني احتفاظ المصرف بقدر من ودائع عملائه في صورة نقدية أو شبه نقدية يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع جداً وبدون تكاليف إضافية، وذلك بهدف تلبية طلبات عملائه الطارئة، ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثمرة لأن غياب التوازن يقود إلى المخاطرة.
- **توفير الأمان:** وهو يعني ضمان حقوق عملاء المصرف وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه؛ الأمر الذي يعني وجود علاقة طردية بين الأمان و حجم السيولة، إلا أن ارتفاع درجة الأمان؛ تقود إلى ضياع فرص استثمارية للمصرف؛ لأن النقدية المتوفرة لا يتم استثمارها وبالتالي تقل عائداتها؛ لذلك يجب على إدارة المصرف إيجاد حالة من التوازن بين حجم السيولة المطلوب توفرها، ودرجة الأمان اللازمة.
- **تعظيم الربحية:** ويتحقق هذا المبدأ من خلال متابعة التوازن بين حجم السيولة ودرجة الأمان، وهو يعتمد على أنواع الودائع المتعددة.

2-13 ضوابط التدقيق الداخلي في المصارف الفلسطينية:

لما كان التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي صمم لإضافة قيمة وتحسين أداء المصرف ومساعدته في إتمام أهدافه من خلال توفير أساليب نظامية ورقابية لتقيم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة على كافة أنشطة المصرف، واستنادا لأحكام قانون المصارف الفلسطيني رقم (2) لسنة 2002 ، ونظراً لأهمية الرقابة الداخلية وما تمثله من دعم للرقابة المصرفية الشاملة باعتبارها خط الدفاع الأول، فإن على جميع المصارف إنشاء دائرة أو جهاز للتدقيق الداخلي ومراعاة ما يلي (سلطة النقد الفلسطينية، 2008: 21):

أ- تشكيل دائرة التدقيق:

1. على مجلس إدارة كل مصرف محلي والإدارة الإقليمية للمصارف الوافدة إنشاء دائرة تدقيق داخلي بحيث تكون مستقلة عن الإدارة التنفيذية وتتبع لمجلس الإدارة مباشرةً أو للجنة المراجعة المنبثقة عنه.

2. يعين مدير دائرة التدقيق الداخلي من قبل مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق المنبثقة عن المجلس شريطه الحصول على موافقة خطية من قبل سلطة النقد.
3. يعين باقي أفراد دائرة التدقيق الداخلي من قبل لجنة المراجعة والتدقيق بتوصية من مدير دائرة التدقيق الداخلي، وتحدد اللجنة رواتبهم ومكافأتهم وعلاواتهم السنوية على أن يتم تقييم أدائهم السنوي من مدير دائرة التدقيق الداخلي ويعتمد من لجنة المراجعة والتدقيق.
4. على مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق مراعاة الممارسات السليمة للتدقيق الداخلي.

ب – الاستمرارية:

يجب على مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق اتخاذ كافة التدابير اللازمة بحيث يعتمد المصرف وبشكل مستمر على وظيفة تدقيق داخلية تتلاءم مع طبيعة وحجم نشاطه وأن تشمل هذه التدابير توفير الموارد والموظفين للقيام بمهام التدقيق الداخلي بما يحقق أهداف المصرف.

ج– الاستقلالية:

يجب على مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق ضمان استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي من خلال ما يلي:

- ارتباطها المباشر مع المجلس أو اللجنة ويكون للتدقيق الداخلي الحرية الكاملة في الوصول لكافة بيانات وسجلات المصرف.
- رفع تقارير التدقيق إلى المجلس أو اللجنة كما يكون للتدقيق الداخلي حرية التواصل مباشرة مع كافة دوائر المصرف والمدقق الخارجي.
- خضوع وظيفة التدقيق الداخلي للرقابة من قبل لجنة المراجعة والتدقيق.
- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح بين المدققين الداخليين والمصرف.

د– ميثاق التدقيق:

يجب على لجنة الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق ضمان وجود واعتماد ميثاق للتدقيق الداخلي بالمصرف، يتم إعداده من دائرة التدقيق بحيث يعزز مكانة وصلاحيات التدقيق الداخلي على أن يتضمن الميثاق بالحد الأدنى أهداف ومجال وظيفة التدقيق الداخلي وصلاحيات جهاز التدقيق الداخلي وعلاقتها بوظائف الرقابة الأخرى، على أن يتم اطلاع كافة موظفي المصرف على هذا الميثاق.

هـ- النزاهة:

يجب على مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق التأكد من توفر النزاهة والموضوعية في عمل التدقيق الداخلي من حيث كونه قادراً على تنفيذ مهامه بحرية كاملة بعيدًا عن أي تحيز، وذلك بعدم تكليف دائرة التدقيق الداخلي بأي أعمال تنفيذية وتجنب وجود أي تضارب في المصالح مع المصرف وإتباع سياسة التدوير لموظفي التدقيق الداخلي.

و - المنافسة المهنية:

يجب على مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق تطبيق سياسة تكفل توفير الحوافز والتدريب المستمر لكافة الموظفين في دائرة التدقيق الداخلي ورفع مستوى معرفة وخبرة المدققين الداخليين.

ز- خضوع كافة أنشطة المصرف للتدقيق الداخلي

يجب على مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق أن تكفل خضوع كافة أنشطة المصرف وفروعه للتدقيق الداخلي بحيث تكون دائرة التدقيق الداخلي قادرة على الوصول لأي سجل أو ملف أو معلومة.

2-14 خطة التدقيق الداخلي في المصارف

يجب على دائرة التدقيق الداخلي إعداد خطه واضحة للتدقيق بحيث تشمل كافة المهام الواجب انجازها خلال الفترة المحددة على أن تأخذ بالاعتبار ما يلي (سلطة النقد الفلسطينية، 2008: 22):

- توقيت وتكرار عمل التدقيق الداخلي، وكذلك الأنشطة التي ستخضع للتدقيق على أن يكون تدقيق يومي لبعض الأنشطة الخطرة، وتدقيق أسبوعي وشهري وسنوي وفقاً لطبيعة ودرجة مخاطر كل نشاط.
- أن تكون خطة التدقيق واقعية ويمكن تنفيذها بحيث تتلاءم مع حجم عمليات المصرف.
- أن تكون خطة التدقيق شاملة لكافة أنشطة المصرف بكافة الدوائر والفروع.
- تحديد منهجية الفحص والتدقيق لكافة الأنشطة بالمصرف المستندة إلى درجة المخاطر.
- مراعاة التطورات الفنية والمستجدات في الأنشطة المصرفية ودرجة المخاطر المتوقعة.
- أن تحدد الخطة بوضوح الموارد المالية والإدارية اللازمة لتنفيذ الخطة من حيث عدد الموظفين ومؤهلاتهم العلمية والعملية والاحتياجات التقنية اللازمة لتنفيذ الخطة بنجاح.

مما سبق يتضح أهمية الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي في المصارف التجارية، وتبرز أهمية هذا الدور بالنظر إلى الطبيعة المميزة والمختلفة للمصارف عن المؤسسات الأخرى، والتي تعمل في ظل مخاطرة عالية في كافة أنشطتها ومعاملاتها المصرفية، فضلا عما تتميز به من طبيعة معاملاتها الإلكترونية، ولتمكين المدقق الداخلي من القيام بمهامه في المصرف يجب أن تتوفر لديه الخبرة والدراية الكافية حول طبيعة العمل المصرفي ووضع الخطط التي تمكنه من أداء واجباته بغرض تحسين أداء الإدارات المختلفة في المصرف.

الفصل الثالث

الإجراءات التحليلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة

3-1 مقدمة.

3-2 التطور التاريخي للمراجعة التحليلية.

3-3 تعريف الإجراءات التحليلية.

3-4 أهمية المراجعة التحليلية.

3-5 أهداف المراجعة التحليلية.

3-6 مراحل تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية.

3-7 إجراءات المراجعة التحليلية في المرحلة النهائية لعملية المراجعة.

3-8 متطلبات المراجعة التحليلية.

3-9 أهداف استخدام المدقق للإجراءات التحليلية.

3-10 أهمية تطبيق الإجراءات التحليلية.

3-11 كفاءة وفاعلية الإجراءات التحليلية في تحقيق أهداف التدقيق.

3-12 مراحل تطبيق الإجراءات التحليلية في المراجعة.

3-13 خطوات الإجراءات التحليلية.

3-14 أساليب الإجراءات التحليلية.

3-15 المعيار الدولي (520) الإجراءات التحليلية.

3-1 مقدمة:

تعد الإجراءات التحليلية من أبرز الأساليب الحديثة لتدقيق وفحص البيانات المالية بعد التحول إلى التدقيق الاختباري وباستخدام أسلوب العينات فقد صبح استخدامها أكثر فعالية وكفاية من التدقيق التفصيلي لتخفيض خطر الاكتشاف ولتأكيد عدالة وموضوعية البيانات المالية إذ يقوم مراقب الحسابات بتقييم مدى صحة وكفاية المعلومات المالية التي يجري الحصول عليها من السجلات المحاسبية للوحدة الاقتصادية موضوع التدقيق من خلال دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية(إجراءات الالتزام) واختيار الأرصدة والعمليات المحاسبية (الإجراءات الجوهرية) وكذلك يقوم بالحصول على أدلة الإثبات في إجراءات الالتزام والإجراءات الجوهرية. (مهدى وآخرون، 2001: 2).

وتعتبر الإجراءات التحليلية في المراجعة أداة مهمة وفعالة في كل مراحل عملية المراجعة، حيث يقوم المراجع باستخدامها في مرحلة التخطيط ومرحلة الفحص والاختبارات وكذلك في مرحلة النظرة الشاملة لعملية المراجعة وذلك من أجل القيام بعملية المراجعة بكفاءة وفعالية (جربوع، 2002: 226).

وبرز دور الإجراءات التحليلية في المراجعة في عملية المراجعة من خلال اعتراف مجلس معايير تدقيق الحسابات بأهميتها في كل مراحل عملية المراجعة وجعلها ملزمة للمراجعين بتطبيقها في كل من مرحلة تخطيط عملية تدقيق الحسابات والمرحلة النهائية لعملية تدقيق الحسابات (محمود، وأخرون، 2011: 184).

ولأهمية موضوع الإجراءات التحليلية في التدقيق، أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC) دليل التدقيق الدولي رقم (12) في عام 1983 تحت مسمى الإجراءات التحليلية، وتم بعد ذلك تعديله في عام 1988 ليحل محله معيار التدقيق الدولي رقم (520) ليشمل مفهوم الإجراءات التحليلية وأهميتها ومراحل تطبيقها ودرجة الاعتماد عليها، ولقد أشار هذا المعيار إلى أن الإجراءات التحليلية تساعد المدقق في تخطيط طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق (معايير التدقيق الدولية، 2003)، كما أن هذه الإجراءات التحليلية تشمل: (تحليل النسب والمؤشرات المالية المهمة، ومن ضمنها نتائج البحث للتقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة، أو تلك التي تنحرف عن المبالغ التي تم التنبؤ بها)(النوايسة، 2008: 89).

وتعتمد الإجراءات التحليلية في المراجعة على مجموعة من الأساليب أهمها: إجراء استخدام أي منها أو مزيج من عدة أساليب منها بناء على طبيعة العمل ومدى توافر البيانات وحكم المراجع.

كما يستخدم المراجع لتطبيق الإجراءات التحليلية في المراجعة بيانات من النظام المحاسبي وأيضا من خارجه مثل عدد العاملين وعدد الوحدات المنتجة والمساحة ومعلومات الموازنة.

ويطبق المراجع الإجراءات التحليلية في المراجعة من خلال حساب ومقارنة وتحليل النسب والاتجاهات والتباينات وتحليل الانحدار (حماد، 2004: 252)

وتتمثل المراجعة التحليلية بإجراء أنواع من المقارنات ثم تطورت إلى استخدام النسب المالية ثم حدث تطور آخر أدى إلى استخدام أساليب كمية أكثر تعقيداً من الارتباط والانحدار والسلاسل الزمنية وغيرها من الأساليب الأخرى، وكان من طبيعة هذا التطور في أساليب أن فكرة "النظرة السريعة الفاحصة بواسطة شخص خبير" لم تعد وحدها كافية، ولكن أصبح هناك أيضاً أساليب كمية تحليلية متقدمة أخذة في التطور الأمر الذي أدى إلى استخدام اصطلاح "المراجعة التحليلية Analytical Review "ليعبر عن هذا الأسلوب (لطفي، 2005: 78)

استناداً إلى ما ورد من توضيحات عن تطور أدوات ووسائل التدقيق فإن الباحث يرى أن المراجعة التحليلية تعتبر من أبرز الأساليب الحديثة لتدقق وفحص القوائم المالية، حيث تساعد المحاسب القانوني على تحقيق أهدافه بكل كفاءة وفعالية لاستخدام الإجراءات التحليلية من قبل المراجعين الداخليين في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في أعمال التدقيق.

3-2 التطور التاريخي للمراجعة التحليلية:

المراجعة التحليلية ليست وليدة اليوم وليست بالجديدة ولكن الجديد فيها هو التطور في أساليبها ومفهومها حيث كان يطلق عليها قديما بالمراجعة الانتقادية أي إلقاء نظرة خاطفة وسريعة على المستندات والسجلات وهذا لا يستطيع القيام به إلا المراجع ذو الخبرة العالية لأنه من خلال خبرته يستطيع التعرف على الأمور الشاذة وغير العادية فيقوم بالتركيز عليها وفحصها فحصاً وافياً حتى يزيل الشك الذي يتبادر إلى ذهنه حيث إن معايير المراجعة ومنها معيار بذل العناية المهنية المناسبة الذي يتطلب منه عند وجود شك إن يقوم بتوسيع مجال فحصه حتى يصل إلى مرحلة الإقناع (موسي، 2013: 34).

والمراجعة الانتقادية المعمول بها سابقاً عادة ما يقوم المراجع بها خلال المرحلة النهائية لعملية المراجعة ويقوم بها على عينة حكمية يختارها المراجع بناء على حكمته وخبرته الشخصية والهدف منها هو تخفيض مخاطر المراجعة بقدر الإمكان وعليه فان المراجعة الانتقادية تعتبر مكملة للمراجعة الاختبارية.

ثم تطورت أساليب المراجعة التحليلية، وأصبح المراجع يقوم بإجراء بعض المقارنات من خلال استخدام النسب المالية البسيطة مثل نسب الربحية والنشاط وكذلك من خلال استخدام أساليب التحليل الأفقي للقوائم المالية، لاكتشاف بعض الفروق الجوهرية والتي على أساسها يقوم بتوسيع مجال فحصه، ثم تطورت هذه الأساليب وأصبح المراجع مطالباً بإبداء الرأي حتى على مدى قدرة المنشاة على

الاستمرار، الأمر الذي أدى به إلى تطوير أساليب المراجعة التحليلية وأصبحت بعض أساليبها تستخدم كمرشد للحكم والتقدير الشخصي بالإضافة إلى أنها توفر أدلة موضوعية.

ومن أجل ذلك أصبحت تستخدم أساليب كمية أكثر تعقيدا بل بعضها يحتاج إلى وسائل الكترونية من أجل الوصول إلى نتيجة ما مثل أسلوب تحليل الانحدار البسيط والمتعدد وكذلك تحليل السلاسل الزمنية وغيرها من الأساليب الأخرى المتقدمة، ونتج عن هذا التطور أن النظرة الخاطفة والفاحصة ولانتقاديه غير مجدية وغير كافيه، الأمر الذي حتم على المراجع استخدام جميع أساليب المراجعة التحليلية البسيطة والمتوسطة والمتقدمة، وفي جميع مراحل المراجعة من مرحلة التخطيط لعملية المراجعة إلى مرحلة التنفيذ ثم المرحلة النهائية لعملية المراجعة (موسي، 2013: 35).

وقد اهتمت المنظمات المهنية بهذا الموضوع وطالبت بضرورة استخدامه عند أداء عملية المراجعة، نظرا لقدرته الكبيرة على اكتشاف الأخطاء الجوهرية وكذلك لانخفاض تكاليفه، حيث أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AICPA :1972 :70) في سنة 1972 المعيار رقم 54 والذي تضمن ضرورة استخدام المراجعة التحليلية كأداة مساعدة في التخطيط لعملية المراجعة وأيضا كمصدر للحصول على المعلومات، وفى سنة 1978 أصدرت لجنة معايير المراجعة التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعيار رقم 23 بعنوان إجراءات المراجعة التحليلية في التعرف على كافة المشاكل المتوقعة والتي يمكن إخضاعها لاختبارات المراجعة، وتتضمن التوصية كذلك تعديل المعيار الثالث من معايير العمل الميداني والذي بمقتضاه يتم الحصول على أدلة الإثبات من خلال مجموعة من إجراءات المراجعة وهي(AICPA :1978 :318):

- اختبارات التفاصيل للعمليات والأرصدة.
- إجراءات المراجعة التحليلية للمعلومات المالية.

وفى سنة 1988 أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين التوصية رقم 56 بعنوان الإجراءات التحليلية والتي بناءاً عليها أصبح على المراجع ضرورة استخدامها في مرحلتي التخطيط و المرحلة النهائية لعملية المراجعة (AICPA , 1988 :1).

وفي سنة 1998 أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 1998: 156) المعيار رقم 520 والذي يتضمن ضرورة تطبيق المراجع للإجراءات التحليلية في جميع مراحل المراجعة، وذلك لأنها تساعده على التخطيط لعملية المراجعة وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة وكذلك تخفيض مخاطر الاكتشاف، عليه فانه يمكن القول بأن الفحص التحليلي لم يعد نوعا من الإلهام يوافق عليه بعض المراجعين دون البعض الأخر بل أصبح مجالا أساسيا من مجالات المراجعة والفحص والتي تهدف إلى زيادة كفاءة وفعالية المراجعة(الصباغ، 1990: 110).

3-3 ماهية الإجراءات التحليلية وضوابطها :

لقد وردت عدة مفاهيم للمراجعة التحليلية حيث هناك من يطلق عليها الفحص التحليلي ويطلق عليها البعض الأخر المراجعة التحليلية ثم هناك من يسميها الاستعراض التحليلي ويقصد بها "مجموعة الإجراءات الإضافية التي يقوم بها مراجع الحسابات للحصول على درجة ثقة من خلال توفير أدلة إثبات مكملة للأدلة التي حصل عليها المراجع من الإجراءات الأخرى"(إسماعيل، 1986: 74).

وتعرف الإجراءات التحليلية بأنها الاختبارات الأساسية التي يلجأ إليها المحاسب القانوني، وذلك عن طريق دراسة وتقييم العلاقات بين البيانات المالية وغير المالية ومقارنة هذه العلاقات بوجود الانحرافات، ثم وضع فرضيات تفسر هذه الانحرافات واختيار الإجراءات المناسبة للتحقق من هذه الفرضيات، وذلك حسب خبرة المحاسب القانوني وحسه المهني في التدقيق(نصار وبهرامي، 2008: 111).

يؤدي استخدام أدوات الإجراءات التحليلية بلا شك إلى تخفيض مخاطر التدقيق بل ومخاطر الاكتشاف، ومن ثم فهي تمكن المحاسب القانوني من إبداء رأيه السليم عن المعلومات المحاسبية والقوائم المالية. (عبد الفتاح، 1999: 63).

وقد عرفت المراجعة التحليلية على أنها تقييم للمعلومات المالية يتم من خلال دراسة العلاقات الممكنة بين البيانات المالية وبعضها البعض وبينها وبين البيانات غير المالية، ويتم من خطر مقارنة القيم المسجلة بالدفاتر مع توقعات المحاسب القانوني.(أرينز ولوبك، 2003: 72).

وعرفت المراجعة التحليلية على أنها مجموعة من الاختبارات التي تطبق على البيانات المالية من خلال دراسة ومقارنة العلاقة بينها، وتحديد مدى اعتماد المحاسب القانوني على الاختبارات الأساسية من خطر اختبار تفاصيل المعاملات أو الأرصدة أو الجمع بينهما.

وعرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين وفق المعيار رقم (520) بأنها تعنى تحليل النسب والمؤشرات المهمة وبحث التقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو تلك التي تنحرف عن المبالغ المتنبأ بها. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 1998: 156).

عُرفت إجراءات المراجعة التحليلية بأنها:" تقييم للمعلومات المالية من خلال دراسة العلاقات الممكنة بين البيانات المالية وبعضها البعض وبينها وين البيانات عير المالية ويتم من هلالها مقارنة القيم المسجلة بالدفاتر مع توقعات المراجع" (ارينز، لوبك، 2003).

كما عرفها (الذنيبات، 2010) بأنها: عملية فحص المعلومات الموجودة في حسابات وسجلات المنشأة ومقارنتها مع المعلومات الأخرى والبيانات الداخلية والخارجية بهدف الخروج برأي حول مدى تجانس هذه المعلومات مع ما هو معروف عن هذه المنشأة ونشاطاتها (الذنيبات، 2010: 211).

وفي المقابل اتفق كل من(Boynton and Raymond , 2006) في تعريفهم للإجراءات التحليلية على أنها دراسة ومقارنة العلاقات بين المعلومات المالية وغير المالية وذلك للتحقق من صحة أرصدة القوائم المالية، وفي عام 1988 تم تعديل إرشاد رقم (12) ليصبح معيار رقم (520) وتحت نفس مسمى الإجراءات التحليلية، حيث تم تعريف الإجراءات التحليلية على أنها: تحليل النسب والمؤشرات المهمة، ومن ضمنها نتائج البحث للتقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو تلك التي تنحرف عن المبالغ المتنبأ بها (فقرة 3 من المعيار 520)، والملاحظ أن هذا المعيار شمل المعلومات غير المالية أيضا.

لكن الإجراءات التحليلية سواء بموجب المعيار (520) أو فإنها تتضمن دراسة ومقارنة المعلومات المالية (SAS, 23) أيضا للمنشأة مع:

1) المعلومات للفترة السابقة.

2) النتائج المتوقعة مثل الموازنات التخطيطية.

3) المعلومات المماثلة والسائدة في القطاع أو المشاريع الأخرى في نفس القطاع ذات الأحجام المتساوية.

لكن (غرايبة،2003: 68) لم يذهب بعيدا عن التعريفات السابقة، حيث عرف الإجراءات التحليلية بأنها عملية الحصول على أدلة إثبات لصحة القوائم المالية عن طريق دراسة ومقارنة المعلومات المالية وغير المالية لتدعيم الإثباتات التي حصل عليها المدقق من إجراءات المراجعة الأخرى.

ومما سبق يتبين أن إجراءات المراجعة التحليلية هي عملية تقييم للمعلومات المالية من خلال دراسة ومقارنة وتحليل للعلاقات بين كل البيانات المالية وغير المالية من أجل تيسير مراحل عملية المراجعة .

3-4 أهمية المراجعة التحليلية:

تعتبر إجراءات المراجعة التحليلية إحدى الوسائل التي قد يلجأ إليها المراجع للتعرف على مواطن الضعف والقوة في المنشاة محل المراجعة، وهي تساعده على تحسين جودة عملية المراجعة، ويستطيع المراجع من خلالها تقييم أداء مساعديه والكشف عن أوجه القصور في أعمالهم، والبحث عن

أسبابها ومعالجتها. ويتوقف القيام بها على التقدير للمراجع بعد فحصه نظام الرقابة الداخلية للمنشاة محل المراجعة، وعلى مدى أهمية العنصر المراد فحصه، وبناءاً على حاجته إلى أدلة إثبات إضافية تساعده على تخفيض مخاطر الاكتشاف التي قد تواجهه نتيجة اعتماده على عينة عند إبداء الرأي(موسي، 2013: 10).

وأهمية المراجعة التحليلية ترجع إلى زيادة مقدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء، وهو أسلوب ساعد المراجع على اكتشاف 27% من مجموع الأخطاء، وللمراجعة التحليلية أهمية كبيرة كذلك لإدارة المنشاة حيث تساعدها على اكتشاف أوجه القصور داخل المنشاة، ومن ثم معالجتها وقد ألزمت معايير الأداء المهني المراجع بضرورة مساعدة الإدارة في التبليغ عن أماكن الضعف واقتراح التحسينات أللازمة(لطفي، 1998: 156).

وللمراجعة التحليلية أهمية كذلك لأصحاب المشروع فهي تساعدهم على معرفة قدرة المنشاة على الاستمرار ومعرفة أماكن الخطر ومن ثم معالجة القصور وتجنب الخطر وتساعدهم كذلك على تقييم أداء الإدارة.

وأخيرا تتنوع أهمية المراجعة التحليلية وتتعدد وفقاً لأهداف الأطراف المستفيدة من نتائج المراجعة التحليلية، فبالنسبة لبرنامج تدقيق الحسابات فإن المحاسب القانوني يستخدم المراجعة التحليلية لإعادة النظر في حسابات المشروع بهدف إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية ومدى قدرتها على تصوير واقع المشروع بشكل صحيح، وباستخدام المراجعة التحليلية يمكن للمحاسب القانوني أن يحدد اتجاهات عملية التدقيق عند تصحيحه لبرنامج التدقيق، وذلك بالاعتماد على القيم المتوقعة التي يمكن الحصول عليها ومقارنتها مع القيم الفعلية في القوائم المالية، ونلك باستخدام أدوات التحليل المالي كالنسب المالية المعروفة(جربوع، 2001: 55).

وبالنسبة لمستخدمي القوائم المالية فإن المحاسب القانوني مطالب من قبل المجتمع المالي المؤلف من المساهمين الحاليين والمستثمرين وحتى الجهات الإدارية العليا بضرورة القيام بإجراءات المراجعة التحليلية، وزادت أهمية المراجعة التحليلية نظراً لحاجة الإدارة إلى مثل هذا الإجراء بسبب ازدياد وتعقيد المهمات التي تقوم بها إدارة المشروع وتعدد هذه المهمات(مصطفى، 2004: 68).

أما من وجهة نظر أصحاب المهنة فإن المراجعة التحليلية هي وسيلة لإيجاد بعض المؤشرات التي يمكن أن تدل على وجود بعض الثغرات والقصور في أنظمة الرقابة الداخلية، مما يساعد في وضع برنامج تدقيق بشكل مناسب. إلا أن أصحاب المهنة لا يفضلون الأخذ بالمفهوم الشامل للرقابة الداخلية، وكذلك تقييم الأداء باستخدام المؤشرات الشاملة وذلك عند القيام بالمراجعة التحليلية (أبو سمهدانة، 2006: 37).

إن الاهتمام بالمراجعة التحليلية واستخدامها له أسبابها الوجيهة وخصوصاً عندما تظهر العيوب في عدم كفاية نظام التقارير والإفصاح في القوائم المالية التقليدية، وكذلك فشل الإدارة في ضبط إجراءات الرقابة الداخلية بالإضافة إلى تخفيض وقت وتكلفة التدقيق الأمر الذي يؤدي إلى وجود فجوات قد تكون واسعة تحتاج إلى إصلاح ومن جهة أخرى فإن أهمية المراجعة التحليلية تعود إلى كونها وسيلة وأداة من أدوات تخفيض مخاطر الاكتشاف، والتي يمكن التعبير عنها في المعادلة التالية (جمعة، 2005: 66):

مخاطر الاكتشاف = مخاطر التدقيق ÷ (المخاطر المتأصلة X مخاطر الرقابة)=

$$\frac{PDR = AAR}{TR \times CR}$$

حيث تمثل AR= مخاطر التدقيق Auditing Risk

IR = المخاطر المتأصلة Inherent Risk

CR مخاطر الرقابة Control Risk

كما أن خطر الاكتشاف الذي يتكون من معادلة المخاطر السالفة الذكر يعتبر الهدف العام من استخدام إجراءات المراجعة التحليلية، وتنبثق عن هذا الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية كما أشار إليها معيار التدقيق الدولي رقم (520)، ويمكن ذكرها على النحو التالي (باجليدة، 2006: 88):

1. مساعدة المحاسب القانوني في تخطيط طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الأخرى.
2. يمكن استخدامها كمعاينة شاملة مكر استعراض القوائم المالية في المراحل النهائية للتدقيق (لطفي، 2005: 33).
3. تساعد في تقليل الوقت والجهد اللازم لعميلة التدقيق، فعلى سبيل المثال يؤدي اعتماد المحاسب القانوني على إجراءات المراجعة التحليلية إلى تخفيض حجم عينة التدقيق، وكذلك تساعد الإجراءات التحليلية في تخفيض اختبارات التدقيق الأخرى (أرينز ولوبك، 2003).
4. تمكن المحاسب القانوني من فهم نشاط العميل وتكوين فكرة مناسبة عنه من خطر مقارنة النسب المالية للمنشأة مع المنشآت الأخرى في نفسر البينة الصناعية (نصار وبهرامي، 2008: 101).
5. المساعدة في اكتشاف البنود غير العادية وغير المتوقعة مما يتطلب المن يد من العناية وتحليل هذه الأرصدة، وذلك من خطر اختبارات التفاصيل أو من خطر استخدام إجراءات المراجعة التحليلية الإضافية(Green and Trotman ,2003).

6. تساعد إجراءات المراجعة التحليلية المتقدمة في التنبؤ ببعض أرصدة الحسابات وذلك بمقارنتها مع الأرصدة الفعلية (طاهات، 2003: 53).

7. يعتبر استخدام النسب المالية أحد إجراءات المراجعة التحليلية وأحد المؤشرات الهامة في الحكم على قدرة المنشأة على الاستمرار أو وجود شك حول الاستمرارية، الأمر الذي يتطلب المزيد من الفحص والإيضاحات من إدارة المنشأة "معيار التدقيق الدولي 570 "الاستمرارية" (البدوي وشحاته، 2003: 83).

8. تعتبر إجراءات المراجعة التحليلية إجراءات شاملة للقوائم المالية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فعالية التدقيق بشكل عام (معيار التدقيق الدولي 520) (أرينز ولوبك 2003).

9. وكإجراءات جوهرية واختبارات جوهرية للحصول على أدلة الإثبات والقران المتعلقة بمعقولية أرصدة الحسابات أو تصنيفات العمليات المالية. (لطفي، 2005: 36).

10. المساعدة في اكتشاف أية تغيرات في الطرق والسياسات المحاسبية التي تؤثر على القوائم المالية، وكذلك اكتشاف التقلبات الجوهرية أو العلاقات غير العادية في البيانات المحاسبية (الهاجري، 2007 : 44).

واستناداً إلى ما تم ذكره من أهمية وأهداف تحقيقها المراجعة التحليلية، يرى كثير من المهنيين والمحاسبين القانونيين ضرورة زيادة استخدام إجراءات المراجعة التحليلية خلال عملية التدقيق لجمع القدر الكافي من أدلة الإثبات المناسبة لتدعيم رأي المحاسب القانوني، وإمكانية اكتشاف الأخطاء والمخالفات التي يتعذر اكتشافها باستخدام إجراءات التدقيق الأخرى.

في ضوء للمراجعة التحليلية أهمية كبيرة نظراً لما تحققه من أهداف متعددة وهامة، ويمكن تحقيقها على مراحل عند تطبيق إجراءاتها في عمليات التدقيق، والتي كان معيار التدقيق الدولي (520) والبيان الأمريكي رقم (56) قد اتفقا على تحديد هذه المراحل بمرحلتين من مراحل استخدام التدقيق مع تلبية المؤسسات إلى ضرورة الالتزام بهذا التقسيم، وإن كانا قد جعلا استخدام المراجعة التحليلية ممكناً في المراحل الأخرى، وهما: مرحلة تصميم برنامج التدقيق وبدء أعمال التدقيق والمرحلة النهائية بعد الانتهاء من برنامج التدقيق بالكامل.

3-5 أهداف المراجعة التحليلية:

لقد حظيت المراجعة التحليلية باهتمام كبير من قبل الكتاب والباحثين في مجال المحاسبة والمراجعة نظرا لما لها من أهمية كبيرة والى الأهداف التي تحققها والتي يصعب حصرها، فقد أوضح

المعيار الدولي رقم 520 أن إجراءات المراجعة التحليلية تستخدم للأغراض الآتية (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2006: 156).

- مساعدة المراجع في تخطيط وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة.
- كإجراءات جوهرية عندما يكون استخدامها ذا تأثير وفعالية أكثر من الاختبارات التفصيلية لتخفيض مخاطر الاكتشاف.
- كنظرة شاملة للبيانات المالية عند مرحلة الفحص النهائي لعملية المراجعة.

أما المعيار رقم 56 الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين فقد أشار إلى أن الهدف من استخدام الإجراءات التحليلية، تتمثل في مساعدة المراجع خلال مرحلة التخطيط لعملية المراجعة على تحديد طبيعة وتوقيت ومدى سلامة إجراءات المراجعة، وتهدف هذه الإجراءات في مرحلة التخطيط كذلك إلى التعرف على الأرصدة التي تتطلب اختبارات تفصيلية موسعه كما تهدف إلى تخفيض الوقت وتحديد المخاطر المختلفة والمجالات التي تتطلب مزيدا من التحقق(أرينز ولوبك، 2002، ص 79).

وفي مرحلة التنفيذ تساعد المراجع في الحصول على أدلة إثبات واكتشاف الأخطاء والغش، أما في المرحلة النهائية لعملية المراجعة وإعداد التقرير فإنها تساعد المراجع في التعرف على البنود التي تتطلب أكثر إفصاحاً.

إما (Arenas & Loeb beck) فقد أوضحا إن الغرض من استخدام المراجع لهذه الإجراءات تتمثل في(لطفي، 1998: 156):

- فهم مجال عمل العميل والنشاط الذي يمارسه.
- تقدير قدرة الشركة محل المراجعة على الاستمرار.
- تخفيض الاختبارات التفصيلية لعملية المراجعة.
- التعرف على الانحرافات غير العادية الموجودة في القوائم المالية.

إن الهدف من استخدام إجراءات المراجعة التحليلية هو مساعدة المراجع في الأمور الآتية:

- التعرف على طبيعة أعمال المنشاة.
- تحديد مجالات المخاطرة المتوقعة.
- تحديد مدى الاختبارات للعمليات والأرصدة.
- تحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيداً من الفحص.

- تعزيز النتائج التي تم التوصل إليها خلال المراجعة التفصيلية.
- القيام بفحص إجمالي للمعلومات المالية (لطفي، 1998: ص 79).

وهناك من يرى أن أسباب استخدام إجراءات المراجعة التحليلية ترجع إلى مساعدة المراجع في النواحي التالية (البديوي، 2003: 191):

- المساعدة في فهم طبيعة أعمال العميل وتحديد مناطق الخطورة المختلفة.
- المساعدة في تقدير قدرة المنشاة على الاستمرار كمشروع مستمر.
- تساعد في التعرف على مجالات الأخطاء المختلفة في القوائم المالية.
- تقليل الاختبارات الأساسية (تفاصيل العمليات والأرصدة).
- تخفيض تكلفة أداء عملية المراجعة.

أما Cook &Winkle فقد أشارا إلى أن استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة تساعد المراجع في الكشف عن التقلبات الجوهرية والعمليات غير العادية والجوهرية في البيانات المالية و تساعده في الحصول على القدر الكافي من أدلة الإثبات التي تدعم الرأي الذي وصل إليه كما تساعده في الكشف على الأخطاء والمخالفات التي قد يصعب كشفها باستخدام إجراءات المراجعة التفصيلية (John ،1980: 513).

3-6 مراحل تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية:

أوضح المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (31) في المعيار رقم (23) أن إجراءات المراجعة التحليلية يتم تطبيقها في جميع مراحل المراجعة، وهذا يتوقف على هدف المراجع من تنفيذ هذه الإجراءات حيث (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 1998: 157):

1. تساعد الإجراءات التحليلية المراجع أثناء مرحلة التخطيط لعملية المراجعة على تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات المراجعة التفصيلية وكذلك تهدف إلى التعرف على أرصدة الحسابات التي تتطلب اختبارات تفصيلية موسعه لتخفيض الوقت وكذلك تحديد الشخص المؤهل للقيام بها وتحديد العناصر ذات الأهمية النسبية الكبيرة.
2. تساعد الإجراءات التحليلية المراجع في الحصول على أدلة الإثبات واكتشاف الأخطاء والغش عند تنفيذ المراجعة التفصيلية.
3. المرحلة النهائية لعملية المراجعة وإعداد التقرير وهي النظرة الخاطفة والشاملة إلى بنود القوائم المالية فهي تساعد المراجع في التعرف على العناصر والبنود التي تتطلب إفصاح أكثر.

وقد أشار الاتحاد الدولي للمحاسبين في المعيار رقم (520) في الفقرة (8) إلى أن المراجع سوف يستخدم إجراءات المراجعة التحليلية في مرحلة التخطيط لمساعدته في فهم نشاط العميل وتحديد عناصر المخاطرة المختلفة، وتساعده كذلك في تحديد توقيت ونطاق إجراءات المراجعة التفصيلية، ويستخدم المراجع الإجراءات التحليلية لكل المعلومات المالية وغير المالية، والهدف منها هو تخفيض مخاطر الاكتشاف المرتبطة بتأكيدات معينة للقوائم المالية، ويتم استخدام كل من الإجراءات التحليلية والتفصيلية معا، ويستخدم المراجع كذلك إجراءات المراجعة التحليلية كمعاينة شاملة في نهاية عملية المراجعة، أي عند قرب أو في نهاية المراجعة وذلك عندما يقوم بتكوين رأيه العام عما إذا كانت البيانات المالية ككل مطابقة لمعرفة المراجع بطبيعة العمل(أرينز ولوبك، 2002: 256).

وقد بين Arens & Loebbecke أنه يمكن تنفيذ إجراءات المراجعة التحليلية في جميع مراحل المراجعة تبعاً للظروف المحيطة بعملية المراجعة إلا أن اغلب الإجراءات تتم بعد إعداد قائمة المركز المالي حيث إن هذه الاختبارات تعتبر جوهرية والاهتمام عادة ما يكون حول أرصدة الحسابات، وتتم بعض إجراءات المراجعة التحليلية في مرحلة التخطيط لمساعدة المراجع على تحديد طبيعة وتوقيت ومدى العمل الذي سيتم تنفيذه، ويساعد ذلك المراجع على معرفة الأمور الهامة التي تتطلب عناية خاصة خلال أداء عملية المراجعة، ويتم كذلك تنفيذ هذه الإجراءات خلال مرحلة الاختبار مع باقي إجراءات المراجعة الأخرى، وتتم إجراءات المراجعة التحليلية كذلك عند الانتهاء من عملية المراجعة ويكون ذلك مفيداً عند إجراء الفحص النهائي للتحريفات الجوهرية أو المشكلات المالية، ومساعدة المراجع على إلقاء نظرة موضوعية أخيرة على القوائم المالية التي تم مراجعتها.

إن إجراءات المراجعة التحليلية يمكن أداؤها خلال مراحل عملية المراجعة وهي (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 1998: 156):

- مرحلة التخطيط لعملية المراجعة.
- مرحلة تنفيذ عملية المراجعة.
- المرحلة النهائية لعملية المراجعة وإعداد التقرير.

أولا – إجراءات المراجعة التحليلية في مرحلة التخطيط لعملية المراجعة:

إن استخدام إجراءات المراجعة التحليلية عند التخطيط لعملية المراجعة تمكن المراجع من المعرفة الشاملة لأنشطة المنشاة محل المراجعة والبيئة التي يعمل بها والنظام المحاسبي المتبع وطبيعة الإحداث الاقتصادية والعمليات المالية المرتبطة بموضوع المراجعة بهدف تحديد وتقدير المخاطر المختلفة لكل عنصر من عناصر القوائم المالية واستخلاص النتائج المرتبطة بالعلاقات بين الأرصدة المختلفة للمقارنة بين الفترة الحالية والفترات السابقة، وكذلك المقارنة بين توقعات الإدارة المعيارية

والفعلية ومقارنة بيانات الإدارة وتوقعات المراجع ومقارنة بيانات المنشاة محل المراجعة مع بيانات المنشآت الأخرى التي تعمل في نفس النشاط ثم مقارنة بيانات العميل مع التوقعات باستخدام البيانات غير المالية.

وعند التخطيط لعملية المراجعة على المراجع دراسة إمكانية حدوث الأخطاء في كل بند من البنود وما هي المشاكل المحاسبية التي قد تعترض المراجع أثناء عمله حيث إن استخدام هذه الإجراءات عند التخطيط تساعد المراجع على فهم أفضل للمنشاة وأنظمتها البيئية التي تعمل بها، ويمكن القول إن استخدام هذه الإجراءات في مجال التخطيط لعملية المراجعة تحقق العديد من الأهداف ومنها تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات المراجعة التفصيلية وكذلك تحديد المجالات التي تتطلب من المراجع دراسة خاصة، وهذا يهدف إلى تقدير المخاطر الجوهرية وتحديد مدى الاعتماد على نطاق الرقابة الداخلية لمساعدة المراجع في تقدير ما إذا كانت هناك تغيرات غير عادية في أرصدة البنود المالية التي تستوجب فحوصاً متعمقة وبأساليب متقدمة.

وقد أشار المعيار الدولي رقم (520) إلى أن استخدام المراجع للإجراءات التحليلية عند التخطيط لعملية المراجعة تساعده على فهم النشاط وتحديد مناطق الخطر المختلفة وتؤدي إلى دلائل على اتجاهات النشاط التي يجهلها المراجع والتي سوف تساعده في تحديد جوهر التخطيط والوقت والنطاق لإجراءات المراجعة الأخرى، كما أشار المعيار الدولي في الفقرة (9) إلى أنه يتم استخدام المعلومات المالية وغير المالية في الإجراءات التحليلية عند التخطيط لعملية المراجعة وعلى سبيل المثال المقارنة بين المبيعات ورقم الإنتاج وحجم البضاعة المباعة (AICPA , 1998 :315).

عليه يتضح أن المراجع يستخدم إجراءات المراجعة التحليلية عند التخطيط لعملية المراجعة بهدف التعرف على الحسابات التي يجب أن تولى عناية خاصة ، وعلية فان الهدف للمراجع وتخفيض الوقت ومن ثم التكلفة ومساعدة المراجع في تحديد الشخص المؤهل للقيام بهذه المهمة.

ثانيا – إجراءات المراجعة التحليلية عند تنفيذ عملية المراجعة:

يستخدم المراجع إجراءات المراجعة التحليلية أثناء قيامه بعملية الفحص والتحقق من صحة العمليات والأرصدة – زيادة في الاختبارات للعمليات – وهي تهدف لتخفيض مخاطر الاكتشاف المرتبطة بالقوائم المالية، وقد يقوم المراجع باختبارات التفاصيل وإجراءات المراجعة التحليلية معا أثناء الفحص وهذا عادة ما يُبنى على للمراجع لتحقيق الكفاءة والفعالية المتوقعة من الإجراءات ولتخفيض مخاطر الاكتشاف. وقد ورد في الفقرة (11) من المعيار الدولي رقم (520) أن المراجع عادة ما يستفسر من الإدارة حول توفر المعلومات التي يحتاج إليها في الإجراءات التحليلية ومدى موثوقيتها ونتائج هذه الإجراءات المنجزة من قبل المنشاة حيث يمكن استخدام المعلومات التحليلية المعدة من قبل

المنشاة، بكفاءة بشرط أن يكون المراجع مقتنعاً بأن هذه المعلومات قد تمت تهيئتها بشكل مناسب، وأشارت الفقرة (12) إلى انه في حالة نية المراجع القيام بإجراءات تحليلية كإجراءات جوهرية فانه سوف يحتاج لمراعاة عدة عوامل ومنها:

- الهدف من إجراءات المراجعة التحليلية ومدى إمكانية الاعتماد على نتائجها.
- طبيعة المنشاة ومدى إمكانية تجزئة المعلومات.
- توفر المعلومات المالية وغير المالية مثل الموازنات التقديرية وعدد الوحدات المنتجة أو المباعة.
- موثوقية المعلومات المتوفرة.
- فاعلية المعلومات المتوفرة للمقارنة.
- المعلومات المتوفرة من خلال المراجعات السابقة (موسي، 2013: 22).

والمراجع عند استخدامه للإجراءات التحليلية خلال قيامه بعملية المراجعة يضيف أدلة إثبات جديدة تساعده في تكوين رأيه.

ولخبرة المراجع دور كبير وفعال في تقييم الإجراءات التحليلية وتحليل نتائجها وتفسيرها بطريقة سليمة، فالمراجع مطالب أثناء تنفيذه عملية المراجعة بالإجراءات التحليلية، لما لها من أهمية كبيرة في زيادة فاعلية وكفاءة المراجعة، واختصاراً للوقت والتكلفة، فعلى المراجع ضرورة الحصول على البيانات اللازمة للقيام بالإجراءات التحليلية من جميع المصادر، سواء من خلال الموازنات التقديرية أو من خلال القوائم المالية للسنوات السابقة، أو من خلال المعلومات الواردة في السجلات المالية وغير المالية، أو من خلال المصادر المتوفرة عن الأنشطة المالية للمنشآت المماثلة، وكذلك المعلومات الإحصائية مثل الأرقام القياسية للأسعار، ولكن درجة الثقة في المعلومات المتاحة لها أثر كبير في دقة وسلامة الإجراءات التحليلية، فعلى المراجع أن يأخذ في اعتباره مصدر البيانات ودرجة الثقة فيها، والتأكد منها ومن درجة مصداقيتها (موسي، 2013: 22).

ويرى الباحث أن الإجراءات التحليلية خلال مرحلة تنفيذ عملية المراجعة تساهم في المساعدة في إتمام عملية المراجعة بكفاءة من خلال المقارنات، وتساهم في زيادة فاعلية المراجعة من خلال تخفيض التكلفة عن طريق تقليل نطاق الفحص والحصول على أدلة إثبات إضافية.

3-7 إجراءات المراجعة التحليلية في المرحلة النهائية لعملية المراجعة:

أشار المعيار رقم (56) الصادر من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين إلى أن إجراءات المراجعة التحليلية مطلوبة بشكل جوهري في مرحلتي التخطيط والتقييم النهائي لعملية المراجعة أي النظرة الشاملة لعناصر القوائم المالية للمنشأة محل المراجعة لتقييم مدى كفاية الإفصاح في القوائم المالية، ويتضح أن الغرض الأساسي من استخدام الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة يتمثل في الآتي:

1. تقييم مدى معقولية أرصدة القوائم المالية ككل وذلك من خلال العلاقات غير العادية أو غير المتوقعة والتي لم يسبق للمراجع تحديدها.
2. بحث مدى كفاية أدلة الإثبات التي جمعها المراجع بخصوص أرصدة الحسابات التي اعتبرها غير العادية أو غير متوقعة عند مرحلة التخطيط لعملية المراجعة.
3. مقارنة درجة المخاطرة الفعلية مع درجة المخاطرة المحددة مسبقا.
4. الحكم على سلامة القوائم المالية ككل وكفاية الإفصاح فيها عن حقيقة نشاط المنشاة وما تظهره من نتائج خلال الفترة المالية محل المراجعة وحقيقة مركزها المالي في نهاية الفترة ومدى اتفاقها مع متطلبات القوانين واللوائح التي يعمل في إطارها المشروع (موسي، 2013: 23).

في ضوء ما سبق فإن إجراءات المراجعة التحليلية خلال المرحلة النهائية لعملية المراجعة تعتبر مراجعة نهائية للأخطاء الجوهرية أو المشاكل المالية، وذلك لمساعدته في إلقاء نظرة موضوعية شاملة على القوائم المالية وتكوين الرأي النهائي عما إذا كانت البيانات المالية ككل مطابقة لمعرفة المراجع بطبيعة عمل المنشأة.

3-8 متطلبات المراجعة التحليلية:

عند وضع وأداء الإجراءات التحليلية الجوهرية سواءً لوحدها أو مع اختبارات التفاصيل باعتبارها إجراءات جوهرية، يجب على المحاسب القانوني ما يلي (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010):

أ- تحديد ملائمة الإجراءات التحليلية الجوهرية المحددة لعمليات تأكيد معينة، آخذاً بعين الاعتبار المخاطر المقيمة للخطأ الجوهري واختبارات التفاصيل إن وجدت لعمليات التأكد هذه.

ب- تقييم موثوقية البيانات التي يضع من خلالها المحاسب القانوني توقعات القيم أو النسب المسجلة، آخذاً بعين الاعتبار المصدر وقابلية المقارنة وطبيعة وملائمة المعلومات المتوافرة والرقابة على العملية.

ج–وضع توقعات للقيم أو النسب المسجلة وتقييم ما إذا كانت التوقعات ذات دقة متناهية لتحديد الخطأ الذي يتسبب وحده أو عند جمعه مع الأخطاء الأخرى، بوجود بيان خاطئ جوهري في البيانات المالية.

د– تحديد قيمة أي فرق في القيم المسجلة عن القيم المتوقعة المقبولة دون المزيد من التحقق(الربضي، 2013: 54).

ويري الباحث أنه يجب الاستفادة من الاتجاهات الحديثة في التحليل، والتي أدخلت التحليلات الإحصائية مثل الأوساط الحسابية وتحليل الانحدار، والانحدار المتعدد الذي سبق ذكره على اعتبار أن أدوات التحليل التقليدية لم تعد تفي بكامل الأغراض أو الأهداف، بل لابد من توفر التحليلات الإحصائية التي تزيد من إمكانية التنبؤ ببعض الحسابات بارتباطها بالحسابات الأخرى، وبوصول المحاسب القانوني للنتائج الايجابية من كل تلك الإجراءات يكون قد عمل وبصورة فاعلة، وإكساب القوائم المالية والمعلومات التي تنشأ عنها ثقة مستخدمي القوائم المالية.

3–9 أهداف استخدام المدقق للإجراءات التحليلية

تهدف الإجراءات التحليلية في كل مرحلة من مراحل المراجعة إلى البحث عن أدلة تساهم في توجيه المراجع نحو موضوعات وأدلة أخرى تمكنه من التوصل إلي نتائج وإصدار رأيه فيها. هذا ويتم استخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة لتحقيق عدة أهداف منها(أبو شرخ، 2012: 15):

1) زيادة فهم المدقق لعمليات العميل.
2) قيام المدقق بتحديد المجالات التي قد تكمن فيها المخاطر.
3) تقييم مدى اختبار العمليات والأرصدة.
4) تحديد المجالات التي تستلزم مزيدا من الفحص والتدقيق.
5) تثبيت وتعزيز نتائج العمل الميداني.
6) القيام بتدقيق شامل للقوائم المالية.

كما أن هناك أهدافا أخرى تسعى الإجراءات التحليلية إلى تحقيقها والتي من أهمها:

- تساعد في التقليل من الوقت والجهد اللازم لعملية التدقيق، كما في حالة تخفيض حجم العينة بناء على الاعتماد على الإجراءات التحليلية (فقرة رقم 3 من معيار التدقيق الدولي رقم 530).
- اكتشاف الأخطاء التي تتضمنها القوائم المالية أو حتى أخطاء الأرصدة والحذف (غرايبة، 2003: 128).

- التنبؤ ببعض أرصدة الحسابات وذلك عند مقارنتها مع الأرصدة الفعلية (طاهات، 2003: 33).
- يعتبر استخدام الإجراءات التحليلية أحد المؤشرات الهامة في الحكم على قدرة المنشأة على الاستمرارية (أرينز ولوبك، 2002: 75).
- تعتبر الإجراءات التحليلية مراجعة شاملة للقوائم المالية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فعالية التدقيق بشكل عام (معيار التدقيق الدولي رقم 520).
- تعتبر الإجراءات التحليلية أحد المؤشرات الهامة في الحكم على مقدرة المنشأة على الاستمرارية (SAS , 59) أو وجود شك جوهري حول الاستمرارية، ويتطلب ذلك إجراء المزيد من الفحص (معيار التدقيق الدولي رقم 570 حول الاستمرارية).

وفي ضوء ما سبق فإنه يمكن استخدام الإجراءات التحليلية عن طريق تطبيق مقاييس نقدية أو كمية أو معدلات أو نسب بالإضافة إلى أنه يمكن تطبيقها على القوائم المالية للمنشأة ككل أو أقسام المنشأة، بالإضافة إلى تطبيقها على مفردات القوائم المالية أو غير المالية، كما أن الإجراءات التحليلية التي تعتمد على الأساليب الرياضية والإحصائية توفر أساسا منطقيا لعمل المدقق الخارجي، وتعد وسيلة حماية له عندما يتعرض إلى أية دعاوى قضائية أمام المحاكم.

3-10 أهمية تطبيق الإجراءات التحليلية:

تنبع أهمية المراجعة التحليلية من أثرها في عملية المراجعة، فدورها الهام وأثرها البارز يبرر الحاجة إلي استخدامها لما توفره من تخفيض للتكلفة والجهد والوصول لنتائج أفضل بأيسر السبل الممكنة، وترجع أهمية استخدام المدقق للإجراءات التحليلية في كونها تساعده في النواحي التالية:

1. تفهم دور الإجراءات التحليلية في تخطيط برامج مراجعة الحسابات:

حتى يتسنى للمدقق تحديد نقاط الضعف والقوة يجب عليه أن يتفهم طبيعة عمل الجهة محل التدقيق، وهنا يقوم المدقق باستخدام المراجعة التحليلية في مرحلة تخطيط مراجعة الحسابات والتي تمكن المراجع من تحديد اتجاهات عملية المراجعة وتحديد الانحرافات المحتملة، والخطوات التالية وذلك بالاعتماد على القيم المتوقعة التي يمكن الحصول عليها ومقارنتها مع القيم الفعلية في القوائم المالية، وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي كالنسب المالية المعروفة.(روبرتسون، 1997: 162)

2. تقدير قدرة الجهة على الاستمرار:

يستخدم المدقق الإجراءات التحليلية كمؤشر عن الصعوبات المالية الشديدة التي يمكن أن تواجهها الجهة محل التدقيق، حيث يقوم المدقق بتقدير مخاطر التدقيق(لطفي، 2007: 84) باستخدام الإجراءات التحليلية المرتبطة بالفشل المالي والتي تكشف عن قدرة الجهة على الاستمرار.

ومثال على ذلك عندما يكتشف المدقق باستخدام الإجراءات التحليلية وبالأخص أداة تحليل النسب والمؤشرات المالية أن نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية مرتفعة مع وجود انخفاض في متوسط نسبة الأرباح إلى إجمالي الأصول، يتضح بأن الجهة قد تواجه خطر حدوث فشل مالي والذي قد يؤثر على قدرة الجهة محل التدقيق على الاستمرار.

3. الإشارة إلى الأخطاء المحتملة في القوائم المالية:

إن وجود فروق كبيرة متوقعة وغير متوقعة بين البيانات المالية التي يقوم المدقق بمراجعتها وتخص السنة الحالية والبيانات المستخدمة في إجراء المقارنة تسمى بالتقلبات الغير عادية، وتشير هذه الفروق الجوهرية إلى وجود أخطاء أو مخالفات.

فعندما يكتشف المدقق وجود فروق كبيرة يجب عليه أن يتعرف على السبب، والتأكد من أن هذا الفرق يرجع لسبب اقتصادي أو تغير في السياسات المحاسبية وليس نتيجة لوجود خطأ أو مخالفة (جمعة، 2000: 41).

4. تقليل الاختبارات التفصيلية:

عندما لا يجد المدقق فروقات جوهرية عند إجراء الإجراءات التحليلية، فإن ذلك يدل على انخفاض احتمال وجود مخالفات أو أخطاء كبيرة، وبذلك يتطلب عمل إجراءات تفصيلية أقل على هذه الأرصدة، وفي حالات أخرى يمكن تخفيض حجم عينة الفحص أو ترحيل زمن تنفيذ إجراءات التدقيق على تلك الأرصدة التي لم ينتج عنها فروق جوهرية عند تطبيق الإجراءات التحليلية عليها أو يمكن حذف بعض تلك الإجراءات في حالات أخرى وذلك حسب خبرة المدقق المهنية.

وبالتالي فإنه يمكن القول بأن الإجراءات التحليلية تعتبر دليلاً أساسياً لدعم صدق عرض أرصدة الحسابات التي تم تنفيذ الإجراءات التحليلية عليها (البدوي، 2002: 74).

3-11 كفاءة وفاعلية الإجراءات التحليلية في تحقيق أهداف التدقيق:

إن استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل التدقيق المختلفة تتطلب من المدقق البحث عن الفروقات الجوهرية والعلاقات الغير عادية في القوائم المالية، ويترتب على وجود هذه الفروقات أحد الاحتمالات التالية:

- وجود مبررات حقيقية ومقنعة تفسر هذه الفروقات، وفي هذه الحالة يقوم المدقق بالاقتناع بتلك المبررات ويعاملها كمعاملة كافة البنود العادية الأخرى.
- عدم وجود مبررات بشكل كاف والتي تثير شك المدقق باحتمال وجود غش أو تلاعب أو أخطاء، وهنا يجب على المدقق جمع أدلة إثبات أكثر لهذه البنود وتكون موضع اهتمامه في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق وخلال مرحلة الفحص.

ولتحقيق ذلك على المدقق أن يطبق الإجراءات التحليلية بكفاءة وفاعلية والتي بدورها تقلل من مخاطر الاكتشاف (السيد، 2004: 351).

وما هو أهم من ذلك أن تطبيق الإجراءات التحليلية بكفاءة وفاعلية تعتبر أداة فعالة لتحقيق فاعلية عملية التدقيق، حيث يحقق المدقق الهدف من عملية التدقيق ويصل إلى الانحرافات الجوهرية في القوائم المالية بطريقة أسرع.

كما أن الإجراءات التحليلية التي تتصف بالكفاءة والفاعلية تحقق لعملية التدقيق كفاءتها، حيث ينفذ المدقق عملية التدقيق بطريقة أقل تكلفة وذلك بأقل مجهود ممكن.

وعند تطبيق المدقق للإجراءات التحليلية في المراحل المختلفة من عملية التدقيق يجب عليه الأخذ بعين الاعتبار العوامل التي تساهم في تحقيق كفاءة وفاعلية هذه الإجراءات، وهي كالتالي (محمد، 2005: 124):

- على المدقق مقارنة بيانات ذات درجة من الثقة مع البيانات الجارية، بحيث تكون تلك البيانات قد تم مراجعتها في الفترات السابقة، أو أن تكون تلك البيانات قد تم الحصول عليها من خلال هيكل ذو نظام رقابة داخلية جيد وبذلك تكون البيانات موثوق بها وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائج المقارنات بصورة أكبر.
- يجب على المدقق أن يقارن البيانات الحالية مع بيانات لعدة سنوات سابقة، فمن الناحية المثالية يمكن استخدام بيانات أربع سنوات سابقة بشرط أن تتوفر في تلك البيانات الشروط التي تم ذكرها في النقطة السابقة.

- إن لمستوى تجميع البيانات أثر واضح على فاعلية وكفاءة الإجراءات التحليلية ونتائجها، فكلما كانت البيانات مفصلة بدرجة أكبر كلما كانت الاختبارات التي يؤديها المدقق عند تطبيق الإجراءات التحليلية أكثر فاعلية، ومثال على ذلك يمكن للمدقق أن يقسم المبيعات عند تحليلها على أساس الشهر بدلاً من تحليلها على أساس نفقة كاملة.
- إن استخدام أساليب إحصائية متعمقة ملائمة وفعالة يساعد المدقق على إجراء تحليلات أكثر عمقاً وفائدة وبالتالي يحصل على نتائج أكثر دقة تحقق للإجراءات التحليلية كفاءتها وفاعليتها.
- إن استخدام المدقق لبرامج الحاسب الآلي في إجراء العمليات الحسابية الضخمة وعمليات ميزان المراجعة وقيود التسويات وغيرها من المعاملات المالية تعطي المدقق نتائج أدق وبطريقة أسرع وبتكلفة محدودة.

3-12 مراحل تطبيق الإجراءات التحليلية في المراجعة:

يتم تطبيق الإجراءات التحليلية في المراجعة في كل مرحلة من عملية المراجعة، وقد بينت معايير المراجعة الدولية المراحل التي يمكن أن يستخدم فيها المراجع أدوات المراجعة التحليلية ومدى إلزامية كل مرحلة وأهدافها مع مراعاة أن يتم في كل مرحلة منها إجراء مقارنة بين النتائج التي يحصل عليها المراجع وتوقعات المراجع، وهذه المراحل هي:

3-12-1 المرحلة الأولى: مرحلة التخطيط لعملية المراجعة:

يهدف المراجع من استخدامه الإجراءات التحليلية في المراجعة في تخطيط عملية المراجعة إلى زيادة فهم المراجع لمنشأة العميل وطبيعة عمله، والتعرف على مخاطر المراجعة عن طريق دراسة الأرصدة والعلاقات غير العادية، كما تهدف الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة إلى معرفة وجود معاملات غير عادة ومبالغ ونسب واتجاهات قد تكشف عن أمور لها تأثير على تخطيط المراجعة (حماد، 2004: 345).

ويطبق المراجع الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط لمساعدته في فهم الأعمال وتحديد مناطق الخطورة المحتملة، وقد يؤشر تطبيق الإجراءات التحليلية على أوجه للعمل لم تكن معروفة للمراجع، وبالتالي تساعده في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الأخرى (جربوع، 2002: 227).

وتعتبر الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة إلزامية، وأهداف المراجعة التحليلية في هذه المرحلة تشمل (الذنيبات، 2010: 216):

- ✓ تمكين المراجع من فهم نشاط العميل وتقييم مخاطر وجود تحريفات مادية في البيانات المالية.
- ✓ معرفة ما إذا كانت الأرقام الأولية متطابقة مع توقعات المراجع بناء على دراسته لنشاط العميل والبيئة المحيطة والصناعة.
- ✓ تحديد نقاط الضعف المحتملة فيما يتعلق بالعمليات أو النواحي المالية بشكل عام.
- ✓ توجيه موارد المراجعة إلى الأمور الأكثر أهمية.

3-12-2 المرحلة الثانية: مرحلة الاختبارات التفصيلية (الجوهرية):

يستطيع المراجع استخدام الاختبارات التفصيلية أو الإجراءات التحليلية أو كليهما معا لتقليل مخاطر الاكتشاف الخاصة بالبيانات المالية، ويرجع اختيار المراجع لأي من النوعين من الاختبارات أو لمزيج منهما إلى حكمه المهني حول الفعالية والكفاءة المتوقعة للنتائج المرجوة لكل اختبار منهما ومدى مناسبته للمنشأة محل المراجعة، وذلك لتقليل مخاطر الاكتشاف لتوكيدات خاصة للبيانات المالية ؟كما يوم المراجع عادة بالاستفسار من الإدارة حول توفر المعلومات التي يحتاج إليها في الإجراءات التحليلية ومدى موثوقيتها، ويمكن استخدام المعلومات التحليلية المعدة من قبل المنشأة بكفاءة، بشرط أن يكون المراجع مقتنعا بان هذه المعلومات قد تمت تهيئتها بشكل مناسب (جربوع، 2002: 228).

ولم تلزم معايير المراجعة الدولية المراجع بالقيام بالإجراءات التحليلية في مرحلة الفحص والاختبارات، وذلك لإفساح المجال للحكم المهني للمراجع باختبار مدى مناسبة استخدامها للمنشأة محل المراجعة، فقد يستخدم المراجع الاختبارات تفصيلية أو مزيج من النوعين معا سيؤدي إلى نتائج أفضل لعملية المراجعة، ومن أهم أهداف الإجراءات التحليلية في المراجعة في هذه المرحلة تزويد المراجع بمستوى من الثقة، بالإضافة إلى درجة الثقة في فعالية نظام الرقابة الداخلية ونتائج الاختبارات التفصيلية، مما يمكن المراجع من الاقتناع بأن إخطار المراجعة في أدنى حد لها، وبالتالي تخفيض حجم الاختبارات الجوهرية الأخرى وقد بينت المعايير الدولية للتدقيق انه على المراجع إذا قرر استخدام الإجراءات التحليلية من ضمن الاختبارات الجوهرية أن يأخذ بعين الاعتبار ما يلي(الذنيبات، 2010: 216):

- ✓ أهداف الإجراءات التحليلية وتحدد إمكانه الاعتماد على نتائجها.
- ✓ طبيعة المنشأة التي يقوم بتدقيق حساباتها، ومدى وجود أقسام وفروع ومعلومات خاصة بهذه الأقسام والفروع وبالتالي تحديد ما إذا كان من المناسب القيام بالإجراءات التحليلية للمنشأة ككل أو للأقسام والفروع.

- ✓ مدى توافر المعلومات اللازمة للقيام بعملية التحليل سواء كانت المعلومات مالية أم غير مالية مثل المعلومات الخاصة بعدد وحدات الإنتاج أو عدد الوحدات المباعة.
- ✓ تحديد فيما إذا كانت المعلومات المتوفرة تمثل أهداف تسعى المنشأة لتحقيقها أم أنها توقعات.
- ✓ مصدر المعلومات المتوفرة، هل هي معلومات داخلية أم خارجية.
- ✓ أن يأخذ المراجع بعين الاعتبار المعلومات السابقة المتوفرة لديه من خلال تدقيقه السابق.

كما يقوم المراجع بتقييم درجة اعتماده البيانات عند استخدامه للإجراءات التحليلية في المراجعة كاختبارات تحقق وذلك من خلال (حماد، 2004: 343):

- ✓ مصدر البيانات من داخل المنشأة أو مصدرها مستقل.
- ✓ مدى موثوقية نظام الرقابة الداخلي.
- ✓ مدى خضوع البيانات لاختبارات مراجعة سابقا.
- ✓ التوقعات مستقاة من مصادر مختلفة.
- ✓ مقدار الفرق المقبول بدون إجراءات إضافية.
- ✓ تقييم وتفسير الفروق الهامة الغير متوقعة.

3-12-3 المرحلة الثالثة: المرحلة النهائية في المراجعة:

يكمن الهدف في استخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة في المراجعة الإجمالية للقوائم المالية محل المراجعة قرب نهاية عملية المراجعة هو تقييم سلامة الاستنتاجات التي تم التوصل إليها أثناء المراجعة بما في ذلك رأى المراجع حول القوائم المالية (حماد،2004: 345).

ويطبق المراجع الإجراءات التحليلية عند الاقتراب من نهاية عملية المراجعة من اجل تكوين قراره العام فيما إذا كانت البيانات المالية ككل مطابقة لمعرفه المراجع بطبيعة العمل، وأن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها جراء تطبيقه للإجراءات التحليلية في المراجعة يراد بها تعزيز الاستنتاجات المتكونة خلال مرحلة الفحص والاختبارات من عملية المراجعة، وبالتالي الوصول إلى نتيجة عامة بمعقولية البيانات المالية، ومن ناحية أخرى فإنها تكون بمثابة مؤشر عن العمليات المالية التي تتطلب إجراءات إضافية (جربوع، 2002: 229).

وقد اعتبرت معايير المراجعة الدولية هذه الخطوة إلزامية للمراجع وذلك عند قيامه بتقييم الأدلة المختلفة والخروج بالرأي النهائي، وتهدف هذه الخطوة بشكل رئيس إلى تمكين المراجع من تقدير مدى سلامة وعدالة وصدق القوائم المالية بشكل عام، بالإضافة إلى إمكانه الحكم على استمرارية المنشأة، وبالتالي تمكين المراجع من تكوين الصورة النهائية عن البيانات المالية (الذنيبات، 2010: 216).

3-13 خطوات الإجراءات التحليلية:

تتم عملية المراجعة التحليلية من خلال تطبيق مجموعة من الخطوات التي يقوم بها المراجع للحصول على النتائج المرجوة، ويمكن إجمال أهم الخطوات فيما يلي (أبو سمهدانة، 2006: 29):

- ✓ **الإعداد والتمهيد للمراجعة التحليلية:**

يشير معيار المراجعة الدولي 520 إلى إمكانية استخدام الإجراءات التحليلية في عملية تخطيط المراجعة لفهم طبيعة العمل وتحديد مناطق الخطورة المحتملة. (معايير المراجعة الدولية، 2008، ص157)

وتتضمن هذه الخطوة قيام المراجع دراسة الأحوال الاقتصادية وأحوال الصناعة التي تعمل المنشأة في إطارها و دراسة وفحص السياسات والممارسات الإدارية المطبقة فيها للتعرف على التقلبات التي طرأت عليها خلال فترة المراجعة.

- ✓ **تحليل البيانات لاكتشاف الأرصدة غير العادية:**

يستعين المراجع بعدة أساليب لتحليل البيانات موضوع المراجعة وذلك لاكتشاف الأرصدة غير العادية كما توفر هذه الأساليب إثباتا للمراجع يتمثل في مدى معقولية أرصدة القوائم المالية، ومدى اتساق العلاقات بين أرصدة القوائم المالية والمعلومات الأخرى ومدى المخاطر التي تتعرض أو قد تتعرض لها المنشأة مستقبلاً.

- ✓ **دراسة الأرصدة غير العادية لتحديد التقلبات التي يجب إخضاعها للفحص:**

يهتم المراجع أثناء الفحص التحليلي بالتقلبات غير العادية لمعرفة أسبابها والحكم عليها، وبالتالي تحديد ما إذا كانت هذه التقلبات جوهرية وبالتالي يجب إخضاعها للفحص أم أنها لا تتصف بالأهمية فلا داعي لزيادة الاختبارات المتعلقة بها، ويعتمد المراجع في ذلك على التقدير الشخصي مع الأخذ في الاعتبار مؤشرات الأهمية النسبية، وكما يأخذ المراجع بعين الاعتبار توقعاته بخصوص نسبة التغير المتوقعة لأرصدة الحسابات و أثر التقلبات عليها وأثر الظروف المحيطة بالمشروع على أرصدة الحسابات والخبرة السابقة للمراجع.

- ✓ **فحص التقلبات غير العادية:**

يشير معيار المراجعة الدولي إلى ضرورة البحث عن التفسيرات الملاءمة للتقلبات المهمة وللعلاقات المتضاربة بين المعلومات الوثيقة وعليه إيجاد أدلة معززة (معايير المراجعة الدولية، 2008: 159).

ويقوم المراجع بفحص التقلبات غير العادية عن طريق مناقشة المسئولين بالمنشأة عن أسباب هذه التقلبات ويجب على المراجع عدم الاكتفاء بذلك بل يجب العمل للحصول على دليل إثبات إضافي يدعم ذلك، وعند تقويم أدلة الإثبات الناتجة من المراجعة التحليلية يراعي المراجع دقة تطبيق الأساليب الفنية للمراجعة التحليلية وطبيعة وكفاءة اختبارات المراجعة الأخرى والتي تتكون من اختبارات الالتزام بالإجراءات الرقابية واختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة فإذا كانت اختبارات المراجعة الأخرى على درجة عالية من الكفاءة ولم تكشف عن وجود أخطاء غير عادية فإنه يمكن الحكم على دليل الإثبات المتحصل عليه بأنه معقول.

✓ **توثيق الإجراءات التحليلية في المراجعة:**

يجب على المراجع أن يوضح في أوراق المراجعة الخطة التي وضعها للقيام بالإجراءات التحليلية في المراجعة وما تم الحصول عليه من نتائج، وذلك لإمكانية التعرف على طبيعة وحدود موضوعية الإجراءات المتخذة، ويجب أن تشمل أوراق المراجعة على إجراءات الفحص التحليلي وكذلك على المعلومات التي يرتكز عليها الفحص التحليلي والمؤشرات أو النسب المستخدمة في الفحص التحليلي، والتقلبات غير العادية للبنود محل المراجعة مع توضيح التفسير لهذه التقلبات والأدلة التي تدعم هذا التفسير والنتائج التي تم التوصل إليها.

3-14 أساليب الإجراءات التحليلية:

أشار المعيار الأمريكي للتدقيق رقم (24) (AICP :56) لسنة 1978، والمعيار رقم (56) لسنة 1988 الصادرين عن معهد المحاسبين الأمريكيين إلى أن الإجراءات التحليلية تشمل ستة أنواع من المقارنات وهو ما أكده أيضاً المعيار الدولي للتدقيق رقم 520 لسنة 1996 (IFAC :520) وهي:

أ. مقارنة المعلومات عن الفترة الجارية بمعلومات مماثلة عن الفترات السابقة.

ب. مقارنة المعلومات عن الفترة الجارية بالموازنات أو التنبؤات.

ت. دراسة العلاقات بين المعلومات المالية وغير المالية الملائمة.

ث. دراسة العلاقات بين عناصر المعلومات، مثل النسب لهامش الربح.

ج. مقارنة معلومات المالية بأخرى مماثلة لوحدات تنظيمية أخرى.

ح. مقارنة معلومات المالية بمعلومات مماثلة تتعلق بالقطاع.

وهناك العديد من الطرق التي يمكن استخدامها لتنفذ هذا الإجراءات باستخدام المقاييس النقدية أو الكمية أو النسبية وذلك من خلال المعلومات المالية للمنشأة.

3-14-1 المستوي الأول: الإجراءات التحليلية الوصفية (غير الكمية)

وفقاً لهذه الإجراءات يستخدم المدقق نظرته الفاحصة المبنية على خبرته الشخصية للحكم على مدى معقولية أدلة الإثبات التي حصل عليها، وتشمل هذه الإجراءات:

- الاستفسار: عبارة عن مجموعة من الأسئلة الموجهة لشخص لديه معلومات حول طبيعة عمل المنشأة وتشمل النواحي المالية والمحاسبية والتدقيقية.
- التوقعات من نتائج التدقيق السابقة: كالأخطاء التي اكتشفت في عملية التدقيق السابقة ومقابلة المدقق السابق وذلك لتحديد المواقع التي يمكن أن تسبب صعوبات وعراقيل لعملية التدقيق الحالية.
- مراجعة المعلومات الخارجية (غير الكمية): كالإطلاع على الكتب العملية وأدلة المحاسبة والتدقيق الدولية وعلي قوانين وتشريعات الحكومية، وأي تشريعات أخرى لها تأثير على عمل المنشأة والتقارير السنوية، وما صدر من السوق المالي عن المنشأة موضوع التدقيق والمنشآت المماثلة لها.
- مراجعة المعلومات الداخلية (غير الكمية): كمراجعة النظام الداخلي للمنشأة وعقد التأسيس، وكذلك مراجعة محاضر جلسات مجلس الإدارة ووقائع اجتماع الهيئة العامة والإطلاع على ملفات الموظفين، وملفات المراسلات بالإضافة إلي سجلات الإنتاج، والتعرف على السياسات المتبعة في تسويق المنتجات وتوزيعها علي العقود المهمة والتي يكون لها تأثير على عملية التدقيق مثل اتفاقية القروض والعقود طويلة الآجل.

3-14-2 المستوى الثاني: الإجراءات التحليلية والكمية البسيطة

تمثل الفلسفة الرئيسية وراء استخدام هذه الإجراءات في التدقيق، في وجود علاقات بين البيانات بنمط معين واستمرارها على هذا النمط في مستقبل مادامت الظروف المحيطة لم تتغير، ويمتاز هذا النوع من الإجراءات باعتماد المعلومات الكمية ومعالجتها بطريقة سهلة لتعطي دلائل في عملية تدقيق الحسابات، ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي:

أ. تحليل الاتجاهات (التحليل الأفقي):

يقوم تحليل الاتجاهات على تتبع سلوك أحد بنود القوائم المالية عبر الزمن لمعرفة اتجاهها والمساعدة في التنبؤ مستقبلا ويهدف تحليل الاتجاهات إلى إبراز معدلات التغيير في قيمة كل عنصر إما بأرقام مطلقة أو نسبة مئوية ومن خلال تحليل التغيرات التي تطرأ على البند من فترة لأخرى يصل المراجع إلى بعض المؤشرات المتعلقة بالنمو والاتجاهات الأخرى التي تؤثر على المنشأة ويتم تحليل

الاتجاهات من خلال أحد بنود القوائم المالية ثابتا مع تغير المزمن بعد اتخاذ احد السنوات كسنة أساس ثم الحكم على اتجاه هذه البند خلال السنوات اللاحقة على سنة الأساس كما أن سنة الأساس لا تكون سنة ذات إنتاج ضعيف أو سنة إنتاجها قوي بل تتصف سنة الأساس بأنها سنة ذات ظروف طبيعية كما يجب ألا تستخدم نفس سنة الأساس لفترة طويلة بل يجب تغيرها من فترة لأخرى، خاصة إذا تم تغيير نوع النشاط ويكون التغير مؤشرا أكثر فائدة من إن كان في صورة نسبة مئوية (شبيب، 2009: 142).

ب. تحليل التباين (التحليل الرأسي):

يعتمد تحليل التباين على إيجاد علاقة بين عنصر من عناصر القوائم المالية ومجموعة من العناصر ذات دلالة معينة، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لهذا العنصر نسبة إلى تلك المجموعة ذات الدلالة المعينة حيث يكشف هذا التحليل عن علاقة كل بند بقاعدة معينة ويقوم تحليل التباين على تحويل الأرقام المطلقة في القوائم المالية إلى نسب مئوية من خلال تحليل كل قائمة تحليلا عموديا ثم يحدد الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر القائمة إلى إجمالي القائمة نفسها، أو نسبة كل مجموعة فرعية إلى الإجمالي أو نسبة كل عنصر في المجموعة إلى المجموعة الفرعية.

ويلاحظ أن المقارنات السابقة تشير إلى الأهمية النسبية كما يؤدي إجرائها وتحليلها إلى اكتشاف العلاقة التي تربط بين العناصر الداخلة في المقارنة واكتشاف ظواهر تثير الاهتمام أو تعطي مؤشرات سواء إيجابية أو سلبية حيث أن التحليل الرأسي يعمل على تحليل وتفسير الدلالات للنسب التي يجريها بل ويربطها بنسب أخرى ملائمة (أحمد، 2010: 244).

ج. تحليل النسب:

يعتبر أسلوب تحليل النسب هو الإجراء التحليلي الأكثر شيوعا كما يستخدم كوسيلة رقابية مهمة ولتقييم الأداء في المشروعات الاقتصادية وذلك لسهولة احتسابها وتفسيرها واستعمالها في المقارنات وكذلك في أنها تكشف ما لا تكشفه القوائم المالية العادية ويشتمل تحليل النسب على التحليل العامودي والذي يعني بتحليل العلاقات في تاريخ معين بين العناصر المختلفة للقوائم المالية والجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر في الميزانية والتحلي الأفقي والذي يعني بدراسة الاتجاه الذي يأخذه كل بند من بنود القوائم المالية وملاحظة مقدار التغير على البند مع مرور الزمن وتصنف النسب وفقا لمصدرها إلى ثلاث أصناف: نسب الميزانية ونسب قائمة الدخل ونسب مختلطة، ويمكن تعريف النسبة على أنها العلاقة الرياضية بين رقمين محاسبيين لهما علاقة منطقية ببعضهما، وتعبر النسب المالية عن علاقة بين عنصريين أو متغيرين سواء داخل المنشأة أم خارجها، وتفيد في تحديد واستقراء التغيرات المهمة في العلاقات بين البيانات للمعاملات المالية داخل المنشأة(عقل، 2011: 303).

وتطبق من خلال المقارنة مع النسب التاريخية للمنشأة، وكذلك تتم بإجراء المقارنات مع مصدر خارجي كالنسب الخاصة بالصناعة التي تنتمي إليها المنشأة، ويعتبر تحليل النسب بمثابة فحص عام للبيانات المالية وذلك لأن التغيرات في النسب توصل المراجع إلى تحليل وتفسير سبب التغيير ونظرا لكبر عدد النسب يختار المراجع النسب التي لها دلالة معينة بالنسبة لعملية المراجعة بعناية ومهنية ولا بد للمراجع عند تطبيق تحليل النسب من مراعاة مجموعة من الخطوات أهمها: اختيار النسب المالية الملائمة للهدف، ملاءمة البيانات ومعالجتها محاسبيا، تحليل وتفسير النتائج.

كما يقوم المراجع بتفسير وفهم العلاقات بين الأرقام المكونة للنسبة و تعتبر النسب المالية صماء بدون دراسة تحليلية لمكوناتها وهي البسط والمقام وتكمن قيمة النسبة في القدرة على تفسيرها، إجراء التحليل وتفسير العلاقات، حيث لا يوجد ارتباط بين البنود بدون وجود علاقات مفسرة بينها (أحمد، 2010: 244).

- **أنواع النسب المالية:**

تعد النسب المالية بمثابة محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين إما بقائمة المركز المالي أو بقائمة الدخل أو بهما معاً، لذلك فهي تزود المعنيين بفهم أفضل لحقيقة المنشأة (عقل، 2011: 311).

وتعمل النسب كعلاقات ومؤشرات انذارية تساعد في اكتشاف مخالفات قائمة أو محتملة وذلك عند تطبيقها في تحليل الاتجاهات أو تحليل التباين ويوجد العديد من النسب المالية التي تختلف باختلاف القائمة المالية المستخرجة منها والهدف من النسبة ويمكن إجمالها في مجموعتين رئيستين كالآتي:

1. نسب مستخرجة من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي:

وتشتمل على خمس أنواع رئيسية يقوم المراجع باستخدام ما يناسبه حسب البند محل المراجعة والهدف المراد التحقق منه وهي كالآتي:

- ✓ **أولاً: نسب السيولة:**

تمثل قدرة المصرف على مواجهة التزاماته الفورية والمتوقعة من دون تأخير ، والمصارف التجارية تعتمد بشكل كبير في مواردها على الودائع الأمر الذي يتطلب أن تكون مستعدة لمقابلة حركة السحوبات المفاجئة والعادية والاستمرار في تقديم التسهيلات الائتمانية، وان انخفاض السيولة يؤدي الى فقدان ثقة العاملين بالمصرف.

يتم احتساب نسبة السيولة من خلال الآتي(ألياس، 2005، ص 36–37):

1. نسبة النقدية الى الودائع= (أرصدة نقدية + أصول شبه نقدية) / حجم الودائع لدي المصرف.
2. نسبة النقد في الصندوق ولدي المصارف الأخرى إلي اجمالي الموجودات= (النقد في الصندوق + النقد لدي المصارف الأخرى) / أجمالي الموجودات.
3. نسبة القروض الى اجمالي الموجودات= القروض / اجمالي الموجودات.
4. نسبة الاستثمارات قصيرة الاجل الي مجموع الودائع = استثمارات مالية قصيرة الاجل / مجموع الودائع.

✓ **ثانيا: مؤشر الربحية:**

تسعى المصارف التجارية لتحقيق أعلى مستوى من الأرباح، إذ يعد هدف الربحية من الأهداف الرئيسية للمصرف، لكي يتمكن المصرف من تحقيق الربحية عليه أن يوظف الأموال التي يحصل عليها في موجودات تدر عليه عوائد مناسبة كالقروض والاستثمارات، فكلما سعت المصارف التجارية إلي زيادة ايراداتها وتخفيض نفقاتها سيؤدي ذلك إلي زيادة ربحية المصرف (الشكرجي، 1999، ص 115).

و من أهم مؤشرات الربحية في المصارف التجارية هي:

1– هامش الفائدة = (الفوائد الدائنة – الفوائد المدينة) / الأصول العاملة.

وتشمل الاصول العاملة الاصول كافة باستثناء النقدية والأصول الثابتة.

2– هامش صافي الربح من الفوائد = صافي الربح بعد الضرائب / الفوائد الدائنة.

3– درجة استخدام الاصول = الفوائد الدائنة / اجمالي الأصول.

4– العائد على الاصول = صافي الربح بعد الضرائب / اجمالي الأصول.

5– العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية.

✓ **ثالثا: نسب مستخرجة من قائمة التدفقات النقدية:**

يكشف تحليل قائمة التدفقات النقدية عن بعض الجوانب التي لا يوضحها تحليل قائمة الدخل وقائمة المركز المالي كما يوفر معلومات مالية إضافية مهمة كتأثير العمليات المالية على السيولة والربحية والتدفقات النقدية المستقبلية وتوقيت التدفقات النقدية وأهم نسب قائمة التدفقات النقدية المستخدمة في كشف الغش والتلاعب في القوائم المالية (أحمد، 2010: 252):

مؤشرات الكفاءة في الحصول على تدفقات نقدية:

يقصد بكفاءة توليد النقدية هي مقدرة المنشأة على الحصول على تدفقات نقدية من عملياتها الجارية وتستخدم لقياس توليد النقدية مجموعة من النسب:

نسبة التدفق النقدي إلى المبيعات = صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل/ إيراد المبيعات

وتتفوق هذه النسبة على نسبة الربحية والتي تساوي صافي إيراد التشغيل إلى إيراد المبيعات في أنها تقيس صافي التدفق النقدي التشغيلي وليس الربح المكتسب لكل وحدة نقد من المبيعات.

نسبة التدفق النقدي إلى الأصول = صافي النقدية من أنشطة التشغيل/ إجمالي الأصول

وتقابل هذه النسبة من النسب التقليدية نسبة العائد على الأصول والتي تساوي صافي الدخل/إجمالي الأصول، إلا أنها تقيس صافي التدفق النقدي الناتج عن استخدام الأصول، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المنشأة في استخدام وإدارة أصولها.

نسبة عائد التدفق النقدي= صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل/ صافي الدخل

ولصحة القياس لابد من ثبات عائد التدفق النقدي للفترة الحالية مقارنة بالفترات السابقة أو مقارنته بالمؤشر المتوسط الذي يجب أن يكون أكبر من الواحد الصحيح، فالانخفاض في معدل العائد على مدار عدة فترات زمنية يعني نمو الدخل بمعدل أسرع من التدفق النقدي التشغيلي مما قد يشير إلى احتمال ممارسة غش وتلاعب لرفع الدخل، كما أن انخفاضه إلى أقل من واحد صحيح يشير إلى أنشطة التشغيل بالمنشأة لا تولد تدفقاً نقدياً مقبولاً.

مؤشرات قياس السيولة:

تستخدم مجموعة نسب لقياس السيولة من خلال التدفق النقدي التشغيلي، وأهمها:

نسبة التدفق النقدي إلى الالتزامات المتداولة=

صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل/ الالتزامات المتداولة

تعبر هذه النسبة عن مدى استغلال المنشأة لالتزاماتها المتداولة في تحقيق تدفقات نقدية، وتقيس هذه النسبة صافي التدفق النقدي الناتج عن استخدام الالتزامات المتداولة في العمليات التشغيلية للمنشأة وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المنشأة في استخدام التزاماتها المتداولة.

نسبة التدفق النقدي التشغيلي بعد التوزيعات إلى الالتزامات المتداولة=

(صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل – التوزيعات النقدية) الالتزامات المتداولة.

تشير إلى مدى مقدرة التدفقات النقدية التشغيلية على تسديد الالتزامات المتداولة ولكن بعد سداد نصيب المساهمين من الأرباح الموزعة في صورة نقدية، ويشير انخفاض النسبة إلى أقل من الواحد الصحيح إلى عدم كفاية التدفقات النقدية التشغيلية لتسديد الالتزامات المتداولة وبالتالي احتمال سعي المنشأة إلى تسييل بعض الأصول أو الافتراض من الغير لسداد الالتزامات المستحقة (أبو شرخ، 2012: 29).

مؤشرات قياس المديونية:

تقيس هذه المؤشرات درجة الاعتماد على الديون وقدرة المنشأة على الوفاء بكافة التزاماتها للغير ومن هذه النسب ما يلي:

التدفق النقدي إلى إجمالي الديون=

صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل/ إجمالي الالتزامات.

ويشير ارتفاع النسبة إلى دلالات ايجابية حول قدرة المنشأة على الالتزام بالدفع النقدي دون صعوبات وتقابل هذه النسبة من النسب التقليدية نسبة إجمالي الأصول إلى إجمالي الالتزامات ولكن تتميز عنها في أنها أكثر ديناميكية وانطوائها على النقد المستخدمة دون باقي الأصول.

عدد سنوات سداد الديون طويلة الأجل=

إجمالي الديون طويلة الأجل/صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل

ويمثل هذا المؤشر عدد السنوات التي تستغرقها المنشأة لتسديد ديونها طويلة الأجل من تدفقاتها النقدية التشغيلية ويشير انخفاض النسبة إلى قدرة المنشأة الذاتية في توليد تدفقات موجبة يمكن توظيفها بالكامل في سداد الالتزامات طويلة الأجل في حين تشير النسبة المرتفعة إلى ضخامة الديون مقارنة بالتدفقات النقدية الداخلة. مما يفسر حاجة المنشأة إلى وقت أطول لتسديد الدين وتدبر موارد نقدية من أنشطة أخرى غير تشغيلية للوفاء بالديون.

عدد مرات تغطية التدفقات النقدية لفوائد الديون=(أبو شرخ، 2012: 30).

(صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل + مصروف الفوائد+ مصروف الضرائب)/ مصروف الفوائد

وتقيس هذه النسبة مقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية من عملياتها الرئيسية تكفي لتغطية أعباء الديون، ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض مخاطر التمويل وزيادة الطاقة الافتراضية للمنشأة وإمكانية حصولها على قروض جديدة، وتقابل هذه النسبة من النسب التقليدية ما يعرف نسبة تغطية الأرباح لفوائد الديون التي قد تحتوي على بنود غير نقدية مثل مصروفات الإهلاك وأسهم الخيار لذا المنشآت تحقق أرباح منخفضة نتيجة خصم العناصر غير النقدية تبدو وكأنها غير قادرة على تحمل عبأ الديون.

مؤشر التغطية الرأسمالية أو مؤشرات الكفاية:

تهدف هذه النسب إلى تقييم مدى كفاية النقدية المتولدة من عمليات التشغيل لسداد الالتزامات وذلك بعد الصرف على مشروعات الرأسمالية. (أبو شرخ، 2012: 30).

نسبة تغطية النفقات الرأسمالية= صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل/ النفقات الرأسمالية.

تمثل النفقات الرأسمالية التدفقات النقدية المدفوعة لشراء أصول إنتاجية والتي يمكن الحصول عليها من قائمة التدفقات النقدية في جزء الاستثمار، وتعتبر زيادة النسبة عن واحد صحيح مرغوبا فيه حيث يعني أن المنشأة تحقق تدفقات نقدية من عملياتها التشغيلية تكفي لتمويل شراء أصولها ويبقى فائض نقدي متاح لتغطية وسداد التزاماتها.

ويعتبر اعتماد النسب على صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل أفضل مقياس للأداء حيث تشير صافي التدفقات النقدية التشغيلية الموجبة إلى قدرة المنشأة على توليد تدفق نقدي يفي باحتياجات المستثمرين حيث يسعى المستثمر إلى الكسب المرتفع ويعتبر صافي التدفق النقدي التشغيلي الأساس الملائم لتقيم المستثمر للمنشأة والمقياس السليم الذي يستخدمه الدائنون للحكم على قدرة المنشاة على سداد ديونها.

ويعتبر صافي التدفق النقدي التشغيلي أكثر دقة في قياس أداء المنشأة مقارنة بالموارد النقدية المستمدة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهو المورد الذي يمد الإدارة بكل ما تحتاجه من أموال لمقابلة احتياجاتها المختلفة، كإعادة الاستثمار وتخفيض الدين وإعادة شراء الأسهم وتوزيعها الأرباح للأسهم فهو مصدر متجدد للنقدية، ويحتوي على عمليات متكرر بخلاف النقدية المستمدة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية والتي تنتج من عمليات لا تتكرر كثيراً (أبو شرخ، 2012: 34).

3-14-3 المستوي الثالث: الإجراءات التحليلية المتطورة.

يشمل هذا النوع من الإجراءات علي أساليب إحصائية ورياضية متطورة تعتمد على معلومات كمية، وبشكل أساسي تعتمد على المعادلات الرياضية وذلك باستخدام البيانات التاريخية، منها:

ب. **تحليل الانحدار:** لبيان نوع العلاقة بين متغير مستقل أو أكثر ومتغير تابع، وفي التدقيق يستخدم هذا الأسلوب في تحديد واضح لتوقعات المدققين، مع إيجاد مقياس الثقة والدقة وينقسم تحليل الانحدار (لطفي، 1993: 129) إلى:

-**تحليل الإنحدار البسيط:** إيجاد علاقة بين حساب معين وحساب آخر، ومحاولة التنبؤ برصيد أحد الحسابين من خلال رصيد الحساب الأخر باستخدام تلك العلاقة، ويعتمد الانحدار البسيط على أساس تحديد العلاقة بين متغير مستقل ومتغير تابع حسب المعادلة التالية: Y =a +xb حيثY المتغير التابع المراد التنبؤ بقيمته، وX: المتغير المستقل، A: قيمة ثابتة، B تمثل معدل التغيير.

– **تحليل الانحدار المتعدد:** ايجاد علاقة بين عدة حسابات من جهة (متغيرات مستقلة) وحساب آخر (متغير تابع) للاستدلال بالمتغيرات المستقلة في ايجاد قيمية المتغير التابع للتحقق من صحة أو التنبؤ برصيده، ويتم ذلك من خلال المعادلة التالية: bnxn+ .....+ b2x2+ Y =a+b1x1

فمثلاً: يمكن اعتبار تكلفة الإنتاج المتغير التابع، واعتبار العناصر المكونة لها متغيرات مستقلة مثل الموارد، والأجور، والمصاريف غير المباشرة، ومن خلال دراسة العلاقة بين هذه المتغيرات لعدة سنوات ماضية، يمكن تحديد معاملات الانحدار ثم استخدام المعادلات السابقة في تحديد تكلفة الإنتاج المتوقعة للسنة الحالية.

ت. **تحليل السلاسل الزمنية:** السلاسل الزمنية عبارة عن مجموعة من البيانات المتعلقة بفترات زمنية معينة، عادت على فترات متساوية ومن ثم تحليل البيانات لتحديد مكونات سلوك السلاسل الزمنية، مثل الاتجاه بفترات طويلة الآجل، التغيرات الموسمية، التغيرات العشوائية(أوسلفان، 1981: 172) وهناك نموذج شائع الاستخدام وهو نموذج الضرب وفقاً للمعادلة التالية:

$$Y = t^{*} c^{*} s^{*} 1$$

ث. **نموذج التخطيط المالي:** طبقاً لهذا النموذج يتم البدء باختيار أحد بنود القوائم المالية باعتبارها المتغير الرئيسي (المستقل) حيث يستخدم التنبؤ ببقية البنود، وبعد انتهاء كافة التنبؤات يتم اعداد قائمة الدخل التقديرية وقائمة المركز المالي التقديرية ومقارنتها مع القوائم المالية الفعلية لتحديد مدى معقولية الظاهرة في هذه القوائم ويأخذ أي بند الشكل العام للانحدار التالي:(240: 2006, wild)

$$Y_I = a + bx_I + M_I$$

حيث I: الفترة المراد التنبؤ عنها، M: تمثل الخطأ العشوائي الناتج عن التنبؤ، وهو الفرق بين القيمة الحقيقية والقيمة المتنبأ بها.

نموذج التدفق النقدي: يختلف هذا النموذج عن نموذج التخطيط المالي في أن المتغير المستقل لهذا النموذج هو التدفقات النقدية، وكذلك لا يسعى إلي التنبؤ بعناصر القوائم المالية جميعها وبل يتم التنبؤ بالقيم الحقيقية للبنود المرتبطة بالنشاط العادي للمنشأة أما القيم الحقيقية للعناصر المصروفات والايرادات غير العادية والأصول القابضة والقروض طويلة الأجل لا يتم التنبؤ بها، لذلك تعد قوائم مالية تقديرية للدخل المركزي المالي (الجندي، 1987: 144).

3-15 المعيار الدولي (520) الإجراءات التحليلية:

1. يهدف هذا المعيار إلي وضع معايير وتوفير ارشادات تتعلق بتطبيق الإجراءات التحليلية أثناء عملية المراجعة.

2. ينبغي على مراقب الحسابات تطبيق الإجراءات التحليلية كإجراءات لتقييم الخطر وذلك للتوصل إلي فهم المنشأة وبيئتها وفي الفحص الشامل في نهاية عملية المراجعة، ويمكن تطبيق الإجراءات التحليلية أيضاً كإجراءات للتحقيق.

3. يقصد بالإجراءات التحليلية تقييم المعلومات المالية عن طريق دراسة العلاقات المتوقعة فيما بين البيانات المالية وغير المالية. كما تشمل الإجراءات التحليلية أيضاً على الاستفسار عن وجود تقلبات محددة وعلاقات لا تتمشي مع المعلومات المالية المتصلة بها أو تنحرف انحرافاً مؤثراً عن المبالغ المتوقعة.

طبيعة وغرض الإجراءات التحليلية

4. تتضمن الإجراءات التحليلية عمل دراسة مقارنات للمعلومات المالية للمنشأة على سبيل المثال مع:

- المعلومات المقارنة للفترات السابقة.
- النتائج المتوقعة للمنشأة مثل الموازنات والتنبؤات أو توقعات المراقب مثل عمل تقدير للإهلاك.
- المعلومات المماثلة في نفس النشاط مثل مقاربة نسب المبيعات إلي حسابات العملاء الخاصة بالمنشأة مع متوسط تلك النسب في نفس النشاط أو مع النسبة الخاصة بمنشأت أخرى في حجم مقارب وفي نفس النشاط.

5. تتضمن إجراءات الفحص التحليلي أيضا دراسة العلاقات التالية:

- العلاقة ما بين عناصر المعلومات المالية والتي من المتوقع أن تتفق مع نموذج معين يتم التنبؤ بع على أساس خبرة المنشأة مثل نسبة إجمالي الربح.
- العلاقة بين المعلومات المالية والمعلمات غير المالية ذات الصلة مثل تكلفة الأجور والمرتبات مع عدد العاملين.

6. يمكن استخدام طرق متنوعة لتنفيذ الإجراءات السابقة، وتتدرج هذه الطرق من مجرد المقارنات البسيطة إلي التحليلات المركبة باستخدام أساليب إحصائية متطورة، ويمكن تطبيق الإجراءات التحليلية على القوائم المالية المجمعة ومكونات القوائم (مثل الشركات التابعة أو الأقسام أو

القطاعات)، وكذلك علة أي من مفردات القوائم المالية، ويعتبر اختيار المراقب لإجراءات المراجعة وطرق مستوى تطبيقها مسألة ترجع لحكمه المهني الشخصي.

7. تستخدم الإجراءات التحليلية الأغراض التالية:

- كإجراءات لتقييم الخطر للتوصل إلي فهم المنشاة وبيئتها (الفقرات 8–9)
- كإجراءات للتحقيق وذلك عندما يكون استخدامها أكثر فاعلية أو كفاءة من استخدام اختبارات التفاصيل في تخفيض خطر التحريف الهام والمؤثر على مستوى التأكيد إلي مستوى منخفض مقبول (الفقرات 10–19)
- كفحص شامل للقوائم المالية في مرحلة الفحص الختامية للمراجعة (الفقرة 20)

الإجراءات التحليلية كإجراءات لتقييم الخطر.

8. ينبغي على المراقب تطبيق الإجراءات التحليلية كإجراءات لتقييم الخطر للتوصل إلي فهم المنشأة وبيئتها ويمكن أن يشير تطبيق الإجراءات التحليلية إلي نواحي من نشاط المنشأة لم يكن يعلمها المراقب من قبل ستساعد في تقييم مخاطر التحريفات الهامة والمؤثرة وذلك لتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الأخرى.

9. تستخدم الإجراءات التحليلية المطبقة كإجراءات لتقييم خطر كل من المعلومات المالية غير المالية وعلي سبيل المثال، العلاقة بين قيمة المبيعات وحجم البضاعة المباعة.

الإجراءات التحليلية كإجراءات للتحقيق.

10. يقوم المراقب بتصميم أداء إجراءات التحقيق حتي يستطلع التعامل مع التقييم المرتبط بخطر التحريف الهام والمؤثر على مستوى التأكيد. ويمكن أن تكون إجراءات التحقيق التي يقوم بها المراقب على مستوى التأكيد مشتقة من اختبارات التفاصيل أو من إجراءات التحليل التحقيقي أو من مزيج بينهما. ويعتمد القرار بشأن استخدام أية إجراءات مراجعة لتحقيق هدف مراجعة محدد على حكم المراقب بخصوص الفاعلية والكفاءة المتوقعة لإجراءات المراجعة المتاحة في تخفيض خطر التحريف الهام والمؤثر الذي تم تقييمه على مستوى التأكيد إلي مستوى منخفض مقبول.

11. عادة ما يفسر المراقب من إدارة المنشاة عن مدى توفر المعلومات التي يحتاجها وإمكانية الاعتماد عليها لتطبيق إجراءات التحليل التحقيقي التي تكون المنشأة قامت بتنفيذها ويمكن أن يكون من المجدي استخدام البيانات التحليلية المعدة بواسطة المنشاة شرط اقتناع المراقب بسلامة إعدادها.

12. عند تقييم وأداء الإجراءات التحليلية تحقيق يكون المراقب بحاجة لان يضع في اعتباره عدة عوامل مثل:

- مدي ة استخدام إجراءات التحليل التحقيقي في وجود التأكيديات (فقرتي 13–14).
- مدى مصداقية البيانات، سواء داخلياً أو خارجياً، التي تم استخراج المبالغ المسجلة والنسب منها (فقرتي 15–16).
- ما إذا كانت التوقعات دقيقة بما فيه الكفاية لتحديد تخريف هام ومؤثر على المستوى المطلوب من التأكد (الفقرة 17).
- مقدار أية فروق بين المبالغ المسجلة والقيم المتوقعة المقبولة (الفقرة 18).

مدى استخدام إجراءات التحليل التحقيقي في إثبات التأكيدات

13. تكون إجراءات التحليل التحقيقي بصورة عامة أكثر تطبيقاً على حجم كبير من المعاملات التي يمكن التنبؤ بها بمرور الوقت. ويستند تطبيق إجراءات التحليل التحقيقي على أن توقع أن العلاقات بين البيانات موجودة ومستمرة ما لم يكن هناك دليل على عكسها. ويوفر وجود هذه العلاقات أدلة مراجعة تتعلق باكتمال وصحة وحدوث المعاملات التي تم الحصول عليها من المعلومات التي يفرزها نظام المعلومات بالمنشأة ومع هذا فإن الاعتماد على نتائج إجراءات التحليل التحقيقي يعتمد على تقييم المراقب لخطر إمكانية أن تنتج الإجراءات التحليلية للعلاقات حسب المتوقع في حين أن هناك تحريف هام ومؤثر.

14. عند تحديد إجراءات التحليل التحقيقي في إثبات التأكيدات يقوم المراقب بدراسة ما يلي:

أ. تقييم خطر التحريف الهام والمؤثر

ب. أيه اختبارات تفاصيل موجهه لنفس التأكيد.

مصداقية البيانات:

15. تتأثر مصداقية البيانات بمصدرها وطبيعتها وتعتمد على الظروف التي تم الحصول عليها فيها. ولتحديد إمكانية الاعتماد علي البيانات لأغراض تصميم إجراءات تحليل تحقيقي، يقوم المراقب بدراسة ما يلي:

- مصدر المعلومات المتاحة.
- مدى قابلية المعلومات المتاحة للمقارنة.
- طبيعة وصلة المعلومات المتاحة.

- أنظمة الرقابة على إعداد المعلومات.

16. يقوم المراقب بدراسة اختبار أنظمة الرقابة، إن وجدت، على إعداد المنشأة للمعلومات التي يستخدمها المراقب في تطبيق إجراءات التحليل التحقيقي. عندما تكون مثل هذه الأنظمة فعالة يكون لدى المراقب ثقة أكبر في مصداقية المعلومات وبالتالي في نتائج إجراءات التحليل التحقيقي وغالبا ما يتم اختيار الضوابط على المعلومات غير المالية مع اختبارات أخري للرقابة، ويدرس المراقب ما إذا كان المعلومات خضعت لاختبارات المراجعة في الوقت الحال أو في فترة سابقة. وعند تحديد إجراءات المراجعة التي ستطبق على المعلومات التي تستند عليها توقعات اجراء التحليل التحقيقي.

17. عند التقييم ما إذا كان من الممكن التوصل إلي توقع دقيق بما يكفي لتحديد تحريف هام ومؤثر في المستوى المطلوب من التأكد يضع المراقب في اعتباره عوامل مثل: الدقة التي يمكن من خلالها التنبؤ بنتائج إجراءات التحليل التحقيقي. والمدى الذي يمكن أن تجزأ إليه المعلومات. وتوافر المعلومات المالية وغير المالية.

مقدار الاختلاف بين المبالغ المسجلة والقيم المتوقعة المقبولة.

18. عند تصميم وأداء إجراءات التحليل التحقيقي، يضع المراقب في اعتباره مقدار الاختلاف عن التوقعات التي يمكن قبولها دون مزيد من البحث والدراسة وبصورة أساسية يتأثر هذا الاعتبار بالأهمية النسبية والاتساق مع المستوى المطلوب من التأكد. ويرتبط تحديد هذا المبلغ بإمكانية وجود مزيج من التحريفات في رصيد الحساب المحدد من فئة المعاملات او افصاح يمكن أن تتجمع إلي مقدار غير مقبول. ويقوم المراقب بزيادة المستوى المطلوب من التأكد مع زيادة خطر التحريف الهام والمؤثر عن طريق تخفيض مقدار الاختلاف عن التوقعات التي يمكن قبولها دون مزيد من البحث والدراسة وتناقش الفقرات (21–22) أدناه ردة فعل المراقب عندما يزيد مقدار الاختلاف بين القيمية المتوقعة والقيمية المسجلة عن المقدار الذي يمكن قبوله دون مزيد من الاستقصاء او الاستفسار.

19. عندما يقوم المراقب بأداء إجراءات التحقيق في تاريخ مبكر ويخطط لأداء إجراءات التحليل التحقيقي عن الفترة حتي نهاية العام، يدرس المراقب كيف تؤثر الأمور التي تمت مناقشتها في الفقرات من 13–18 على الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة للفترة الباقية.

الإجراءات التحليلية في الفحص الشامل في نهاية عملية المراجعة.

20. ينبغي على المراقب تطبيق الإجراءات التحليلية عند او قرب نهاية عملية المراجعة عند تكوينه لاستنتاج شامل عما إذا كانت القوائم المالية ككل تتسق مع تفهم المراقب للمنشأة. وتؤدي

الاستنتاجات التي يتم التوصل اليها نتيجة لإجراءات المراجعة هذه لتعزيز الاستنتاجات المكونة من خلال مراجعة مفردات القوائم المالية وبالتالي يساعد على استنتاج عام يوضح معقولية القوائم المالية.

الاستفسار عن البنود غير العادية

21. عندما تؤدي الإجراءات التحليلية الي التحقق من وجود تقلبات هامة أو علاقات غير مستقرة مع المعلومات المرتبطة بها أو لا تتفق مع المبالغ المتوقعة فعلي المراقب الاستفسار عن أسباب ذلك والحصول على تفسيرات كافية وأدلة مناسبة ومؤيدة.

22. تبدأ إجراءات فحص التقلبات والعلاقات غير العادية عادية بالاستفسار من الإدارة ويتبع ذلك:

- تعزيز إجابات الإدارة .
- تحديد الحاجة لتطبيق إجراءات مراجعة أخرى بناء على نتائج الاستفسارات.(ISSAI ,2002)

ويري الباحث أن إجراءات المراجعة التحليلية تمثل أحد نوعي اختبارات التحقق اللازمة للحصول على أدلة وقرائن الإثبات في عملية المراجعة والتي من خلالها يقوم المراجع بدراسة ومقارنة العلاقات الواضحة والمتوقعة بين البيانات المالية وغير المالية، بهدف الحصول على درجة ثقة تمكنه من توفير أدلة إثبات كافية وملائمة لتحقيق أغراض المراجعة. وتستخدم المراجعة التحليلية مجموعة كبيرة من الأساليب منها أساليب تحليلية وصفية: وهذه تعتمد على تعرف المراجع على أية متطلبات قانونية أو تنظيمية خاصة بعميله، وعلى الخصائص والمميزات المتعلقة بصناعته، والتي تميزه عن غيره من المنشآت التي تعمل في الصناعة نفسها. وأساليب تعتمد على التحليل المالي: مثل تحليل النسب المالية والتحليل باستخدام قوائم التوزيع النسبي وتحليل الاتجاه وتحليل انحرافات الموازنة. وأساليب تعتمد على معادلات رياضية وإحصائية متقدمة: مثل تحليل الانحدار(البسيط والمتعدد) ونماذج التخطيط المالي والتدفق النقدي وتحليل السلاسل الزمنية. ولقد حظيت إجراءات المراجعة التحليلية على اهتمام كبير من قبل الباحثين والمهتمين بالمهنة، وهذا الاهتمام ناتج عن كثرة المزايا والفوائد التي يمكن أن يحصل عليها المراجع نتيجة لاستخدامه تلك الإجراءات والتي تساعد في تحديد طبيعة ومدى وتوقيت إجراءات المراجعة الأخرى. وتعمل على خفض تكلفة عملية المراجعة من خلال تحديد مجالات المخاطرة المتوقعة واكتشاف الأخطاء المحتملة في القوائم المالي بسرعة. والمساعدة على اكتشاف أية صعوبات مالية تعاني منها المنشأة. واكتشاف أية تغيرات هامة في الطرق والسياسات المتبعة والتي لها تأثير على القوائم المالية. وعلى الرغم من أهمية الإجراءات التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية المراجعة، غير أن هناك بعض المشاكل التي تحد من قدرة المراجعين على استخدامها.

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

4-1 منهج الدراسة.

4-2 مصادر الدراسة.

4-3 مجتمع الدراسة.

4-4 عينة الدراسة.

4-5 أداة الدراسة.

4-6 صدق الإستبانة.

4-7 ثبات الاستبانة.

4-8 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

الفصل الرابع
الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفاً مفصلاً للإجراءات التي تم اتبعها الباحث في تنفيذ الدراسة، من حيث تعريف منهج الدراسة، ووصف مجتمع الدراسة، وتحديد عينة الدراسة، وإعداد أداة الدراسة (الإستبانة)، والتأكد من صدقها وثباتها، وبيان إجراءات الدراسة، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة النتائج، وفيما يلي وصفاً لهذه الإجراءات.

4-1 منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تم من خلالها وصف الظاهرة موضوع الدراسة **(مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المدققين الداخليين في المصارف العاملة في قطاع غزة)** وتحليل بياناتها وبيان العلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها، وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كمياً عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسات الدقيقة.

4-2 مصادر الدراسة:

اعتمدت الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات:

1-البيانات الأولية: وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات الدراسة وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع الدراسة، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج: SPSS (Statistical Package For Social Science) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2-البيانات الثانوية: لقد تم مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بالكشف عن **مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المدققين الداخليين في المصارف العاملة في قطاع غزة**، بهدف إثراء موضوع الدراسة بشكل علمي، وذلك من أجل التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عن آخر المستجدات التي حدثت في مجال الدراسة.

4-3 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المدققين الداخليين في البنوك العاملة بقطاع غزة والبالغ عددهم (25) مدققاً، يعملون في عدد (11) بنك من البنوك العاملة في القطاع.

4-4 عينة الدراسة:

اشتملت عينة الدراسة على (25) مدققاً من المدققين العاملين في البنوك العاملة بقطاع غزة من مجتمع الدراسة بطريقة المسح الشامل، وتم استرداد (25) استبانة، وبعد فحص الاستبيانات تم استبعاد استبانة، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة (24) استبانة، والجداول التالية توضح توزيع أفراد عينة الدراسة:

جدول رقم (1) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	16	66.7
أنثى	8	33.3
المجموع	**24**	**100**

يتبين من الجدول أن 66.7% من عينة الدراسة من جنس الذكور بينما 33.3% من عينة الدراسة من جنس الإناث، ويعزو الباحث ذلك إلى متطلبات العمل في البنوك وأوقات الدوام التي قد لا تتاح للكثير من الإناث، يضاف إلى ذلك سياسات التعيين التي تركز على الذكور أكثر من الإناث.

جدول رقم (2) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
30 سنة فأقل	13	54.2
31 – 40 سنة	6	25
41 سنة فأكثر	5	20.8
المجموع	**24**	**100**

يتبين من الجدول السابق أن 54.2% من عينة الدراسة أعمارهم أقل من 30 سنة و25% من عينة الدراسة أعمارهم من 30 إلى 40 سنة بينما 20.8% من عينة الدراسة أعمارهم من 41 سنة فأكثر، ويعزو الباحث ذلك إلى أن هذه الفئة تتمتع بالخبرة الوظيفية والادراك الجيد، وهذا ما ينعكس على طبيعة أدائها، حيث أن هذه الفئة تعد في الصدارة الإدارية بسبب ارتفاع نسبة الادراك السليم للعوامل التنظيمية.

جدول رقم (3) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	19	79.2
دراسات عليا	5	20.8
المجموع	**24**	**100**

يتبين من الجدول السابق أن 79.2% من عينة الدراسة المؤهل العلمي لديهم "بكالوريوس" بينما 20.8% من عينة الدراسة المؤهل العلمي لديهم "دراسات عليا"، حيث تبين النسب مدى ان الفئة المستهدفة ذو مؤهل علمي جيد، ويعزو الباحث ذلك إلى أن أغلب المنظمات الخاصة أم العامة تعتمد في شروط ومتطلبات التعين لديهم على درجة البكالوريوس.

جدول رقم (4) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	18	75
علوم مالية ومصرفية	1	4.2
إدارة أعمال	5	20.8
المجموع	**24**	**100**

يتبين من الجدول السابق أن 75% من عينة الدراسة التخصص العلمي لديهم "محاسبة" و4.2% من عينة الدراسة التخصص العلمي لديهم "علوم مالية ومصرفية" بينما 20.8% من عينة الدراسة التخصص العلمي لديهم "إدارة أعمال"، ومن هنا نشهد أن المدققين الداخلين العاملين من حملة الشهادات ذات التخصص التي تساهم في الابداع في هذا المجال.

جدول رقم (5) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	11	45.8
من 5-10 سنوات	8	33.3
من 11-15 سنة	2	8.3
أكثر من 15 سنة	3	12.6
المجموع	**24**	**100**

يتبين من الجدول السابق أن 45.8% من عينة الدراسة سنوات الخبرة لديهم "أقل من 5 سنوات" و33.3% سنوات الخبرة لديهم "من 5-10 سنوات" و8.3% سنوات الخبرة لديهم "من 11-15 سنة"

بينما 12.6% من عينة الدراسة سنوات الخبرة لديهم "أكثر من 15 سنة"، كما ان النسب المذكورة سابقا تدل على الخبرة العملية الجيدة في مجال التدقيق والعمل البنكي.

جدول رقم (6) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
مدير دائرة التدقيق الداخلي	4	16.7
رئيس قسم التدقيق الداخلي	7	29.2
مدقق داخلي	13	54.2
المجموع	**24**	**100**

يتبين من الجدول السابق أن 16.7% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لديهم "مدير دائرة التدقيق الداخلي" و29.2% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لديهم "رئيس قسم التدقيق الداخلي" بينما 54.2% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لديهم "مدقق داخلي"، حيث توزعت الاستبانة على المدققين ومدراء اقسام التدقيق.

4-5 أداة الدراسة:

بعد الاطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة المتعلقة بمشكلة الدراسة واستطلاع رأي عينة من المتخصصين في المحاسبة والتمويل عن طريق المقابلات الشخصية ذات الطابع غير الرسمي قام الباحث ببناء الإستبانة وفق الخطوات الآتية:

- تحديد المحاور الرئيسية التي شملتها الإستبانة.
- صياغة الفقرات التي تقع تحت كل محور.
- عرض الإستبانة علي المشرف من أجل اختيار مدي ملاءمتها لجمع البيانات.
- تعديل الإستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
- تم عرض الإستبانة على (3) من المحكمين بعضهم أعضاء هيئة تدريس في الجامعة الإسلامية، وجامعة الأزهر، وجامعة القدس المفتوحة.
- وبعد إجراء التعديلات التي أوصى بها المحكمون تم حذف بعض فقرات الإستبانة، كذلك تم تعديل وصياغة بعض الفقرات وقد بلغ عدد فقرات الإستبانة بعد صياغتها النهائية (40) فقرة موزعة على خمسة محاور، حيث أعطى لكل فقرة وزن مدرج وفق سلم متدرج خماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) أعطيت الأوزان التالية (5، 4، 3، 2، 1) لمعرفة **مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المراجعين الداخليين في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية**، والجدول رقم (7) يوضح الأوزان الرقمية لكل إجابة من إجابات مقياس ليكرت الخماسي الذي تم تطبيقه على مجتمع البحث.

جدول رقم (7): الأوزان الرقمية لفقرات البحث وفق مقياس ليكرت الخماسي

الإجابة	اوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

حيث يتضح من الجدول رقم (7) أعلاه بأن الفقرة التي يتم الموافقة عليها بشدة تأخذ الدرجة (5)، والفقرة التي يتم الموافقة عليها تأخذ الدرجة (4)، أما الفقرة التي تكون نتيجة الإجابة عليها محايد تأخذ الدرجة (3)، في حين أن الفقرة التي تكون الإجابة عليها لا اوافق تأخذ الدرجة (2)، وكذلك الفقرة التي يجاب عليها لا اوافق بشدة تأخذ الدرجة (1)، ولتحديد مستوى الموافقة على كل فقرة من الفقرات وكل بعد وكل محور ضمن أداة البحث، تم الاعتماد على قيمة الوسط الحسابي وقيمة الوزن النسبي والجدول رقم (6) أدناه يوضح مستويات الموافقة استناداً لخمس مستويات (منخفض جدا، منخفض، متوسط، مرتفع، مرتفع جداً).

جدول رقم (8): مستويات الموافقة على فقرات وأبعاد ومحاور البحث وفقاً لقيمة الوسط الحسابي ودرجة الأهمية النسبية

مستوى الموافقة	منخفض جداً	منخفض	متوسط	عالي	عالي جداً
الوسط الحسابي	أقل من 1.80	1.80 إلى 2.59	2.60 إلى 3.39	3.40 إلى 4.19	أكبر من 4.20
الوزن النسبي	أقل من 36%	36% إلى 51.9%	52% إلى 67.9%	68% إلى 83.9%	أكبر من 84%

- توزيع الإستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، وقد تم تقسيم الإستبانة إلى قسمين كالتالي:

القسم الأول: يحتوي على الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.

القسم الثاني: يتكون من (40) فقرة موزعة على خمسة محاور، وهي كالتالي:

	المحور	
المحور الأول	استخدام الإجراءات التحليلية	11
المحور الثاني	استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب تحليلية وصفية	7
المحور الثالث	استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب تحليلية كمية تعتمد على التحليل المالي	7
المحور الرابع	استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب تحليلية كمية إحصائية متقدمة	4
المحور الخامس	معوقات تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات	11
المجموع		40

4-6 صدق الإستبانة:

تم تقنين فقرات الإستبانة وذلك للتأكد من صدقة كالتالي:

أولاً: صدق المحكمين:

تم عرض الإستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من أساتذة جامعيين من المتخصصين في المحاسبة ممن يعملون في الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة، حيث قاموا بإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول مناسبة فقرات الإستبانة، ومدى انتماء الفقرات إلى كل محور من محاور الاستبانة، وكذلك وضوح صياغاتها اللغوية، وفي ضوء تلك الآراء تم استبعاد بعض الفقرات وتعديل بعضها الآخر ليصبح عدد فقرات الإستبانة (40) فقرة.

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي:

جرى التحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة بتطبيق الإستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (15) فرداً من خارج عينة الدراسة، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة وكذلك تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

معاملات الاتساق الداخلي لأداة الدراسة لفقرات المحور الأول: (استخدام الإجراءات التحليلية) والدرجة الكلية لفقراته، كما هو مبين بالجدول رقم (9):

الجدول (9) معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الأول: (استخدام الإجراءات التحليلية) مع الدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	يستخدم المراجع الداخلي مقارنات للمعلومات المالية للمنشأة مع معلوماتها غير الداخلية .	0.514	دالة عند 0.05
.2	يستخدم المراجع الداخلي مقارنات للمعلومات المالية للمنشأة مع معلومات مشابه في القطاع التي تنتمي اليه.	0.540	دالة عند 0.05
.3	يستخدم المراجع الداخلي تحليل النسب المالية لمقارنتها مع نسب مالية لسنوات سابقة .	0.695	دالة عند 0.01
.4	يستخدم المراجع الداخلي مقارنة النسب المالية للمنشأة لمقارنتها مع نفس النسب لمنشأة اخرى في نفس القطاع.	0.784	دالة عند 0.01
.5	يستخدم المراجع الداخلي التحليل الافقي في عملية المراجعة	0.727	دالة عند 0.01
.6	يستخدم المراجع الداخلي التحليل الرأسي في عملية المراجعة	0.743	دالة عند 0.01
.7	يستخدم المراجع الداخلي تحليل الانحدار البسيط في عملية المراجعة .	0.589	دالة عند 0.05

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.8	يستخدم المراجع الداخلي تحليل الانحدار المتعدد في عملية المراجعة .	0.631	دالة عند 0.05
.9	يستخدم المراجع الداخلي السلاسل الزمنية في عملية المراجعة .	0.681	دالة عند 0.01
.10	يستخدم المراجع الداخلي نموذج التخطيط المالي في عملية المراجعة	0.522	دالة عند 0.05
.11	يستخدم المراجع الداخلي نموذج التدفق النقدي في عملية المراجعة .	0.669	دالة عند 0.01

ر الجدولية عند درجة حرية (13) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.642

ر الجدولية عند درجة حرية (13) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.508

يبين الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لفقراته دالة عند مستوى دلالة (0.05، 0.01)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.514-0.784)، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

الاتساق الداخلي لأداة الدراسة لفقرات المحور الثاني: (استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب تحليلية وصفية) والدرجة الكلية لفقراته، كما هو مبين بالجدول رقم (10):

الجدول (10) معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الثاني" استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب تحليلية وصفية " مع الدرجة الكلية للمحور الثاني

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	يقوم المدقق بالطلب من الإدارة بتوضيح ما إذا قامت الإدارة بإتخاذ إجراءات تؤثر على نشاط البنك .	0.734	دالة عند 0.01
.2	يقوم المدقق بمراجعة تقارير السنوات السابقة و الوقوف على الاخطاء التي تم اكتشافها والتي يمكن ان تسبب عراقيل لعملية التدقيق الحالية .	0.705	دالة عند 0.01
.3	يقوم المدقق بمتابعة مدى إلتزام الإدارة بالأنظمة المتعلقة بأنشطة و إجراءات العمل .	0.680	دالة عند 0.01
.4	يقوم المدقق بمراجعة ومتابعة نظام الرقابة الداخلية للتأكد من قدره على ضبط البنك .	0.827	دالة عند 0.01
.5	يقوم المدقق بمراجعة وقائع جلسات كل من الهيئة العامة ومجلس الإدارة.	0.622	دالة عند 0.05
.6	يقوم المدقق بمتابعة الإجراءات المتعلقة بالتغيرات التي تحدث في ملفات الموظفين.	0.674	دالة عند 0.01
.7	يقوم المدقق بمراجعة على العقود المهمة بين البنك والمنشآت الأخرى بغرض الوقوف على الالتزامات المرتبطة بها .	0.736	دالة عند 0.01

ر الجدولية عند درجة حرية (13) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.642

ر الجدولية عند درجة حرية (13) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.508

يبين الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته دالة عند مستوى دلالة (0.05، 0.01)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.622-0.827)، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

الاتساق الداخلي لأداة الدراسة لفقرات المحور الثالث: (استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب تحليلية كمية تعتمد على التحليل المالي) والدرجة الكلية لفقراته كما هو مبين بالجدول رقم (11):

الجدول (11) معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الثالث "استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب تحليلية كمية تعتمد على التحليل المالي" مع الدرجة الكلية للمحور الثالث

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	يقوم المدقق بمقارنة بعض النسب المالية الفعلية في البنك مع النسب المالية المماثلة في نفس القطاع.	0.732	دالة عند 0.01
.2	يقوم المدقق بمقارنة بعض النسب المالية الفعلية في البنك مع نفس النسب المالية المماثلة المستخرجة من سجلاتها لسنوات سابقة مثل نسب السيولة ونسب الربحية للتعرف على وجود احتمال تحريف يتسم بالمادية	0.546	دالة عند 0.05
.3	يقوم المدقق بمقارنة بعض النسب المالية في البنك مع النسب المماثلة لبنوك تعمل في نفس النشاط.	0.690	دالة عند 0.01
.4	يقوم المدقق بمقارنة النتائج الفعلية مع الاهداف المخطط لتحديد الانحراف ومعرفة الأسباب.	0.708	دالة عند 0.01
.5	يقوم المدقق باحتساب نسب مالية مثل هامش الفائدة، هامش صافي الربح، العائد على الاصول للتنبؤ بالأرباح والوقوف على ما قد يواجه البنك من مشكلات تتعلق بالارباح .	0.553	دالة عند 0.05
.6	يقوم المدقق بالتوصل إلى معلومات مالية من خلال الحصول على معلومات غير مالية في البنك (مقارنة المعلومات المالية الفعلية مع البيانات غير المالية (الأجور، عدد الموظفين) لكشف الانحرافات.	0.638	دالة عند 0.05
.7	يقوم المدقق بمقارنة أرصدة الحسابات الافتتاحية مع أرصدة السنة السابقة	0.839	دالة عند 0.01

ر الجدولية عند درجة حرية (13) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.642

ر الجدولية عند درجة حرية (13) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.508

يبين الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لفقراته دالة عند مستوى دلالة (0.01)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.546-0.839)، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

الاتساق الداخلي لأداة الدراسة لفقرات المحور الرابع: (استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب تحليلية كمية إحصائية متقدمة) والدرجة الكلية لفقراته كما هو مبين بالجدول رقم (12):

الجدول (12) معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الرابع " استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب تحليلية كمية إحصائية متقدمة" مع الدرجة الكلية للمحور الرابع

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	يقوم المدقق باستخدام معادلات الانحدار البسيط للتنبؤ برصيد حساب معين اعتمادا على علاقته مع رصيد حساب آخر	0.866	دالة عند 0.01
.2	يقوم المدقق باستخدام معادلات الانحدار المتعدد للتنبؤ برصيد حساب معين بناء على علاقته بأرصدة حسابات متعددة	0.565	دالة عند 0.05
.3	يقوم المدقق باستخدام تحليل السلاسل الزمنية للتنبؤ بأرصدة بعض الحسابات في فترة معينة	0.590	دالة عند 0.05
.4	يقوم المدقق باستخدام التقديرات الاستقرائية للتنبؤ برصيد حساب معين بناء Extrapolation على أرصدته في فترات سابقة	0.842	دالة عند 0.01

ر الجدولية عند درجة حرية (13) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.642

ر الجدولية عند درجة حرية (13) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.508

يبين الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والدرجة الكلية لفقراته دالة عند مستوى دلالة (0.05، 0.01)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.565-0.866)، وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

الاتساق الداخلي لأداة الدراسة لفقرات المحور الخامس: (معوقات تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات) والدرجة الكلية لفقراته كما هو مبين بالجدول رقم (13):

الجدول (13) معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الخامس "معوقات تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات" مع الدرجة الكلية للمحور الخامس

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	ضعف نظام الرقابة الداخلية لدى البنوك يؤدي إلى صعوبة تطبيق الإجراءات التحليلية	0.674	دالة عند 0.01
.2	عدم إلمام المراجع الداخلي بأساليب الإجراءات التحليلية المختلفة	0.764	دالة عند 0.01
.3	لا يقوم المدقق الداخلي بتطبيق الإجراءات التحليلية للوصول الى نتائج أفضل	0.592	دالة عند 0.05
.4	ضعف القدرات التأهيلية للمدقق في التحليل المالي المتقدم والأساليب الكمية	0.562	دالة عند 0.05

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.5	عدم توفر إحصائيات كافية منشورة حول النسب المالية للأداء المصرفي بشكل عام	0.538	دالة عند 0.05
.6	عدم تعاون الأطراف المعنية بتقرير المدقق حول تسهيل حصول المدقق على البيانات التي يحتاجها مثل المؤسسات ذات العلاقة.	0.793	دالة عند 0.01
.7	عدم توفر أسس واضحة ومحددة للتطبيق لدي المصارف كما في حالة تقدير المخصصات أو طرق تحديد الاهتلاك للمساعدة في إجراء المقارنات المعبرة.	0.568	دالة عند 0.05
.8	عدم كفاية الدورات التدريبية حول تأهيل المدقق الداخلي للإجراءات التحليلية في التدقيق للمدققين	0.583	دالة عند 0.05
.9	عدم الاهتمام بالملاحظات التي يظهرها تقرير المدقق وعدم متابعتها يحد من دور المدقق الداخلي في متابعة الإجراءات التحليلية.	0.563	دالة عند 0.05
.10	عدم توفر المعلومات المالية التخطيطية في البنوك للمقارنة مع الأداء الفعلي	0.540	دالة عند 0.05
.11	عدم المقدرة على استخدام المدقق الداخلي لبرامج الحاسوب في الإجراءات التحليلية	0.828	دالة عند 0.01

ر الجدولية عند درجة حرية (13) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.642

ر الجدولية عند درجة حرية (13) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.508

يبين الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس والدرجة الكلية لفقراته دالة عند مستوى دلالة (0.05، 0.01)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.538-0.828)، وبذلك تعتبر فقرات المحور الخامس صادقة لما وضعت لقياسه.

4-7 ثبات الاستبانة Reliability:

تم التأكد من ثبات الإستبانة وذلك بعد تطبيقها على أفراد العينة الاستطلاعية بطريقتين وهما التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

1-طريقة التجزئة النصفية:

تم استخدام درجات العينة الاستطلاعية لحساب ثبات الاستبانة بطريقة التجزئة النصفية حيث احتسبت درجة النصف الأول لكل محور من محاور الاستبانة وكذلك درجة النصف الثاني من الدرجات وذلك بحساب معامل الارتباط بين النصفين ثم جرى تعديل الطول باستخدام معادلة سبيرمان براون (Spearman-Brown Coefficient) والجدول (14) يوضح ذلك:

الجدول (14) يوضح معاملات الارتباط بين نصفي كل محور من محاور الاستبانة وكذلك الاستبانة ككل قبل التعديل ومعامل الثبات بعد التعديل

المحاور	عدد الفقرات	الارتباط قبل التعديل	معامل الثبات بعد التعديل
المحور الأول استخدام الإجراءات التحليلية	11*	0.777	0.874
المحور الثاني استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب تحليلية وصفية	7*	0.763	0.866
المحور الثالث استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب تحليلية كمية تعتمد على التحليل المالي	7*	0.787	0.881
المحور الرابع استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب تحليلية كمية إحصائية متقدمة	4	0.694	0.819
المحور الخامس معوقات تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات	11*	0.581	0.735
الدرجة الكلية لاستبانة	**40**	0.707	0.829

* تم استخدام معامل جتمان لأن النصفين غير متساويين.

يتضح من الجدول السابق أن معامل الثبات الكلي للاستبانة (0.829)، هذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

2- طريقة ألفا كرونباخ:

استخدم الباحث طريقة أخرى من طرق حساب الثبات وهي طريقة ألفا كرونباخ، وذلك لإيجاد معامل ثبات الاستبانة، حيث حصلت على قيمة معامل ألفا لكل محور من محاور الاستبانة وكذلك للاستبانة ككل والجدول (15) يوضح ذلك:

الجدول (15) يوضح معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة وكذلك للاستبانة ككل

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول استخدام الإجراءات التحليلية	11	0.794
المحور الثاني استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب تحليلية وصفية	7	0.845
المحور الثالث استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب تحليلية كمية تعتمد على التحليل المالي	7	0.821
المحور الرابع استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب	4	0.807

تحليلية كمية إحصائية متقدمة		
المحور الخامس معوقات تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات	11	0.745
الدرجة الكلية لاستبانة	**40**	0.872

يتضح من الجدول السابق أن معامل الثبات الكلي (0.872) للاستبانة، هذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

اختبار التوزيع الطبيعي:

يستخدم الإحصائيون نوعين من الاختبارات الاحصائية لاختبار الفرضيات، النوع الأول الاختبارات المعلمية (Parametric Tests) والنوع الثاني الاختبارات اللامعلمية (Non Parametric Tests)، ويشترط لاستخدام الاختبارات المعلمية شرط التوزيع الطبيعي للبيانات المراد إجراء الاختبارات الإحصائية عليها، بينما تستخدم الاختبارات اللامعلمية كبديل للاختبارات المعلمية في حال عدم تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبيانات ولكن ذلك يكون فقط في حال العينات الصغيرة التي يقل حجمها عن (30) مفردة، بينما العينات التي يزيد حجمها عن (30) مفردة يمكن التخلي عن شرط التوزيع الطبيعي وذلك وفقاً لما تقره نظرية النهاية المركزية (ربيع،2007،ص111)، وبما أن عدد العينة في هذه الدراسة أقل من (30) قام الباحث باختبار كلومجروف – سيمرنوف لإعتدالية التوزيع الطبيعي، كما هو موضح في جدول رقم (16):

جدول رقم (16) يوضح نتائج إختبار إعتدالية التوزيع الطبيعي

الإحصائية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
0.167	24	0.052

يتبين من نتائج إختبار كلومجروف – سيمنروف أن قيمة مستوى الدلالة 0.052 وهو أكبر من 0.005، هذا يؤكد أن بيانات العينة مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي.

4-8 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم بتفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج (SPSS) الإحصائي واستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- التكرارات والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية للإجابة على الفرضيات.

2- لإيجاد صدق الاتساق الداخلي للاستبانة تم استخدام معامل ارتباط بيرسون "Pearson".

3- لإيجاد معامل ثبات الاستبانة تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتجزئة النصفية المتساوية، ومعادلة جتمان للتجزئة النصفية غير المتساوية، ومعامل ارتباط ألفا كرونباخ.

4- اختبار كلومجروف – سيمرنوف لاختبار اعتدالية التوزيع الطبيعي.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة وتفسيرها

نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال تطبيق أدوات الدراسة، بالإضافة إلى تفسير ومناقشة ما تم التوصل إليه من نتائج من خلال إختبار فرضيات الدراسة:

إختبار الفرضية الأولى والتي تنص على: " يتم استخدام الإجراءات التحليلية من قبل المراجع الداخلي في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع غزة.

لإختبار هذه الفرضية تم استخدام التكرارات والمتوسطات والنسب المئوية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (17) تحليل فقرات المحور (استخدام الإجراءات التحليلية من قبل المراجع الداخلي في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع غزة)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
.1	يستخدم المراجع الداخلي مقارنات للمعلومات المالية للمنشأة مع معلوماتها غير الداخلية	3.79	.415	75.8	**3**
.2	يستخدم المراجع الداخلي مقارنات للمعلومات المالية للمنشأة مع معلومات مشابه في القطاع التي تنتمي اليه.	3.79	.415	75.8	**4**
.3	يستخدم المراجع الداخلي تحليل النسب المالية لمقارنتها مع نسب مالية لسنوات سابقة	3.88	.741	77.6	**1**
.4	يستخدم المراجع الداخلي مقارنة النسب المالية للمنشأة لمقارنتها مع نفس النسب لمنشأة اخرى في نفس القطاع.	3.75	.608	75.0	**5**
.5	يستخدم المراجع الداخلي التحليل الافقي في عملية المراجعة	3.50	.722	70.0	**9**
.6	يستخدم المراجع الداخلي التحليل الرأسي في عملية المراجعة	3.54	.721	70.8	**8**
.7	يستخدم المراجع الداخلي تحليل الانحدار البسيط في عملية المراجعة	3.50	.780	70.0	**10**
.8	يستخدم المراجع الداخلي تحليل الانحدار المتعدد في عملية المراجعة	3.42	.654	68.4	**11**
.9	يستخدم المراجع الداخلي السلاسل الزمنية في عملية المراجعة	3.63	.824	72.6	**7**
.10	يستخدم المراجع الداخلي نموذج التخطيط المالي في عملية المراجعة	3.83	.482	76.6	**2**
.11	يستخدم المراجع الداخلي نموذج التدفق النقدي في عملية المراجعة	3.63	.647	72.6	**6**
	الدرجة الكلية	**3.6591**	**.39604**	**73.2**	

يتبين من الجدول السابق أن أعلى فقرتين هما:

- الفقرة رقم (3) والتي تنص على "يستخدم المراجع الداخلي تحليل النسب المالية لمقارنتها مع نسب مالية لسنوات سابقة"، واحتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي 77.6%، وهذا يدل على أن المدققين الداخليين في البنوك العاملة في قطاع غزة يعتمدون على تحليل النسب المالية في عملية المقارنة بين السنوات الماضية والسنة الحالية لأنهم يرونها الأنسب لتأدية هذه العملية.
- الفقرة رقم (10) التي تنص على "يستخدم المراجع الداخلي نموذج التخطيط المالي في عملية المراجعة"، احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي 76.6%، وهذا يدل على أن ارتفاع نسبة استخدام نموذج التخطيط المالي لدى المدققين الداخليين في البنوك العاملة في قطاع غزة.

كما يتبين أن أدني فقرتين هما:

- الفقرة رقم (7) التي تنص على "يستخدم المراجع الداخلي تحليل الانحدار البسيط في عملية المراجعة"، واحتلت المرتبة قبل الأخيرة بوزن نسبي 70%.
- الفقرة رقم (8) التي تنص على "يستخدم المراجع الداخلي تحليل الانحدار المتعدد في عملية المراجعة"، واحتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 68.4%.

وبصفة عامة يتبين من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية الأولى 3.65 والوزن النسبي 73.2%، وهذا يدل على أنه يتم استخدام الإجراءات التحليلية من قبل المراجع الداخلي في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع غزة، ومما سبق يتبين أن هناك استخدام للإجراءات التحليلية من قبل المدققين الداخليين في البنوك العاملة في قطاع غزة بدرجة عالية طبقاً للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية وبذلك يتم قبول الفرضية القائلة بأنه يتم استخدام الإجراءات التحليلية من قبل المراجع الداخلي في البنوك العاملة في قطاع غزة .

واتفقت هذه النتيجة مع (قريط، 2009) التي تنص على أن هناك تفاوت في استخدام تلك الإجراءات، وذلك على الرغم من استخدامها في جميع مراحل المراجعة، **كما اتفقت** مع دراسة (Samaha, Khaled, And Mohamed Hegazy ,2005) التي تنص على ان هناك تفاوت في استخدام الإجراءات التحليلية بين أربع شركات تدقيق كبري مع شركات تدقيق عادية في مصر، **واختلف** الدراسة مع دراسة (غرايبة، 2003) التي تنص على أن أسلوب المقارنات من أكثر الأساليب استخداما، يليه أسلوب تحليل النسب لدى اجراء الاختبارات التحليلية اللازمة.

اختبار الفرضية الثانية التي تنص على: " يتم استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب تحليلية_وصفية من قبل المراجع الداخلي في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع غزة.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام التكرارات والمتوسطات والنسب المئوية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (18) تحليل فقرات المحور الثاني (استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب وصفية من قبل المراجع الداخلي في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع غزة)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1.	يقوم المدقق بالطلب من الإدارة بتوضيح ما إذا قامت الإدارة باتخاذ إجراءات تؤثر على نشاط البنك.	3.83	.702	76.6	6
2.	يقوم المدقق بمراجعة تقارير السنوات السابقة والوقوف على الاخطاء التي تم اكتشافها والتي يمكن ان تسبب عراقيل لعملية التدقيق الحالية.	4.04	.690	80.8	4
3.	يقوم المدقق بمتابعة مدى التزام الإدارة بالأنظمة المتعلقة بأنشطة وإجراءات العمل.	4.08	.830	81.6	3
4.	يقوم المدقق بمراجعة ومتابعة نظام الرقابة الداخلية للتأكد من قدره على ضبط البنك.	4.25	.847	85.0	1
5.	يقوم المدقق بمراجعة وقائع جلسات كل من الهيئة العامة ومجلس الإدارة.	3.63	.647	72.6	7
6.	يقوم المدقق بمتابعة الإجراءات المتعلقة بالتغيرات التي تحدث في ملفات الموظفين.	4.08	.654	81.6	2
7.	يقوم المدقق بمراجعة على العقود المهمة بين البنك والمنشآت الأخرى بغرض الوقوف على الالتزامات المرتبطة بها.	4.00	.722	80.0	5
	الدرجة الكلية	**3.9881**	**.53769**	**79.8**	

يتبين من الجدول السابق أن أعلى فقرتين هما:

- الفقرة رقم (4) التي تنص على "يقوم المدقق بمراجعة ومتابعة نظام الرقابة الداخلية للتأكد من قدره على ضبط البنك"، واحتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي 85%، وهذا يدل على مدى حرص المدققين الداخلين في مراجعة ومتابعة نظام الرقابة الداخلي لدى البنوك التي يعملون فيها.
- الفقرة رقم (6) التي تنص على "يقوم المدقق بمتابعة الإجراءات المتعلقة بالتغيرات التي تحدث في ملفات الموظفين"، احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي 81.6%، وهذا يؤكد أن المدققين الداخلين في البنوك العامة في قطاع غزة يستخدمون كافة الإجراءات التحليلية من أجل الوصول إلى أدق النتائج المرجوة للبنك.

كما يتبين أن أدني فقرتين هما:

- الفقرة رقم (1) التي تنص على "يقوم المدقق بالطلب من الإدارة بتوضيح ما إذا قامت الإدارة باتخاذ إجراءات تؤثر على نشاط البنك"، واحتلت المرتبة قبل الأخيرة بوزن نسبي 76.6%.
- الفقرة رقم (5) التي تنص على "يقوم المدقق بمراجعة وقائع جلسات كل من الهيئة العامة ومجلس الإدارة"، واحتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 72.6%.

وبصفة عامة يتبين من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية الثانية 3.98 والوزن النسبي 79.8%، وهذا يدل على أنه يتم استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب تحليلية وصفية من قبل المراجع الداخلي في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع غزة، و يشير ذلك إلى أن المدققين الداخليين العاملين في البنوك العاملة بقطاع غزة يقومون باستخدام الإجراءات الوصفية التحليلية في عملهم وذلك بشكل جيد، ويطلبون كافة البيانات المطلوبة لعملهم من قبل إدارة البنك، من أجل تدعيم العمل والرقي بأداء البنك الذي يعملون فيه في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية. وبذلك يتم قبول الفرضية القائلة بأنه " استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب وصفية من قبل المراجع الداخلي في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع غزة"، **اتفقت** هذه النتيجة (باجليدة، 2006) التي تؤكد على أن المحاسبين القانونيين في الجمهورية اليمنية يستخدمون الإجراءات التحليلية البسيطة ولا يستخدمون الإجراءات التحليلية المتقدمة.

اختبار الفرضية الثالثة التي تنص على: " يتم استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب كمية تعتمد على التحليل المالي (التحليل النسبي–تحليل الاتجاه–تحليل انحرافات الموازنة) من قبل المراجع الداخلي في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع غزة.

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام التكرارات والمتوسطات والنسب المئوية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (19) تحليل فقرات المحور الثالث " استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب كمية تعتمد على التحليل المالي (التحليل النسبي– تحليل الاتجاه– تحليل انحرافات الموازنة) من قبل المراجع الداخلي في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع غزة "

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
.1	يقوم المدقق بمقارنة بعض النسب المالية الفعلية في البنك مع النسب المالية المماثلة في نفس القطاع.	3.83	.702	76.6	3
.2	يقوم المدقق بمقارنة بعض النسب المالية الفعلية في البنك مع نفس النسب المالية المماثلة المستخرجة من سجلاتها لسنوات سابقة مثل نسب السيولة ونسب الربحية للتعرف على وجود احتمال تحريف يتسم بالمادية	4.08	.504	81.6	1
.3	يقوم المدقق بمقارنة بعض النسب المالية في البنك مع النسب المماثلة لبنوك تعمل في نفس النشاط.	3.58	.584	71.6	6
.4	يقوم المدقق بمقارنة النتائج الفعلية مع الاهداف المخطط لتحديد الانحراف ومعرفة الأسباب.	3.92	.584	78.4	2
.5	يقوم المدقق باحتساب نسب مالية مثل هامش الفائدة، هامش صافي الربح، العائد على الاصول للتنبؤ بالأرباح والوقوف على ما قد يواجه البنك من مشكلات تتعلق بالأرباح.	3.79	.658	75.8	5
.6	يقوم المدقق بالتوصل إلى معلومات مالية من خلال الحصول على معلومات غير مالية في البنك (مقارنة المعلومات المالية الفعلية مع البيانات غير المالية (الأجور، عدد الموظفين) لكشف الانحرافات.	3.54	.779	70.8	7
.7	يقوم المدقق بمقارنة أرصدة الحسابات الافتتاحية مع أرصدة السنة السابقة	3.83	.702	76.6	4
	الدرجة الكلية	**3.7976**	**.4125**	**76**	

يتبين من الجدول السابق أن أعلى فقرتين هما:

- الفقرة رقم (2) التي تنص على "يقوم المدقق بمقارنة بعض النسب المالية الفعلية في البنك مع نفس النسب المالية المماثلة المستخرجة من سجلاتها لسنوات سابقة مثل نسب السيولة ونسب الربحية للتعرف على وجود احتمال تحريف يتسم بالمادية"، واحتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي 81.6%،

وهذا يدل على مدى حرص المدققين الداخلين على استخدام أكثر من اجراء تحليلي في العمل والوصول إلى أفضل النتائج وأدقها.

- الفقرة رقم (4) التي تنص على "يقوم المدقق بمقارنة النتائج الفعلية مع الاهداف المخطط لتحديد الانحراف ومعرفة الأسباب"، احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي 78.4%، وهذ يدل على أن المدققين العملين في البنوك العاملة في قطاع غزة يقومون بمتابعة النتائج الفعلية والاهداف المخطط لها من قبل البنك وتحديد الانحرافات ومعرفة أسبابها ومعالجتها أن وجدت.

كما يتبين أن أدني فقرتين هما:

- الفقرة رقم (3) التي تنص على "يقوم المدقق بمقارنة بعض النسب المالية في البنك مع النسب المماثلة لبنوك تعمل في نفس النشاط"، واحتلت المرتبة قبل الأخيرة بوزن نسبي 71.6%.
- الفقرة رقم (6) التي تنص على "يقوم المدقق بالتوصل إلى معلومات مالية من خلال الحصول على معلومات غير مالية في البنك (مقارنة المعلومات المالية الفعلية مع البيانات غير المالية (الأجور، عدد الموظفين) لكشف الانحرافات"، واحتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 70.8%.

وبصفة عامة يتبين من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية الثالثة 3.79 والوزن النسبي 76%، وهذا يدل على أنه يتم استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب كمية تعتمد على التحليل المالي (التحليل النسبي- تحليل الاتجاه- تحليل انحرافات الموازنة) من قبل المراجع الداخلي في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية للبنوك العاملة في قطاع غزة، ويشير ذلك إلى أن المدققين الداخلين في البنوك العاملة في قطاع غزة يستخدمون إجراءات تحليلية كمية تعتمد على التحليل المالي في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع غزة، وذلك بشكل جيد. وبذلك يتم قبول الفرضية القائلة بأنه " يتم استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب كمية تعتمد على التحليل المالي (التحليل النسبي- تحليل الاتجاه- تحليل انحرافات الموازنة) من قبل المراجع الداخلي في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع غزة"، **وتتفق** هذه النتيجة مع دراسة (Cho & Lew , 2000) التي تنص على تطيق شركات التدقيق العاملة في هونكونج للإجراءات التحليلية .

اختبار الفرضية الرابعة التي تنص على: " يتم استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب كمية إحصائية متقدمة (تحليل الانحدار– نموذج التخطيط المالي– نموذج التدفق النقدي – تحليل السلاسل الزمنية) من قبل المراجع الداخلي في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع غزة؟

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام التكرارات والمتوسطات والنسب المئوية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (20) تحليل فقرات المحور الرابع " يتم استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب كمية إحصائية متقدمة (تحليل الانحدار– نموذج التخطيط المالي– نموذج التدفق النقدي – تحليل السلاسل الزمنية) من قبل المراجع الداخلي في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع غزة

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1.	يقوم المدقق باستخدام معادلات الانحدار البسيط للتنبؤ برصيد حساب معين اعتمادا على علاقته مع رصيد حساب آخر	3.36	.647	67.2	2
2.	يقوم المدقق باستخدام معادلات الانحدار المتعدد للتنبؤ برصيد حساب معين بناء على علاقته بأرصدة حسابات متعددة	3.35	.702	67.0	3
3.	يقوم المدقق باستخدام تحليل السلاسل الزمنية للتنبؤ بأرصدة بعض الحسابات في فترة معينة	3.38	.647	67.6	1
4.	يقوم المدقق باستخدام التقديرات الاستقرائية للتنبؤ برصيد حساب معين بناء Extrapolation على أرصدته في فترات سابقة	3.33	.702	66.6	4
	الدرجة الكلية	**3.355**	**.52604**	**67.1**	

يتبين من الجدول السابق أن أعلى فقرة هي:

- الفقرة رقم (3) التي تنص على "يقوم المدقق باستخدام تحليل السلاسل الزمنية للتنبؤ بأرصدة بعض الحسابات في فترة معينة"، واحتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي 67.6%.
- **كما يتبين أن أدني فقرة هي:**
- الفقرة رقم (4) التي تنص على "يقوم المدقق باستخدام التقديرات الاستقرائية للتنبؤ برصيد حساب معين بناء Extrapolation على أرصدته في فترات سابقة"، واحتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 66.6%.

وبصفة عامة يتبين من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية الرابعة 3.355 والوزن النسبي 67.1%، وهذا يدل على أنه يتم استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب كمية إحصائية متقدمة (تحليل الانحدار– نموذج التخطيط المالي– نموذج التدفق النقدي – تحليل السلاسل الزمنية) من قبل المراجع الداخلي في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك

العاملة في قطاع غزة، ويشير ذلك بأن المدققين الداخليين في البنوك العاملة في قطاع غزة يقومون باستخدام الإجراءات التحليلية الكمية الإحصائية المتقدمة في عملهم بشكل متوسط في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع غزة. وبذلك يتم قبول الفرضية القائلة " يتم استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب كمية إحصائية متقدمة (تحليل الانحدار– نموذج التخطيط المالي– نموذج التدفق النقدي – تحليل السلاسل الزمنية) من قبل المراجع الداخلي في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع غزة"، **وتتفق هذه النتيجة مع دراسة** (النوايسة، 2008) التي تنص على إدراك المدقق لأهمية جودة التدقيق والإجراءات اللازمة لها والتحليل الكمي المتقدم، و**اختلفت** الدراسة مع دراسة (باجليدة، 2006) التي تشير إلى أن المحاسبين القانونيين في الجمهورية اليمنية يستخدمون الإجراءات التحليلية البسيطة ولا يستخدمون الإجراءات التحليلية المتقدمة.

اختبار الفرضية الخامسة التي تنص على: " هناك معوقات لتطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات؟

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام التكرارات والمتوسطات والنسب المئوية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (21) تحليل فقرات المحور الخامس " هناك معوقات لتطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات؟"

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
.1	ضعف نظام الرقابة الداخلية لدى البنوك يؤدي إلى صعوبة تطبيق الإجراءات التحليلية.	3.83	.917	76.6	**2**
.2	عدم إلمام المراجع الداخلي بأساليب الإجراءات التحليلية المختلفة.	3.58	1.060	71.6	**4**
.3	لا يقوم المدقق الداخلي بتطبيق الإجراءات التحليلية للوصول الى نتائج أفضل.	3.42	.929	68.4	**6**
.4	ضعف القدرات التأهيلية للمدقق في التحليل المالي المتقدم والأساليب الكمية.	3.42	.929	68.4	**7**
.5	عدم توفر إحصائيات كافية منشورة حول النسب المالية للأداء المصرفي بشكل عام.	3.33	.761	66.6	**9**
.6	عدم تعاون الأطراف المعنية بتقرير المدقق حول تسهيل حصول المدقق على البيانات التي يحتاجها مثل المؤسسات ذات العلاقة.	3.46	.884	69.2	**5**
.7	عدم توفر أسس واضحة ومحددة للتطبيق لدي المصارف كما في حالة تقدير المخصصات أو طرق تحديد الاهتلاك للمساعدة في إجراء المقارنات المعبرة.	3.29	.908	65.8	**10**
.8	عدم كفاية الدورات التدريبية حول تأهيل المدقق الداخلي للإجراءات التحليلية في التدقيق للمدققين.	3.58	.717	71.6	**3**

9.	عدم الاهتمام بالملاحظات التي يظهرها تقرير المدقق وعدم متابعتها يحد من دور المدقق الداخلي في متابعة الإجراءات التحليلية	3.83	.702	76.6	**1**
10.	عدم توفر المعلومات المالية التخطيطية في البنوك للمقارنة مع الأداء الفعلي.	3.38	.875	67.6	**8**
11.	عدم المقدرة على استخدام المدقق الداخلي لبرامج الحاسوب في الإجراءات التحليلية	3.21	.884	64.2	**11**
	الدرجة الكلية	**3.4848**	**.39732**	**69.7**	

يتبين من الجدول السابق أن أعلى فقرتين هما:

- الفقرة رقم (9) التي تنص على "عدم الاهتمام بالملاحظات التي يظهرها تقرير المدقق وعدم متابعتها مما يحد من دور المدقق الداخلي في متابعة الإجراءات التحليلية"، واحتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي 76.6%، وهذا يدل على أن البنك تقوم بتجاهل بعض الملاحظات التي يدونها المدقق في تقريره مما يحد من دوره في استخدام الإجراءات التحليلية.
- الفقرة رقم (1) التي تنص على "ضعف نظام الرقابة الداخلية لدى البنوك يؤدي إلى صعوبة تطبيق الإجراءات التحليلية"، احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي 76.6%، و يدل ذلك على أن ضعف الرقابة الداخلية داخل البنوك العاملة في قطاع غزة يؤثر سلباً على استخدام الإجراءات التحليلية المختلفة من قبل المدققين الداخليين.

كما يتبين أن أدني فقرتين هما:

- الفقرة رقم (7) التي تنص على "عدم توفر أسس واضحة ومحددة للتطبيق لدي المصارف كما في حالة تقدير المخصصات أو طرق تحديد الاهتلاك للمساعدة في إجراء المقارنات اللازمة"، قد احتلت المرتبة قبل الأخيرة بوزن نسبي 65.8%.
- الفقرة رقم (11) التي تنص على "عدم المقدرة على استخدام المدقق الداخلي لبرامج الحاسوب في الإجراءات التحليلية"، قد احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 64.2%.

وبصفة عامة يتبين من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية الخامسة 3.4848 والوزن النسبي 69.7%، و يشير ذلك إلى وجود معوقات في تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات، وبذلك يتم قبول الفرضية القائلة "هناك العديد من المعوقات التي تواجه المدققين الداخليين في البنوك العاملة في قطاع غزة عند استخدام الإجراءات التحليلية البسيطة والمتقدمة منها في عملهم داخل تلك البنوك وذلك بشكل كبير، **وقد اتفقت** هذه النتيجة مع دراسة (باجليدة، 2006) التي تؤكد على عدم إدراك المحاسبين القانونيين اليمنيين بالمتطلبات الأساسية لمعيار التدقيق الدولي رقم (520) الخاص بالإجراءات التحليلية ووجود العديد من العوائق التي تحد من استخدامها، وعدم

المعرفة الكافية بالأنواع المختلفة للإجراءات التحليلية، وكذلك عدم توفر ميزانيات تقديرية لدى المنشأة محل التدقيق للمقارنة، **كما اتفقت** مع دراسة (غرايبة، 2003) التي تنص على أن ضعف كفاءة المدقق وعمل المدققين في مكاتب تدقيق فردية كانت من أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق الإجراءات التحليلية، **كما اتفقت** الدراسة مع دراسة (قريط، 2009) التي تنص على أن المراجعين السوريين لا يدركون بوضوح أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في تنفيذ عملية المراجعة التي يقومون بها.

وللإجابة عن السؤال الرئيسي للدراسة الذي ينص على: "مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المراجعين الداخليين في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية".

قام الباحث باستخدام التكرارات والمتوسطات والنسب المئوية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (22) تحليل محاور الدراسة مجتمعة

المحاور	عدد الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
استخدام الإجراءات التحليلية	**11**	3.6591	.39604	73.2	3
استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب تحليلية وصفية	**7**	3.9881	.53769	79.8	1
استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب تحليلية كمية تعتمد على التحليل المالي	**7**	3.7976	.41257	76.0	2
استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب تحليلية كمية إحصائية متقدمة	**4**	3.3542	.52604	67.1	5
معوقات تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات	**11**	3.4848	.39732	69.7	4
الدرجة الكلية للاستبانة	**40**	**3.6568**	**.34299**	**73.1**	

يتضح من الجدول السابق أن محور استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب تحليلية وصفية قد احتل المرتبة الأولى بوزن نسبي (79.8%)، تلى ذلك محور استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب تحليلية كمية تعتمد على التحليل المالي حيث احتل المرتبة الثانية بوزن نسبي (76%)، ثم كان محور استخدام الإجراءات التحليلية في المرتبة الثالثة بوزن نسبي (73.2%)، ثم جاء محور معوقات تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات في المرتبة الرابعة بوزن نسبي (69.7%)، بينما جاء في المرتبة الخامسة محور استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب تحليلية كمية إحصائية متقدمة بوزن نسبي (67.1%)، ولقد كان الوزن النسبي للمجموع الكلي للاستبانة (73.1%).

ومما سبق يتبين أن هناك مدى استخدام لإجراءات المراجعة التحليلية من قبل المراجعين الداخليين في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع غزة، بشكل متوسط، **وتتفق هذه النتيجة مع دراسة** (الهاجري، 2007) التي تؤكد على أن هناك نسبة عالية من المحاسبين القانونيين في دولة الكويت يستخدمون المراجعة التحليلية وأساليبها المختلفة، **كما اتفقت** مع دراسة (الخاطر والسامرائي، 2005) التي تنص على أن المحاسبين القانونيين في قطر والعاملين في مكاتب التدقيق يستخدمون المراجعة التحليلية الواردة في دليل التدقيق الدولي رقم (12) وبشكل أكثر من المتوسط إذ بلغ متوسط نسبة الإجابات 67%، **كما اتفقت** مع دراسة (غرايبة، 2003) التي تؤكد أن الإجراءات التحليلية تستخدم في كل مراحل التدقيق في الحسابات بالأردن، **واختلفت** الدراسة مع دراسة (قريط، 2009) التي تنص على تدني مستوى استخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة بالنسبة للمراجعين السوريين، **كما اختلفت** مع دراسة (نصار وبهرامي، 2008) التي تنص على وجود قصور في استخدام الإجراءات التحليلية لعدم الإلمام التام بمحتوي دليل المراجعة العامة لديوان المحاسبة، **كما اختلفت** مع دراسة (Samaha, Khaled, And Mohamed Hegazy ,2005) التي نصت على أن هناك انخفاض نسبي في استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل بعض مراجعي الحسابات المصريين.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6-1 النتائج.

6-2 التوصيات.

6-3 المراجع.

6-4 الملاحق.

النتائج والتوصيات

6-1 أولا: النتائج:

بناءً على التحليلات السابقة، فيما يلي اهم النتائج التي اسفرت عنها الدراسة:

4. يتم استخدام الإجراءات التحليلية من قبل المراجع الداخلي في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع غزة بدرجة متوسطة حيث تم استخدام تحليل النسب المالية ونموذج التخطيط المالي في عملية المراجعة
5. يتم استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب تحليلية وصفية من قبل المراجع الداخلي أعلى من المتوسطة، حيث يتم متابعة نظام الرقابة الداخلية ومتابعة الإجراءات المتعلقة بالتغيرات التي تحدث في أوضاع الموظفين.

6. يتم استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب كمية تعتمد على التحليل المالي (التحليل النسبي- تحليل الاتجاه- تحليل انحرافات الموازنة) من قبل المراجع الداخلي في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية بدرجة أعلى من المتوسطة حيث يقوم المدقق بمقارنة بعض النسب المالية الفعلية في البنك مع نفس النسب المالية المماثلة لها لسنوات سابقة مثل نسب السيولة ونسب الربحية للتعرف على مدى وجود احتمال تحريف يتسم بالمادية ، يقوم المدقق بمقارنة النتائج الفعلية مع الاهداف المخطط لتحديد الانحراف ومعرفة الأسباب.

7. يتم استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب كمية إحصائية متقدمة (تحليل الانحدار- نموذج التخطيط المالي- نموذج التدفق النقدي - تحليل السلاسل الزمنية) بدرجة متوسطة حيث لا يقوم المدقق باستخدام تحليل السلاسل الزمنية للتنبؤ بأرصدة بعض الحسابات في فترة معينة بشكل كافٍ، كما لا يقوم المدقق باستخدام معادلات الانحدار البسيط للتنبؤ بأرصدة بعض الحسابات اعتمادا على علاقته مع رصيد حساب آخر .

8. هناك معوقات تحد من عمليات تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات على النحو المطلوب، ويظهر ذلك من خلال عدم الاهتمام بالملاحظات التي يظهرها تقرير المدقق وعدم متابعتها كما لا يتم متابعة أداء نظام الرقابة الداخلية الامر الذي يحد من قدرة المراجعين على تطبيق الإجراءات التحليلية للمراجعة.

6-2 ثانيا : التوصيات

في ضوء النتائج السابقة فيما يلي أهم التوصيات التي اسفت عنها الدراسة :

4- يجب الاهتمام من قبل البنوك العاملة في قطاع غزة بالمدققين الداخليين من ناحية التدريب والتأهيل المستمر لهم ودفعهم إلى استخدام الأساليب الحديثة في عملية المراجعة ومنها إجراءات المراجعة التحليلية.

5- يجب الاهتمام بدرجة أكبر بموضوع المراجعة التحليلية بإعتبارها وسيلة من الوسائل الحديثة في عملية المراجعة ولما لها من أهمية كبيرة في إنجاز وقت المراجعة وتخفيض تكلفتها.

6- يتعين إعطاء الاهتمام الكافي من قبل الادارة المصرفية بتقرير المدققين الداخليين ومتابعة تصويب الملاحظات التي تتضمنها التقارير المتعلقة بنتائج المراجعة.

7- على المدقق الداخلي تطبيق الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط لمساعدته في فهم الأعمال، وتحديد مناطق الخطورة المحتملة والتي تساعد في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الأخرى الواجب القيام بها.

8- دعوة المدققين الداخليين في البنوك العاملة في قطاع غزة الى إيجاد علاقات تعاون مع مكاتب تدقيق عالمية، من أجل تطوير خبراتهم لرفع أداء المهنة.

9- يجب على المدقق الداخلي الاعتماد على الإجراءات التحليلية الجوهرية لتقليل مخاطر الاكتشاف المتعلقة بتوكيدات خاصة بالبيانات المالية والتي تكون مرتكزة على الاختبارات التفصيلية أو الإجراءات التحليلية أو كليهما معاً.

10- عند قيام المراجع بالإجراءات التحليلية كإجراءات جوهرية يجب عليه استخدام المعرفة التي حصل عليها من خلال المراجعات السابقة، مع فهم فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، وأنواع المشكلات التي تطلبت معالجات محاسبية في الفترات السابقة.

11- على المراجع تطبيق الإجراءات التحليلية عند نهاية عملية المراجعة وذلك عندما يقوم بتكوين قراره فيما إذا كانت البيانات المالية ككل مطابقة لمعرفة المراجع بطبيعة العمل، حيث أن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها نتيجة لمثل هذه الإجراءات يراد بها تعزيز الاستنتاجات التي تبلورت من خلال مراجعة عناصر البيانات المالية، مما يساهم في الوصول إلى نتيجة عامة بمعقولية البيانات المالية.

3-6 المراجع

المراجع العربية

1- إبراهيم، إيهاب نظمي، (2009)، "التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور"، (ط 1)عمان: مكتبة المجتمع العربي.

2- أبو سمهدانة، نيفين عبد الله، (2006)، "مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة: دراسة تحليلية لآراء مراجعي الحسابات بمكاتب وشركات المراجعة في قطاع غزة – فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية (غزة) كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل.

3- أبو شرخ، أكرم محمد، (2012)، أثر استخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة كأداة للرقابة على الأداء واكتشاف الانحرافات في مكاتب المحاسبة في قطاع غزة "رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

4- الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC معايير التدقيق الدولية (1999)، النسخة المعمول بها في فلسطين، ترجمة جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية، الطبعة الأولى.

5- الاتحاد الدولي للمحاسبين،(1998)،المعايير الدولية للمراجعة، تعريب المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان: منشورات المجمع. الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

6- الاتحاد الدولي للمحاسبين،(2010)، إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن)، مجموعة طلال أبو غزالة، عمان، الأردن.

7- الاتحاد الدولي للمراجعة (IFAC)،(2005) المعايير الدولية للمراجعة منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

8- اتحاد المحاسبين الدولي (1989) ، أدلة التدقيق الدولية – رقم 12، تعريب عصام مرعي، مطابع رغدان، الرياض.

9- أحمد ، سامح محمد، (2010)، اكتشاف الغش والتعلاب في القوائم المالية، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية.

10- أرينز ، الفين، لوبك، جيمس، (2003)، ´´المراجعة مدخل متكامل´´، ترجمة محمد عبدالقادر الديسطي وحجاج أحمد حامد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

11- إسماعيل، زكريا محمد،(1986)، مراجعة الحسابات – مع دراسة لبعض المشاكل المحاسبية وموقف مراقب الحسابات منها، بدون مكان ودار نشر.

12- أل شبيب، دريد كامل،(2009)، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان.

13- باجليدة، غسان سعيد سالم، (2006) "مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل مدققي الحسابات في الجمهورية اليمنية: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة.

14- الباز، عماد محمد، (1995)، إجراءات المراجعة التحليلية ومدى استخدامها من قبل مراجعي الحسابات في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قار يونس.

15- البدوي، منصور؛ وشحاته، شحاته (2003)، "دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية "،الدار الجامعية، القاهرة.

16- البديوي، منصور أحمد، شحاته، السيد شحاته، (٢٠٠٣)، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية´´، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.

17- التميمي، هادي، (2006)، مدخل التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

18- توماس ،وليم و هنكي ،أميرسون (1989) . المراجعة بين النظرية و التطبيق ، ترجمة أحمد حامد حجاج و كمال الدين سعيد، دار المريخ، الرياض

19- جربوع، يوسف محمود، (2001)، "أساسيات الإطار العملي في مراجعة الحسابات المتقدمة"، الطبعة الأولى، مكتبة الطالب الجامعي للنشر، غزة، فلسطين.

20- جربوع، يوسف محمود (2002)، " مراجعة الحسابات المتقدمة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية "، الطبعة الأولى، غزة، فلسطين.

21- جمعة، أحمد، (2005)، "المدخل إلى التدقيق الحديث"، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

22- جمعة، أحمد حلمي، (2009)، "المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث"، (ط 1)، عمان: دار الصفاء للطباعة والنشر.

23- جمعة، أحمد حلمي،(2006)، المدخل إلى التدقيق الحديث، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

24- جمعة، أحمد(2000)، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

25- جمعة، أحمد، البرغوثي، سمير، (2006) "دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية" بحث مقدم للمؤتمر السنوي الدولي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونية، عمان.

26- الجندي ، نجيب (1987) . "نحو منهج متكامل لأداء المراجعة التحليلية " الإدارة العامة، العدد 54 (يونيو) .

27- حماد، طارق عبد العال، (2004)، موسوعة معايير المراجعة: شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الدار الجامعية للنشر، جامعة عين شمس، الإسكندرية، مصر.

28- الخاطر، خالد بن ناصر، السامرائي، عدنان هاشم، (2005)، ״المراجعة التحليلية: دراسة ميدانية لمدققي الحسابات في قطر״، المجلة العربية للمحاسبة،المجلد ٨ ،العدد1.

29- الخريسات، حمدان فرحان (1998)، " التدقيق الداخلي في الشركات "، دار أفاق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

30- خضير، مصطفى عيسى، (١٩٩٩)، المراجعة: المفاهيم والمعايير والإجراءات، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، السعودية.

31- الخطيب، خالد راغب، (2010) "مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص"، (ط 1)، عمان: مكتبة المجتمع العربي.

32- الذنيبات، علي عبد القادر (2010)، " تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية- نظرية وتطبيق"، دائرة المكتبة الوطنية، الطبعة الثالثة، عمان.

33- الربضي، كناري سعيد، (2013)، دور الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة العمل التدقيقي من وجهه نظر المحاسب القانوني الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جدارا، الأردن.

34- رضوان، علي رأفت، (1983)، معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.

35- السعد، رائد إبراهيم، (2008)، "فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الفلسطينية: دراسة ميدانية"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، مجلد1، العدد 14، القدس، فلسطين.

36- السقا، سيد أحمد، (1997)، المراجعة الداخلية- الجوانب المالية والتشغيلية، إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبين، الرياض، الطبعة الأولي، العدد (12).

37- سلطة النقد الفلسطينية، (2008)، "إدارة المصارف والتدقيق والامتثال والإفصاح وأخلاقيات العمل"، غزة، فلسطين.

38- شاكر، محمد منير، إسماعيل، إسماعيل، نور، عبد الناصر، (2005) "التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

39- شحروري، محمود عبد الرحيم (1999)، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية- دراسة مسحية، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

40- شحروري، محمود عبد الرحيم محمود (د. ت). مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير. جامعة آل البيت، المفرق، الأردن

41- شقور، عمر فريد مصطفى (2000). مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن

42- الصباغ، أحمد عبد المولى (1990)، الاتجاهات الحديثة في ممارسة المراجعة الخارجية الداخلية، دار الثقافة العربية، القاهرة.

43- الصبان، سمير، وجمعة، إسماعيل، والسوافيري، فتحي (1996)، " الرقابة والمراجعة الداخلية مدخل نظري تطبيقي "، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية

44- صبح، داوود يوسف، (2007)، "دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية"، (ط1)، القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر.

45- الصحن، عبد الفتاح محمد، وسرايا، محمد السيد (1995)،" الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلي "، مطبعة التوني، القاهرة

46- الصواف، محمد حسين علي(2011)، أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية، المؤتمر العلمي السنوي، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن.

47- طاهات، ياسين عبد الرحمن، (2003)، "تقييم الإجراءات التحليلية للقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في الأردن من وجهة نظر مدققي الحسابات"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

48- عبد الفتاح، محمد (1999)، المراجعة – مدخل قياس وضبط المخاطر"، الطبعة الثانية، بدون ناشر.

49- عبد الله، خالد أمين (2007)، " علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعملية"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان .

50- عبد الله، خالد أمين (1998)، التدقيق والرقابة في البنوك. عمان: دار وائل للنشر. الأردن.

51- عبد الله، خالد أمين(2002)، "الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة"، (ط 1)،

52- عبد الوهاب، سامي حسين (2009)، "كفاءة استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في مراجعة حسابات الشركات الصناعية للدواء"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة.

53- عقل، مفلح محمد، (2011)، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المال، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر، عمان، الأردن.

54- العمري، أحمد محمد، (2006)، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخليالمتعارف عليها في البنوك التجارية اليمينة، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد(2، العدد (3)

55- غرايبة، عدنان، (2003)، مدى تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 520 "الإجراءات التحليلية" من قبل مدققي الحسابات في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

56- القبطان، محمود السيد، (2006)، "قواعد المراجعة في أعمال البنوك شرح وافي لعمليات المصارف وأساليب مراجعتها"، القاهرة: دار النصر للطباعة والنشر.

57- قريط، عصام، (2009)، مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (25) ، العدد الأول

58- القطناني، خالد محمود حسن،(2005)، الضوابط الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية المصرفية المحوسبة، دراسة تحليلية في المصارف التجارية في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.

59- الكبيسي، عبد الستار عبد الجابر، (2008)، " تقييم فعالية الإجراءات التحليلية لتدقيق القوائم المالية للشركات المساهمة العامة: دراسة ميدانية في مكاتب وشركات التدقيق في الأردن"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 2، ص 1-29.

60- لطفي ، أمين السيد أحمد (1993) . إرشادات المراجعة- إرشادات معايير العمل الميداني، دار النهضة العربية، القاهرة.

61- لطفي ، أمين السيد احمد ،(1998)، المراجعة باستخدام التحليل الكمي ونظم دعم القرار ، القاهرة:دار النهضة العربية.

62- لطفي، أمين السيد أحمد، (2005)، "مراجعة وتدقيق نظم المعلومات"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.

63- لطفي، أمين السيد أحمد، (2006)، "المراجعة بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية للنشر، جامعة القاهرة، الإسكندرية، مصر.

64- لطفي، أمين السيد أحمد، (2007)، ""التطورات الحديثة في المراجعة"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.

65- المجمع العربي للمحاسبين، (2001)، "مفاهيم التدقيق المتقدمة"، المجمع العربي للمحاسبين عمان

66- محمد، عبد الهادي عباس، صالح، جليل إبراهيم، (2005)، "دراسة فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد15، جامعة البصرة، العراق.

67- مخلوف، احمد محمد،(2007)، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

68- المدلل، يوسف سعيد (2007)، " دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية "، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، غزة.

69- المدهون، إبراهيم رباح (2011)، " دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة "، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، غزة

70- مصطفى، صادق حامد،(2004) "قياس أثر المعلومات المالية وغير المالية على أداء الإجراءات التحليلية لأغراض تخطيط عملية المراجعة: دراسة تجريبية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، مجلد 18، عدد2، ص 81-116.

71- المطارنة، غسان فلاح، (2009)، "تدقيق الحسابات المعاصر"، (ط2)، عمان: دار المسيرة.

72- مطر، محمد (2004)، "التحليل المالي والائتماني"، الطبعة الأولى، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

73- مطر، محمد، (2006)، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

74- مقداد، عمر يوسف محمد، (2002)، المهنية لدى المدققين الداخليين في البنوك الأردنية وعلاقتها بمخرجات العمل دراسة ميدانية. رسالة ماجستير. جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

75- موسى، شقيري،،وآخرون، (2009)، "المؤسسات المالية المحلية والدولية"، (ط1)، عمان: دار المسيرة.

76- موسى، على محمد (2013)، إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، المجلة الجامعة – العدد الخامس عشر – المجلد الثاني.

77- نصار، مجدي محمد؛ بهرامي، مريم أحمد، (2008)،"أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل التدقيق التي يباشرها مدقق الديوان ومدى الاعتماد عليها من واقع دليل التدقيق العام لديوان المحاسبة"، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة.

78- النوايسة، محمد ابراهيم (2008)، مدى تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات، دراسة ميدانية من وجهة نظر المدقق الخارجي في الأردن، دراسات العلوم الإدارية، المجّلد 35 ، العدد (1).

79- الهاجري، محمد ثقل علي، (2007)،"مدى اعتماد إجراءات المراجعة التحليلية عند وضع وتنفيذ خطة التدقيق: بحث تدقيقي على مكاتب التدقيق في دولة الكويت"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات الإدارية والمالية، قسم المحاسب والتمويل، الأردن.

80- هندي، منير إبراهيم، (2000)، "الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات"، (ط 1)، الإسكندرية: منشاة المعارف

81- الهواري، محمد نصر؛ ومحمد، أحمد سلطان، (1987)، أساسيات المراجعة: دراسة للأصول العلمية والعملية والإجراءات التنظيمية لمراجعة الحسابات في الوحدات الاقتصادية، مكتبة غريب، القاهرة، مصر.

82- الوقاد، سامي؛ ديان، لؤي محمد، (2010)، تدقيق الحسابات (1)، الطبعة الأولي، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن.

83- وليم توماس ، وامرسون هنكي ،(1989)، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، ترجمة احمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، الرياض: دار المريخ.

84- يحيى، فيحاء عبد الخالق؛ مجيد العلي، منهل،(2003)، مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في خدمة العملية الإدارية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (25)، العدد (73).

المراجع الأجنبية:

1. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) , SAS No 54 , "The Auditor s study and Evolution of Internal Control " , (New York: AICPA, Inc , 1972) p 70.
2. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) , SAS No. 23 ,"Analytical Review Procedures ",(Newyork:Inc,1978), p318.
3. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) , SAS. No. 56, Analytical Procedures", (Newyork:Inc,1988) , p 1.
4. Andersen, T. G., Bollerslev, T. and Meddahi, N. (2004). "Analytical Evaluation of Forecasts", International Economic Review, Vol.45,No.4, P.1079-1110.
5. Barclay Simpson, (2005), "An Introduction to Internal Auditing in Banking".USA
6. Boynton, W. R. and Kell, W. G. (2006). "Modern Auditing", 7th Edition, John Wiley and Sons, USA.
7. Dauber, N., Qureshi, A., Lerine, M. and Siegel, J. (2005). Auditing Standards (including the standards of the PCAOB)", RR Donnelly,USA.
8. Green, W. and Trotman, K. T. (2003). "An Examination of Different performance outcomes in An Analytical Procedures Task", Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol.22, No.2, P.219-235.

9. Institute of Internal Auditors IIA, (2004), " Code of Ethics and Standards for The professional practice of Internal Auditors ", available at: http://www.theiia.org/.
10. Kagermann and Küting and Kinneyand and Weber, Henning and Karlheinz and William and Claus-Peter(2008), "Internal Audit Handbook", 1ed, USA: Springer.
11. Pickett, K. H. Spencer, (2010), " The internal auditing handbook", 3ed, USA: John Wily
12. Ramos, M. J. (2006). "Practitioner's Guide to GAAS", John Wiley and Sons, INC.
13. Ruud, Flemming, (2004), " The internal audit function: AN integral part of organizational governance ", Pp 73Q96.
14. The Institute Of Internal Auditors, (2009), "IIA Position Paper: The Role Of Internal Auditing In Enterprise-Wide Risk Management ", USA.

الملاحق

ملحق رقم (1) الاستبيان بصورته الأولية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجامعة الإسلامية بغزة

عمادة الدراسات العليا

كلية التجارة

قسم المحاسبة والتمويل

الدكتور/.....حفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع تحكيم استبانه

يقوم الباحث بإعداد دراسة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من الجامعة الإسلامية بغزة بعنوان: " مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المراجعين الداخليين في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية"، ولهذا الغرض أعد الباحث استبانه تكونت من (51) فقرة موزعة على قسمين:

- القسم الأول البيانات العامة
- القسم الثاني: مجالات الإجراءات التحليلية موزعة علي أربعة مجالات هي: (بأساليب تحليلية وصفية–أساليب كمية تعتمد على التحليل المالي – أساليب كمية إحصائية متقدمة– معوقات تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات)

ونظراً لخبرتكم الواسعة في هذا المجال يشرفني أن أضع بين أيديكم هذه الاستبانة التي تشكل أداة الدراسة الميدانية في صورتها الأولية بهدف تحكيمها قبل تطبيقها ميدانياً لذا نرجو من سيادتكم التكرم بالاطلاع على الفقرات هذه الاستبانة وإبداء رأيكم فيها، من حيث سلامة العبارات ومناسبتها لموضوع الدراسة ومدى انتمائها لمجالات الدراسة التي وردت فيه بوضع علامة (x) للفقرة المناسبة وإجراء التعديلات على الفقرة غير المناسبة، او اقتراح الصيغة التي ترونها مناسبة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث

إسماعيل محمد مطر

أولاً: البيانات الشخصية والوظيفية:

يرجى التكرم بوضع (√) حول البديل المناسب لكل عبارة من العبارات التالية:-

1. **الجنس:** ☐ ذكر ☐ أنثى
2. **العمر:** ☐ 30 سنة فما دون ☐ 31- 40 سنة
   ☐ 41 – فما فوق
3. **المؤهل العلمي:** ☐ دبلوم متوسط ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا
4. **التخصص العلمي :** ☐ محاسبة ☐ علوم مالية و مصرفية
   ☐ إدارة أعمال ☐ أخري حددها :.....
5. **نوع المعاملات في البنك:** ☐ معاملات تجارية
   ☐ معاملات إسلامي
6. **عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق:** ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5- 10 سنوات
   ☐ من 11 – 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة
7. **المسمي الوظيفي:** ☐ مدير دائرة تدقيق الداخلي ☐ رئيس قسم التدقيق الداخلي ☐ مدقق داخلي
8. **الشهادات المهنية:**
   ☐ شهادة محاسب قانوني CPA ☐ شهادة مدقق داخلي معتمد CIA
   ☐ شهادة محاسب قانوني عربي ☐ شهادة محاسب إداري ACF
   ☐ تحمل شهادة مهنية؟ أذكرها: .....
9. **الدورات التي التحقت بها :**

☐ محاسبة ☐ تدقيق ☐حاسوب

☐ مصارف ☐ أخرى حدد:.....

ثانياً :الأسئلة الخاصة بالفرضيات

الفرضية الأولي: يتم استخدام الإجراءات التحليلية من قبل المراجع الداخلي في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع غزة "

الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	يستخم المراجع الداخلي مقارنات للمعلومات المالية للمنشأة مع معلوماتها غير الداخلية .					
.2	يستخدم المراجع الداخلي مقارنات للمعلومات المالية للمنشأة مع معلومات مشابه في القطاع التي تنتمي اليه.					
.3	يتسخدم المراجع الداخلي تحليل النسب المالية لمقارنتها مع نسب مالية لسنوات سابقة .					
.4	يستخدم المراجع الداخلي مقارنة النسب المالية للمنشأة لمقارنتها مع نفس النسب لمنشأة اخرى في نفس القطاع.					
.5	يستخدم المراجع الداخلي التحليل الافقي في عملية المراجعة .					
.6	يستخدم المراجع الداخلي التحليل الرأسي في عملية المراجعة .					
.7	يستخدم المراجع الداخلي تحليل الاندار البسيط في عملية المراجعة .					
.8	يستخدم المراجع الداخلي تحليل الانحدار المتعدد في عملية المراجعة .					
.9	يستخدم المراجع الداخلي السلاسل الزمنية في عملية المراجعة .					
.10	يستخدم المراجع الداخلي نوذج التخطيط المالي في عملية المراجعة					
.11	يستخدم المراجع الداخلي نموذج التدفق النقدي في عملية المراجعة .					

الفرضية الثانية: يتم استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب تحليلية وصفية من قبل المراجع الداخلي في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع غزة.

الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	يقوم المدقق بالطلب من الإدارة بتوضيح العوامل المؤثر على نتيجة نشاط البنك.					
.2	يقوم المدقق بمراجعة تقارير السنوات السابقة و الوقف على الاخطاء التي تم اكتشافها والتي يمكن ان تسبب عراقيل لعملية التدقيق الحالية .					
.3	يقوم المدقق بالاطلاع على القوانين والتشريعات التي لها تأثير على مجال عمل المنشأة .					
.4	يقوم المدقق بمراجعة ومتابعة نظام الرقابة الداخلي للتأكد من قدره على ضبط المنشأة .					
.5	يقوم المدقق بالاطلاع على القوانين والتشريعات الحكومية التي تتأثر بها أنشطة البنوك التي أعمل بها.					
.6	يقوم المدقق بمراجعة وقائع جلسات كل من الهيئة العامة ومجلس الإدارة.					
.7	يقوم المدقق بدراسة ملفات الموظفين والمراسلات.					
.8	يقوم المدقق بمراجعة على العقود المهمة بين البنك والمنشآت الآخري بغرض التنبوء بالانحرافات المتوقعة .					

الفرضية الثالثة: استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب كمية تعتمد على التحليل المالي (التحليل النسبي- تحليل الاتجاه- تحليل انحرافات الموازنة) من قبل المراجع الداخلي في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع غزة.

الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	يقوم المدقق بمقارنة بعض النسب المالية الفعلية في البنك مع النسب المالية المماثلة في نفس القطاع .					
.2	يقوم المدقق بمقارنة بعض النسب المالية الفعلية في البنك مع نفس النسب المالية المماثلة المستخرجة من سجلاتها لسنوات سابقة مثل نسب السيولة ونسب الربحية للتعرف على وجود احتمال تحريف يتسم بالمادية					
.3	يقوم المدقق بمقارنة بعض النسب المالية في البنك مع النسب المماثلة لبنوك تعمل في نفس النشاط.					
.4	يقوم المدقق بمقارنة النتائج الفعلية مع الاهداف المخطط لتحديد الانحراف ومعرفة الأسباب.					
.5	يقوم المدقق باحتساب نسب مالية مثل هامش الفائدة ، هامش صافي الربح ، العائد عى الاصول للتنبؤ بالأرباح أو بالمشاكل التي قد تواجه البنوك مستقبلا كما في حالة التنبؤ بأزمة السيولة مثلا					
.6	يقوم المدقق بالتوصل إلى معلومات مالية من خلال الحصول على معلومات غير مالية في البنك (مقارنة المعلومات المالية الفعلية مع البيانات غير المالية (الاجور ، عدد الموظفين) لكشف الانحرافات .					
.7	يقوم المدقق بمقارنة أرصدة الحسابات الافتتاحية مع أرصدة السنة السابقة					

الفرضية الرابعة: استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب كمية إحصائية متقدمة(تحليل الانحدار– نموذج التخطيط المالي– نموذج التدفق النقدي – تحليل السلاسل الزمنية) من قبل المراجع الداخلي في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع غزة.

الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	يقوم المدقق باستخدام معادلات الانحدار البسيط للتنبؤ برصيد حساب معين اعتمادا على علاقته مع رصيد حساب آخر					
.2	يقوم المدقق باستخدام معادلات الانحدار المتعدد للتنبؤ برصيد حساب معين بناء على علاقته بأرصدة حسابات متعددة					
.3	يقوم المدقق باستخدام تحليل السلاسل الزمنية للتنبؤ بأرصدة بعض الحسابات في فترة معينة					
.4	يقوم المدقق باستخدام التقديرات الاستقرائية للتنبؤ برصيد حساب معين بناء Extrapolation على أرصدته في فترات سابقة					

آراء المدققين حول معوقات تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات

الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	ضعف نظام الرقابة الداخلية لدى البنوك يؤدي إلى صعوبة تطبيق الإجراءات التحليلية					
.2	عدم المعرفة الكافية بأنواع الإجراءات التحليلية المختلفة					
.3	تطبيق المدقق للإجراءات التحليلية يؤدي إلى الوصول الي نتائج أفضل من تدقيق الحسابات					
.4	ضعف المدقق في التحليل المالي المتقدم والأساليب الكمية					
.5	عدم توفر إحصائيات منشورة عن النسب المالية للمعاملات البنكية					

.6	عدم تعاون الأطراف المعنية بتقرير المدقق حول تسهيل حصول المدقق على البيانات التي يحتاجها مثل المؤسسات ذات العلاقة					
.7	عدم توحيد طرق التعامل مع البيانات المالية في الإجراءات البنكية كما في حالة تقييم المخزون النقدي أو تقدير المخصصات أو طرق تحديد الاهتلاك للمساعدة في إجراء المقارنات المعبرة					
.8	عدم كفاية الدورات التدريبية حول الإجراءات التحليلية في التدقيق للمدققين					
.9	عدم الاهتمام بالملاحظات التي يظهرها تقرير المدقق وعدم متابعتها يحد من تطبيق الإجراءات التحليلية					
.10	عدم توفر المعلومات المالية التخطيطية في البنوك للمقارنة مع الفعلي عدم توفر المعلومات غير المالية مثل المشاريع المنتجة أو المبيعة					
.11	عدم توفر المعلومات غير المالية مثل المشاريع المنتجة أو المبيعة					
.12	عدم المقدرة على استخدام برامج الحاسوب في الإجراءات التحليلية					
.13	صعوبة إجراء المقارنات بسبب عدم وجود معايير للقطاع الذي تنتمي إليه البنوك					

شاكرين حسن تعاونكم معنا

ملحق رقم (1) الاستبيان بصورته النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بغزة

عمادة الدراسات العليا

كليـــة التجـارة

قسم المحاسبة والتمويل

الدكتور/.....حفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع تحكيم استبانه

يقوم الباحث بإعداد دراسة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من الجامعة الإسلامية بغزة بعنوان: " مدى استخدام الإجراءات التحليلية من قبل المراجعين الداخليين في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية"، ولهذا الغرض أعد الباحث استبانه تكونت من (61) فقرة موزعة على قسمين:

- القسم الأول البيانات العامة
- القسم الثاني: مجالات الإجراءات التحليلية موزعة علي أربعة مجالات هي: (بأساليب تحليلية وصفية–أساليب كمية تعتمد على التحليل المالي – أساليب كمية إحصائية متقدمة– معوقات تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات)

ونظراً لخبرتكم الواسعة في هذا المجال يشرفني أن أضع بين أيديكم هذه الاستبانة التي تشكل أداة الدراسة الميدانية في صورتها الأولية بهدف تحكيمها قبل تطبيقها ميدانياً لذا نرجو من سيادتكم التكرم بالاطلاع على الفقرات هذه الاستبانة وإبداء رأيكم فيها، من حيث سلامة العبارات ومناسبتها لموضوع الدراسة ومدى انتمائها لمجالات الدراسة التي وردت فيه بوضع علامة (x) للفقرة المناسبة وإجراء التعديلات على الفقرة غير المناسبة، او اقتراح الصيغة التي ترونها مناسبة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث

إسماعيل مطر

أولاً: البيانات الشخصية والوظيفية:

يرجى التكرم بوضع (√) حول البديل المناسب لكل عبارة من العبارات التالية:-

10. **الجنس:** ☐ ذكر ☐ أنثى

11. **العمر:** ☐ 30 سنة فما دون ☐ 31- 40 سنة

☐ 41 – 50 سنة ☐50 سنة فأكثر

12. ا**لمؤهل العلمي:** ☐ دبلوم متوسط ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا

13. **التخصص العلمي :** ☐ محاسبة ☐ علوم مالية

☐ إدارة أعمال ☐ أخري حددها :.....

14. **نوع المعاملات في البنك:** ☐ معاملات تجارية

☐ معاملات إسلامي

15. **عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق:** ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5- 10 سنوات

☐ من 11 – 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة

16. **المسمي الوظيفي:** ☐ مدير تدقيق ☐ رئيس التدقيق الداخلي ☐ مدقق داخلي

17. الشهادات المهنية:

☐ شهادة محاسب قانوني CPA ☐ شهادة مدقق داخلي معتمد CIA

☐ شهادة محاسب قانوني عربي ☐ شهادة محاسب إداري ACF

☐ تحمل شهادة مهنية؟ أذكرها: .....

18. الدورات التي التحقت بها :

☐ محاسبة ☐ تدقيق ☐حاسوب

☐ مصارف ☐ أخرى حدد:.....

ثانياً :الأسئلة الخاصة بالفرضيات

الفرضية الأولي: يتم استخدام الإجراءات التحليلية من قبل المراجع الداخلي في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع غزة "

الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.12	تساعد الإجراءات التحليلية في التحقق من معقولية الأرقام في القوائم المالية.					
.13	تساعد في تحديد حجم عينة التدقيق.					
.14	تعمل على تحديد عناصر القوائم المالية التي تتطلب تركيزا أكثر أثناء مراحل التدقيق اللاحقة والاختبارات التفصيلية.					
.15	تمكن المدقق من قبول تدقيق المهمة أو رفضها.					
.16	تساعد في كشف العديد من الأخطاء في القوائم .					
.17	تساعد في تحديد أثر التغير المالي عند الانتقال من طريقة أو مبدأ محاسبي إلى آخر.					
.18	تعطي المدقق مراجعة شاملة عن البيانات المالية وغير المالية المتعلقة بالمنشأة الخاضعة للتدقيق.					
.19	تعريف المدقق في مجالات المخاطر المحتملة .					
.20	تساعد في فهم طبيعة نشاط العميل.					
.21	تساهم في تأكيد نتائج الاختبارات التفصيلية .					
.22	تساهم في تحديد طبيعة ووقت تنفيذ إجراءات التدقيق الأخرى.					
.23	تحديد نقاط الضعف التي تستلزم تدقيقًا إضافيا.					
.24	تساعد في اكتشاف المشاكل المالية التي تواجه الجهة الخاضعة للتدقيق.					
.25	تساهم في تحديد البنود التي تتطلب تركيزا أكثر أثناء إجراء الاختبارات التفصيلية وتحديد حجم ونوعية الأدلة التي يجب الحصول عليها وبالتالي تخفيض كلفة التدقيق.					

الفرضية الثانية: يتم استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب تحليلية وصفية من قبل المراجع الداخلي في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع غزة.

الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.9	يقوم المدقق بالاستفسار من المدقق السابق عن أمور تبدو لي بأن لها أثرًا على التدقيق الحالي.					
.10	يقوم المدقق بالطلب من الإدارة بتوضيح العوامل الهامة التي تؤثر على نتيجة نشاط البنك.					
.11	يقوم المدقق بزيارة مركز خدمات منشأة العملاء للاطلاع على طبيعة العمل.					
.12	يقوم المدقق بالتأكد من أن الأرصدة الافتتاحية في الميزانية العمومية معقولة.					
.13	يطلب المدقق من إدارة البنك بتزويده بتقديرات دقيقة حول بنود هامة مثل نسب الإتمام في بعض المشاريع والأنشطة.					
.14	يقوم المدقق بمناقشة المدير المالي ورؤساء الأقسام في البنك حول أمور هامة تؤثر على تدقيق لسنة الحالية.					
.15	يقوم المدقق بالاطلاع على أية منشورات وسياسات داخل البنك المراد تدقيقها.					
.16	يقوم المدقق بالاطلاع على أية منشورات داخل البنك لها علاقة بطبيعة أنشطتها مثل المجلات والدوريات والتجارية.					
.17	يقوم المدقق بالاطلاع على التقارير الدورية التي نفذها الدراسة المالية حول أداء البنك.					
.18	يقوم المدقق بالاطلاع على القوانين والتشريعات الحكومية التي تتأثر بها أنشطة البنوك التي أعمل بها.					
.19	يقوم المدقق بالاطلاع على عقد التأسيس والنظام الداخلي في البنك.					
.20	يقوم المدقق بالاطلاع على وقائع جلسات كل من الهيئة العامة ومجلس الإدارة.					
.21	يقوم المدقق بالاطلاع على ملفات الموظفين والمراسلات.					
.22	يقوم المدقق بالاطلاع على العقود المهمة بين البنك والمنشآت					

	الآخري.					

الفرضية الثالثة: استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب كمية تعتمد على التحليل المالي (التحليل النسبي- تحليل الاتجاه- تحليل انحرافات الموازنة) من قبل المراجع الداخلي في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع غزة.

الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.8	يقوم المدقق بمقارنة بعض النسب المالية الفعلية في البنك مع النسب المالية المماثلة المقدرة.					
.9	يقوم المدقق بمقارنة بعض النسب المالية الفعلية في البنك مع النسب المالية المماثلة المستخرجة من سجلاتها لسنوات سابقة مثل نسبة عمولة المبيعات المدفوعة مقارنة مع العمولات المدفوعة على مبيعات العام السابق للتعرف على وجود احتمال تحريف يتسم بالمادية					
.10	يقوم المدقق بمقارنة بعض النسب المالية في البنك مع النسب المماثلة لبنوك تعمل في نفس النشاط.					
.11	يقوم المدقق بمقارنة النتائج الفعلية مع ما هو مخطط لتحديد الانحراف ومعرفة الأسباب.					
.12	يقوم المدقق باحتساب نسب مالية معينة للتنبؤ بالأرباح أو بالمشاكل التي قد تواجه البنوك مستقبلا كما في حالة التنبؤ بأزمة السيولة مثلا					
.13	يقوم المدقق بالتوصل إلى معلومات مالية من خلال الحصول على معلومات غير مالية في البنك كما في حالة التنبؤ بتكلفة بعض الموجودات بالرجوع إلى عدد الوحدات المشحونة ومعدل كلفة الوحدة ومن ثم مقارنة التكلفة المسجلة بالدفاتر مع الكلفة المتوقعة.					
.14	يقوم المدقق بمقارنة أرصدة الحسابات الافتتاحية مع أرصدة السنة السابقة					

الفرضية الرابعة: استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب كمية إحصائية متقدمة(تحليل الانحدار– نموذج التخطيط المالي– نموذج التدفق النقدي – تحليل السلاسل الزمنية) من قبل المراجع الداخلي في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع غزة.

الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.5	يقوم المدقق باستخدام معادلات الانحدار البسيط للتنبؤ برصيد حساب معين اعتمادا على علاقته مع رصيد حساب آخر					
.6	يقوم المدقق باستخدام معادلات الانحدار المتعدد للتنبؤ برصيد حساب معين بناء على علاقته بأرصدة حسابات متعددة					
.7	يقوم المدقق باستخدام تحليل السلاسل الزمنية للتنبؤ بأرصدة بعض الحسابات في فترة معينة					
.8	يقوم المدقق باستخدام التقديرات الاستقرائية للتنبؤ برصيد حساب معين بناء Extrapolation على أرصدته في فترات سابقة					

آراء المدققين حول معوقات تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات

الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.14	ضعف نظام الرقابة الداخلية لدى البنوك يؤدي إلى صعوبة تطبيق الإجراءات التحليلية					
.15	عدم المعرفة الكافية بأنواع الإجراءات التحليلية المختلفة					
.16	تطبيق المدقق للإجراءات التحليلية يؤدي إلى الوصول الي نتائج أفضل من تدقيق الحسابات					
.17	ضعف المدقق في التحليل المالي المتقدم والأساليب الكمية					
.18	عدم توفر إحصائيات منشورة عن النسب المالية للمعاملات البنكية					
.19	عدم تعاون الأطراف المعنية بتقرير المدقق حول تسهيل					

	حصول المدقق على البيانات التي يحتاجها مثل المؤسسات ذات العلاقة					
.20	عدم توحيد طرق التعامل مع البيانات المالية في الإجراءات البنكية كما في حالة تقييم المخزون النقدي أو تقدير المخصصات أو طرق تحديد الاهتلاك للمساعدة في إجراء المقارنات المعبرة					
.21	عدم كفاية الدورات التدريبية حول الإجراءات التحليلية في التدقيق للمدققين					
.22	عدم الاهتمام بالملاحظات التي يظهرها تقرير المدقق وعدم متابعتها يحد من تطبيق الإجراءات التحليلية					
.23	عدم توفر المعلومات المالية التخطيطية في البنوك للمقارنة مع الفعلي عدم توفر المعلومات غير المالية مثل المشاريع المنتجة أو المبيعة					
.24	عدم توفر المعلومات غير المالية مثل المشاريع المنتجة أو المبيعة					
.25	عدم المقدرة على استخدام برامج الحاسوب في الإجراءات التحليلية					
.26	صعوبة إجراء المقارنات بسبب عدم وجود معايير للقطاع الذي تنتمي إليه البنوك					

شاكرين حسن تعاونكم معنا

ملحق رقم (3) أسماء المحكمين

الاسم والكنية	التخصص	جهة العمل
الاستاذ الدكتور سالم عبدالله حلس	محاسبة	الجامعة الاسلامية
الدكتور علي سليمان النعامي	محاسبة	جامعة الأزهر
الدكتور صبري مشتهى	محاسبة	الجامعة الاسلامية
1. د. زياد أبو يوسف	لغة عربية	جامعة الأقصى